

٦٣٣١

١١١

الرقم :

الفن :

العنوان : مقصيدة جامعة بني أمية الشريعة

اسم المؤلف :

مصادره :

أوله : نأخذ من مريد أبي باب الرعنان

آخره :

اسم الناسخ :

عيسى بن علي

نوع الخط وتاريخ النسخ :

١١٧٠ هـ

ملاحظات :

عدد الأوراق :

١٧٠ المقاس : ١٥ × ٥ سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها :

مكتبة جامعة بني أمية الشريعة (٩)

۷۳۳۱

۷۳۳۱





الكراس النامع

ثم جنون شهره لا بعضه
 لكن في الاغايا ما فقي
 والنذر لا يختص بالزمان
 ولا فقير حيث لا تعلقا

باب الاعتكاف

ذا البثه في مسجد الجماعه
 في الثلث الاخير حيث يوجد
 وواجب ان كان ذابا للند
 اقله يوم لدا من قطعه
 بعد الزوال او لا يخرج
 لكنما المنزل حيث يبعد
 بقدر ما يدركها وصلي
 في سكته اكثر ثم ينسب
 والاكل في المسجد المعتكف
 والبيع والشرا ان يحضر
 وماله صمت ولا نظم
 وان يكن ليلا فيبطل العمل

بالصوم مع نيته للطاعه
 من رمضان سنة تؤكد
 سواها النذب لقصده
 فيه تقى ثم لاجل الجمعه
 دالبول لا فيما سواه يخرج
 عن جامع الجمعه وقتا يقصد
 ستمها ولا فساد اصلا
 خروجه من غير عذر
 يجوز والشرب ونوم فاعرف
 مبيعه والغير عنها خطا
 الاخير والجماع يخدم
 او ناسيا فالاعتكاف قد



ووطيه في غير فرج ابطلا
 اولافلا وكلها ممنوع
 في بينها والاعتكاف اي تدر
 ويلزم الولا ان هو اشترط
 وان نوي مجرد النهار
كتاب
 فرض على مكلف له بصر
 فيه على نزاله وراحله
 منه وعن نفقة العيال
 والانس في الطريق ايضا
 او زوجها ان كان مثله السفر
 والحج فرض مرة في العمر
 والطفل ان بلوغه حقا
 من بعده محبت في الحج يعني
 والطفل شرعا فرضه يود
 وفرضه الاحرام والوقوف
 اعني هنا وقوفه في عرفه

كقبلة واللبس ذان انزلا
 والمرأة اعتكافها مشروع
 ايام الليالي ايضا تقتبر
 اول كذا يومين في هذا النمط
 يصح في الشرع بلا انكار
الحج
 ح صحيح مسلم ان اقتدر
 قد فضلا عن الذي لا بد له
 حين عوده من الترحال
 ومحرم لاسراة ذا بشرط
 فان ذ اشترطا لها فليست
 بالفور او لا فور في الا س
 من بعد احرام كعبه اعتقا
 كل فلم يرد ما قد فرضا
 ان جدد الاحرام دون العبد
 وانه زيادة يطوف
 اما وقوفه على مزدلفه

فواجب

فواجب في الحج مثل السعي
 رمي الجمار والطواف للصّد
 والخلق ثم غيرها من السنن
 اسمهم سؤال مع ذي القعدة
 قبلها الاحرام شرعا يكره
 وانها الطواف والعي نعا
 لكنها تكرر يوم عرفة
 امام المواقيت قد الحليقة
 وللمراق ذات عرف واليمن
 وحجفة سيقات اهل الشام
 ولم يجز تاجين الاحرام
 هذا المن مقصوده ان خلا
 ومن يكن داخلها لم يحرم
 والحل سيقات له واما
 الحل في عمرته واحرم
 فليسبع الوضوء والاحب
 ويلبس الازار والردأ

بين الصفي ومروة والرمي
 في حق الافاق في هذا يقتبر
 بعد والاداب والكلحني
 وعشر ذي الحجة ايضا بعد
 له وسنة لقد العمدة
 تجوز ايام السنين اجمعا
 وبعد اربعة شرفه
 وانه سيقات اهل طيبة
 يلزم كذا للمجد فترن
 فهو المواقيت لدى الاحرام
 عن هذه اذ كان ذا احراما
 مكة لا التقدم حيث حللا
 دخوله مكة غير محرم
 من كان في سكة كان حرا
 في حجه ومن يريد يحرم
 الغسل فهو منه يستحب
 نويين طاهرين لا سرا

واستعمل الطيب وصلى سغيا
ان يري الحج فاقبل على
ثم يلبس ثوبا بالتلبية
كما ان من غير دفع عنه
فضا وحرم ما فليس يحدث
وقتل صيد البر والدلالة
محرم كما اذا اشارا
ويتقي الطيب كذا لا يستتر
كذلك بالخطي غسل الجبه
وقصحية وحلق الشعر
ولبسه المخيط والتميم
ولبسه المصبوغ بالطيب
وجاز الاستحمام كالنظف
وشدة الهيان وهو يكثر
وذا منى صلى كذا ان شرفا
اولى الركب كذا ان احرا
فالبدن بالمسجد وهو اذ يري

ومزد بالحج قال شرعا
منى وسير فعل هذا الخيري
حجا وانما انت بالتلبية
وحاز ان يزيد فيه منه
جد الا او فسقا كذا الرق
عليه فاجمع لا محاله
اليه او ان قلم الاظفار
وجها ولا راسا فذا كيجز
والراس ممنوع بغير مربية
من بدن ورأسه فليحذر
ولبسه الخفين ايضا يحرم
لا بعد ان زال فليس يتنع
بالبيت استظل او بالحمل
تلبية بالصوت فيها يحرم
علا واديا اليه عظفا
ثم اذا يدخل ذا ام القرا
بطرفه البيت دعا وكبرا

مهلا

مهلا مستقبلا للحجر
برفعه اليدين هاهنا
بيده وذاك حيث يقدر
وحيث لا يقدر ما في يد
واذ يكون عاجزا يستقبل
مصليا علي بني فذسا
وطاف للقدوم وموسنه
اي عن يمين الطائف المشرف
خلف الحطيم والطواف يفعل
فيها وانها الثلاثة الاول
وكما مر هنا بالحجر
ويندب اسلامه للركن
وحجته الطواف باستلام
هو شغفا يصلي وحتمايو حجب
عند المقام او سوي المقام
ثم يعود بعد ذلك بالحجر
وبعد يخرج ثم يصعد

مكبرا مهلا لا لشر
يرفعهما مصليا واستلما
بحيث لم يحصل به تقدر
بمسه مستقبلا من عنده
مكبرا وحامدا يهمل
صلي عليه ربنا وسلا
لغيره يكي باخذ بمسحه
مما يلي الباب الشريف فاف
سبعة اشواط ثلاثا برمل
مضطجعا وليس في الباقي رمل
كان اسلامه من الاعتبار
اعني اليماني ابتغا اليمن
الحج وبعد ذلك الحنثام
عقيب كل من طواف يطيب
يكون ذا في المسجد الحرام
ستلما كما ان في الاثر
الي الصفي وبابته بالحجر

المائة العاشرة
الالف الاولى

واستقبل البيت بح التكبیر
 بصليبا ورافع اليدين
 ثم يسبح يسوع ليخو الروح
 استنهر اثم وفيها صعدا
 على الصليبي يفعل ذلك سبعا
 تحتها بروقة ثم سكر
 وطاف نقلا ما يشاء ويرغب
 سابع ذي الحجة للناسك
 وتاسع الايام منه يخطب
 وحادي العسك كذا في بني
 وثامن الشهر الخروج بفعل
 ال طلوع فجر يوم عرفه
 لعرفات وهي كلها على
 ما كان معروفنا بطن عرفه
 ويخطب الامام خطبتين
 كجمعه والظهر والعصر
 مع الاذان والاقامتين
 مملا ثم على البشير
 وداعيا بالخير في الدارين
 ما بين ميلين تبعد لحظرم
 يفعل مثل فعله بجمعا
 يبدأ بالصفي ومنها يسبح
 سكة محرما وذا انتم الوطن
 وبعد ظهر الامام يخطب
 معلما فصد اهتدا للناسك
 في عرفات مرغبا ورهيب
 يخطب فالثلاث ثم هنا
 الى مني والكت فيما يجعل
 منها يكون جا علامته
 ماصح بوقف وهذا خلا
 فلا وقوف فيه فاعلمه
 بعد الزوال جالس في دين
 في وقت ظهر جوفان يجعا
 واسترطوا جماعة بدين

كذلك

كذلك الاحرام فيهما فلا
 ثم الي الموقف بعد يذهب
 وفي الوقوف يكتفي اذ يحفر
 وذاك من زوال يوم عرفه
 اي عرفات او اذا ما عرفا
 او نايما ايضا اذا اهلا
 ثم يبر ايتا مزدلفه
 وسوقف جميع هذا ساعدي
 وها هنا صل العساير نعا
 مع الاذان ثم والاقامة
 وان يكن لمغرب قد ادي
 صو الصباح ثم صيا الفجا
 وبعد ذاك فاليقف مبكرا
 اتي منا والرمي كان بطله
 من بطن واد رمي تلك الحرم
 حذ فابلا تلبية اذ تقطع
 وبعد يخلق او يقصر
 يجوز عصر من لشرط اهلا
 وسن غسله وليس يوجب
 بقدر ساعة كما قد قررنا
 لفجر يوم الخرد ان عرفه
 وان يكن يغفر عليه بكتف
 رفيقه عنه وذاك قفلا
 وقت غروب شمس يوم عرفه
 وادي محسر كما قد وردا
 وقت العشاء مكذا قد رعا
 كما عن الشفيع في القيامة
 اعادها الا اذا التبتدا
 مغلسا وان ذاك الاحرام
 وداعيا حتى اذا ما اسفرا
 لجمعة مضافة للعقبه
 سعا مبكرا بكل مسرة
 والذبح بعد اذ يشاء يشرع
 وحلقه احب فهو الاجدر

وكل ما يمنع منه قبل
وطاف سبعة وليس يرمل
يوما من النحر وليس يسعي
واول الوقت طلوع الفجر
واول الايام هذا افضل
ويكره التأخير حيث يحصل
وقاين النحر اذا ما الشمس
اعني الثلاث باديا بما ولي
وبعد ذين كان ذابا لبقية
مكبرا بكل رمي ووقف
سهلا ايضا على هذا النمط
ثم عند ذلك ثم بعد
وتفرغ من قبل فجر الرابع
ثم اتي مكة حيثما فسر
وبعد للود اعطاف سبعا
وبعد هذا شرب ما يلزم
وصدرة ايضا كذا والبقية

صاعدا النساء فهو حل
فيها وان ذا الطواف يحصل
اذا سعي من قبل هذا شرعا
اعني طلوع فجر يوم النحر
ثم به حل النساء يحصل
مضى بقت عن وقته فيه الدم
زال في رمي الجمار ليس ليس
مسجد حيف ثم ماله يلى
سبعا فسبعا هكذا مرتبه
ثم رمي احد وبالجبر اعترف
من بعد رمي بعده رمي فقط
كذلك ان يمكث وذا الاسد
جاز على القول الصحيح الشيخ
يتزل في محصب ووقت الاثر
من غير ان يرمل او ان يسعي
ووضعه الوجه على التلثم
قبلها ونعم ذاك مرتبه

وبسك

وبسك الاستار ايضا داويا
والفقير يرجع حتى يخرج
وانها لا تكشف الرأس يلى
شيئا عليه جاز وهي حمرا
كذلك الميلان ليست تسع
ان تحلق الرأس يلى تقصر
والجمل الاسود ليست تؤف
والحيض شرعا ليس شيئا يمنع
والحج ان يفت يطف ويسعي
من قابل يقضي وليس يلزم

باب القران

اما القران فهو ان يهلا
مع من الميقات وهو الاقل
الحج والعمرة يري اطلب
واقبلها مني ثم طافا
يرمل مني في الثلاثة الاول
لعمرة ثم يحج مثلا

مجتهدا منكسرا وبالكيا
من ذلك المسجد دام منهيما
تكشف وجهها لدا ان تستد
ليست تلي حيث كان ناكرا
بينهما ولا يجوز شرعا
وليسهما المحيط ليس يحذر
عند الزحام بل هنا تجتنب
سوي الطواف فهو ليس شرع
وحلل الاحرام ثم شرعا
عليه عند ذاك كذا الدم

بالحج والعمرة يري الفضلا
يقول اذ يرا هذا العمل
يسرها لك يهون المطلب
سبعة اسواط ولا خلافا
شرعا ويسعي ذائمة العمل
بني مفصلا وبعد ما رمي

في يوم آخر فهو للقرآن
 وعنه ان يعمر يصوم بذي الحجة
 وسبعة بعد الرجوع من الحج
 وان يفت صوم الثلاثين
 ومن من البيئات شرعا لما
 على الذي افرد بالنتع
 وبعد ما احرم شرعا طافا
 في انه يحلق او يقصر
 بانها في اول الطواف
 وبعده بالبح يوم الترويه
 وقتله افضل ثم حججا
 والذبح لازم واذ لا نقد
 واذ يسوق الهدى هذا امر
 فانه تحلل واحرم ما
 ويفرد المكي ليس يحج
باب الجنابا
 المحرم البالغ حبت طيبا

تذبح وقت النص في القرآن
 ثلاثة آخر هذي عرفه
 في اي موضع اراد امكنا
 عليه عندنا امرافه الدم
 بعمره في اشهر الحج سمعا
 هذا وانه الاسد الانفع
 كذاك يسعي ثم لا خلافا
 من غير ما تلبيه اذ قرروا
 يقطعها من غير ما خلافا
 يحرم بالملك اذا بالتسويه
 كفرد طريقة ونجحا
 يصوم كالقرآن فيما قرروا
 وانه بالاجر كان اعظما
 بالحج ثانيا كما نقد ما
 فانه قرآن او تمتع
 عضوا ولو سموا عليه وجبا

دم كذا لو راسه كذا
 او لبس المحيط او راسا ستر
 كذاك ربع راسه اذ احلق
 ان قص اظفار يد او رجل
 او يحد ثا للفرض طافا لو اذا
 قبل الامام ان يقصر او تركا
 اكبر كذا اذ ايقدم
 اذ اطواف فرضه يوحو
 في تركه اقله فيسالم
 لا تركه اكثره اذ محرم ما
 وجوبا ان طافه فالبدنه
 وفعله اقل مما سطر
 كذاك محذرا اذا ما طافا
 تركه القليل مما قد وجب
 اما اذ اطيب او اذ يحلق
 لسنة وكلهم مسكين
 من الطعام ان يشا او صاما

يحضيه او ان تقاطع الدهن
 يوما بما من الناس يعتبر
 او كامل العضو كما اذ المنفق
 كذاك في المجلس قصر الكل
 بغير فرض بخبا طاف كذا
 ما كان واجبا ومثل ذلكها
 نسكا على شكل كذاك يلزم
 عن تركه الخ كذا يفرض
 شرعا بكل ما ذكرناه الدم
 يبقى الى طوافه متمما
 لازمه كما انت مبينه
 فنصف صاع حنطة تورا
 لغير فرض وهو لا خلافا
 وحلق راس غيره فليسب
 للعذر فالذبح والنسك
 باصوع ثلاثة يكون
 من اجل ذلك ثلاثة ايا ما

المائة الحادية
 بعد الالف الاولى

ووطيه قبل وقوف فرض
وذبحه الشاة اذا تحققت
وبعد كان عليه البدنه
وبعد حلقه عليه يلزم
او دل قاتلا عليه يلزم
عدلان ذلك في محله
فبشري هديا وفي ام القرى
ثم على منوال ما قد حقا
او انه اذا ايشا صوما
وفاصل عنه به بضدقا
وان ينقصه ففيه يلزم
قيمه اذا استاغاي عدم
ان يذبح للحلال صيد لهم
كلب صيده كذا ان يقطع
او شجر له وذوا ما يبيت
وان يكن ملكا سوى بلجفا
وماله رعي الحشيش شرعا
يفسد حجه ولكن بمصبي
ثم قضى الحج ولم يفترا
وصحة الحج هنا مبينه
شاة وان يقتل صيدا محرما
جزاؤه وذاك ما يقوم
او موضع ادين الى محله
يذبح او به طعاما استوي
في فطره شرعا به بضدقا
عن كل مسكين بصوم يوما
او صام يوما عنه حيث اتفقا
مقدار ينقصه كذا احتتم
او يكسر البيض كذا ان يلزم
والصوم لا يجزوه ان يعم
حشيشه القيمة فيه شرعا
بنفسه وليس مما يبيت
فان ذل اعظم فيه يلقى
او قطعه فلا يجوز قطعا

فيما سوى الاذخر ثم الصدقة
ولو قصد قابوصد القلة
وفارة اوجيه او عقر ب
كذا العقور من كلاب
او البعوض فهو كالقراد
من سبع ثمر له ان يذبحا
ان ياكل الصيد الذي للحلال
ان لم يكن امر وولاد لاله
ثم الذي يدخل بالصيد لهم
وبيعه ان باقيا يرد
من انه يجزي كبيع المحرم
وصيده حينئذ في رحله
ومرسل ما صيد في يد محرم
ضمانه وان يكن حلالا
ومحرم ان صيد محرم قتل
ويرجع الاخذها هنا على
وما على المفرد يوجب الدنيا
بقتله جرادة محققه
كذلك الحكم بقتل قملة
او الحداة ليس بشا يوجب
او السحلفات وكالغراب
ومثله البرغوث او كالعنا
دي اهل حيوان كذا صحا
يصيد ذابحاله والحال
من محرم عليه في ذل حاله
يرسله اذ بالدخول يجزى
وحيث لا يبقى فليس بد
صيد او لا يرسله ان يحرم
او ققص او بيته او مثله
ان محرم اذ صاده لم يلزم
كان الضمان فيه لا محالا
كل هنا يجزي جزا ما فعل
قاتله اذ ماله ان يفعل
فيه على القارن قد حكما

دما ن لان يكون غير محرم
والصيد ان يقتله محرم
والحد الحرجة الصيد الحرام
وبا طل ان باع صيد محرم
اي ذبحه الصيد وهو المحرم
وطبقة ان اخرجت من الحرم
يعزمها وان جزاها ادي

باب الاحصار

فدجا وز الوقت فها سودم
جزاوه ثني كل جانب
اردي خلا لان وكل الترم
او اشترى وذبحه يحرم
قيمة ما ياكل منه بفهم
فولدت فان يموت لا حرم
فالا جزا حيث تبدي ولدا

ان محرم من العدو واحدا
بانه جاز له التحلل
وقارن دمين مريينا
يوما ولو من قبل يوم النحر
وانه بذبحه حل بلا
من حجة عليه حج كزما
وان من حل من القرآن
وان يزل احصاه واما
يلزمه توجه والا

او مرض فحكمه بفقرا
ففردهما لذك بمرسك
في الحرم الذبح كذا ان عينا
ولم يحز في الحل بغير الذكر
خلق وتقصير ومن تحللا
وعمره فذا ان قد حتما
يلزمه حج وعمرتان
ادراكه الحج وهديا عينا
جاز له في الشرع ان يحلا

وسعه

وسعه عن ركز الحج معا
عن واحد ومن الحج عنه
فكان عنه حيثما عنه تو
ثم قدم الاحصار فيه وجب
امادم القرآن والجناية
وبالحجاء ضامن ما الفقها
وفي الطريق ان يمتد وشرق
حج من منزل ذاك الامر
وغير ما يجوز في الضحية
والاكل من هذا اذا انطوعا
ثم الاخبار ان يوم النحر
فيما سواهما وكل با حرم
ثم له بالجل والخطام
ان ليس يعطى الاجر لجزا
ركوبه كلا وليس يحلب
كذا اذا اذنا حش يعثبا
كان عليه لارما ان يبدله

بمكة الاحصار لا اله سفا
للحج فالا حار صحن منه
ان د امر عجزه الى حين توفي
شرعا على الامر منه يطلب
فهو على الما بور في الدراية
ان كان ذاق قبل الوقت الفقها
در اهر الحج بثلث ما بقي
لا من مكان موته في الظاهر
ما حار للهدى في السوية
كبتة كذا القرآن شرعا
خصا وما التحصيص شرعا
خص بذا يض الكا بقديم
نضدق لكن من الاحكام
وماله في غير ما اضطرار
والهدى حكمه اذا ما يعط
بانه ان كان مما اوجبا
ثم يكون هاهنا العيب له

مما اذا ما بالوقوف شهدوا
لا بعده ولا يحل ان يتبينوا

كتاب والله في الشرع ذواتا
وفي اعتدال سن كل يوم
وذلك بالاجابة والقبول
كل زوجة تزوجت كماء
كلفظ زوجتي وزجت ولو
وصح ذاب نقطة المراح
وبالتمسك لغير وضعها
لفظها وحضرة الحرين
لكن مكلفين سامعين
وعند فاستعين صح العقد
كاتبها ان شهدوا او اثنان
جاز وللقرين عند الدعوى
كذا على دية ان عقدا
عليه ديتين صح العقد

من قبل وثمة البتة محمد
فذا الى طواف فرض يعتبر

النكاح في النوقان فهو عن الزوج
لخوف جور اذ يقول امر
من فقد شرعا وذه وحصول
بالاسر والمأني يصح منهما
لم يعلما معناه حسمار ووا
وذلك كالزوج والنكاح
في الحال ثم شرطه ان يسما
او حضرة الحرين وحريتين
لفظها معا وسلمين
لكن لذي الدعوى عقد رد
لو احد يكون من هذين
ردت فالحا اذن من جدوي
نكاحه المسلم ثم اشهدا
لكن على المسلم ذي ترد

الوكيل شاهد اذ هجر
سولية بالغة مع الولي
واصله وفرعه محرم
صلبية لاصله العبد
وامها موطوءة والعرض
كذلك كل هذه رضاعا
والفرع ممن مسها كالفرع
من فرجه الداخل كان ابنا
ثم ان تكون دون التسع
ثم نكاح مرة محرم
نكاح مرة وكل منهما
ما كانت الاخرى اذ احلاله
ووطيها ملكا كذلك يمنع
لمنع من وطئها نكاحا
فما زالكن هاهنا اذ ينكح
حق يكون هاهنا الاخرى
اما الكتابية لاي نكح

له وكل له لذك يعتبر
ان حضرت كاتبا العقد
وفرع اصله القريب محرم
وامر عرسه بلا قيد
لاصله والفرع ليس
كفرع من بيته امتناعا
من نفسه كذا في المنع
بشبهة كاصله من قرار
فتلك ليست تسمى في الفرع
شرعا كذا عند نكاح محرم
ان ذكر انقرضها نكاحا
ووطيها ملكا فكان مثله
من ووطيها ملكا فليس شرع
لان نكاحها فلا جناحا
فوطيه واحدة لا يصح
محرم ما بعد ذلك لا نكح
وان تلز مملوكة فتفعل

المباينة الثانية
بالبالغ المملوك

كذا بطول حرق نكاح الامه
 كذا ان حبل من زنا الكرمين
 كذا ان من صحت الى محرمه
 في ماله كذا ان ذوات الكفر
 ولم يجز في عده للبرايه
 ولم يجز في عده للثابته
 كذا على الحرق محرم الامه
 وحامل ولحل ثابت لسب
 ومثل ذال ايضا نكاح النقه
 كذا نكاح محرم ومحرمه
 من وطئها الا اذا حمل وضع
 لامن يكون ملكها او الامه
 غير الكلبانية فهو مجزى
 نكاحه اخري فتلك مانعه
 للعبه اخري في حكم باقيه
 كذا ان في عده نكاح محرمه
 فلم يجز نكاحها كذا السب
 كذا موت ولو جرحه

فصل الولي والكفو

شرعاً نكاح حرق تكليف
 بلا ولي ثم اذا ان يعترض
 لكن بلا الكفو النكاح يرد
 وان تكن بالغة لا جبراً
 والضحك من بكر بلا استهل
 من غير صوت اذ به يكون ذا
 حيط بالاخبار فيه علماً
 من غير كفؤ بالنكاح يوصف
 هنا ويصح بالقضا يتفق
 بطلانه وذا عليه الفتوى
 من الولي ثيباً او بكراً
 اذن وذا كالصمت والبصا
 رد الذي استدانه او ما اذا
 لكن بشرط انه جسيم

ذا الزوج كالمهر وغيره لا يرد
 كان الرضا منها بقولها هنا
 او غير وطئها بكافة لها
 رددت من سكة اوليها هنا
 على سكونها فسر عا شمع
 ان لم تقم في قوله الرضى
 انكاحه الصغير والصغير
 وان تكن ذي ثيباً فان عقد
 كالجدا لسواهما اذ يفسخ
 وقت البلوغ او لو قبل العلم
 والبكرها هنا رضا بعد
 الي انما المجلس لخبار
 وانما في العلق حكم المقتة
 اعني الرضا المرحج بالعلم
 او ما على الرضا المرحج دلاً
 من دين فالقيام ليس بالرضا
 لا العلق والولي فيه العقبه
 من الولي اذ فيها ان يطلب
 كتيب ومن تزول بالزنا
 فتلك كالبكر وان قولها
 اذ قالها الزوج ياذيها
 لكننا تحليفها لا يشترع
 والله يجوز للولي
 قضح في اقوالنا الشريه
 ابوها النكاح لا زنا فقد
 هنا الصغير ان يشترع
 بالعقد بعده وذا بلحكم
 سكونها شرعاً ولا يمتد
 وجهها ليس له اعتبار
 واوجها الصراحة المحقة
 في ثيب تختار والغلام
 فواحد ان فارق المحلا
 والفسخ للبلوغ شرطه النقا
 ترتيب ارتهاها مرتبه

وشرطه لحر كذا المكلف
 كذا ان بالاسلام ذلك الولد
 دور حرم وان يورث
 وبعد مولي المولى كذا
 يكون في منشور والابعد
 الا اذا اجاز الكفو انتظر
 وان في النكاح شرعا فغير
 وانها حينئذ تكون في الف
 لكن قريب بعض المكلف
 والجم الاسلام فيهم يعتمد
 كفوا لشخص فيه ذوا ابا
 لذين كالذي يكون اسلا
 وتارة تكون بالحريه
 كذا ديانة فليس القاتق
 وتارة بالمال ايضا حصل
 يكون عاجزا مع الاتفاق
 بعدها هنا من الاكفا

كذلك الاسلام حيث يوصف
 وبعدها الام وبعدها يبعد
 كما يضي الاقرب ثم الاقرب
 من بعد القاضى ولكن اذا
 في غيبه الاقرب شرعا يعتمد
 وقد رال بعض بعد السفر
 كفاة تايين اتي والذكر
 فالبعث كفوا لبعض في كل العز
 لبعضهم اذ فيهم العليا
 فمن يكون فيه ذاب وجد
 قدواب ليس من الاكفا
 بنفسه له لما تقدم
 وهي كالاسلام بالسويه
 ليست صالح هنا يوافق
 فان عن المهر الذي يجعل
 فالذات الفقير بالاطلاق
 لكن عليها بلا مـ

ان كان قادرا فالفقيه
 وحرفه فان يكن بيطارا
 وفي نكاحها اذا ما رخصت
 فلولي جاهنا ان يعرض
 عقد العتق على الاجاز
 ذاك الذي قد كان عتقا
 وغير النكاح ان يولي

يكون ذاك هو اعلى السويه
 فذاك لا يكافي العطارا
 ومن مثلها تكون نقصا
 كماله او كمالا ينقص
 يكون موقوفا فان اجاز
 فانه يكون فاذ
 من جانبيه صح ذاك فعلا

الكراس الخامس

اقل من عشره ذراهم
 ان دونه سمي واذ يسمي
 يكون عند موت ذمتها
 ما يمنع الوطي هناك شرعا
 كصوم شهر الصوم او كالحق
 وما منع النفاس والاحرام
 ولا كذا العنة والحضا
 ونصفه يكون بالطلاق
 والمهر ان يترك ولم يسمي

وان هذا القدر شيء لازم
 سواء فالذي يسمى حتما
 او خلوة صحت وذو ابي
 او مانع حساله او طبعها
 من الصلاة او كمثل الخيف
 وما منع الوطي من السقام
 ولجب كل هذه سوي
 من قبلها للنصر بالاطلاق
 فتعنه كانت عليه حتما

وتلك طلاقه من قبلها
وجوزوا ولو غير شبيه
كذا بغير المال ذي النقور
واوحيوا في الكل مهر المثل
او وصفه فواجب منه الوط
وخدمة العبد اذا ما ينكح
وذلك او هذا اذا ما قال
ان كان بين ديني ثم لا ديني
لو موته لكن في الطلاق
نصف الاختين ثم من تزوجها
دي العرس من اوطانها والى
وتخرجها ان كان بالالفين
وان تكن يكن عليه الف
لكن مهر المثل لم يرد على
وان بهذين الوفتين نكح
لها الرقيق ان يساوي العثم
وشروط بكارة وثيبا

وبعدها يكون مهر مثلها
للمهر عقد كذا ان ينفيه
وما يكون جسسه لم يعلم
فهو كمثل ما يضر من قبل
او قمة له على هذا النمط
بما فتلك مهرها فتصل
ففيه مهر المثل لا محالة
ان دونه وكان فيه لا يني
من قبل خلوة فبا التفاق
بالالف باشرط ان لا يخرجها
اذا اتها اقام تلك تكفي
فان وفي شرط بغير ميع
اولا مهر المثل ليس خلف
الفين والنقص عن الف لا
والفرد من هذين حوالتي
عنده بما اشار اليه
بانت تمام المهر فيه اوجبا

وفي نكاح فاسد لا يوجب
وان يطأ ثيت جوطيه النب
ولم يرد هذا على مهر ذكر
بمراة تكون من قول الأب
والسن والدين كذا في المال
بكاره ثيابة وعصرا
ان لم يكن مثل كجانب الادب
لا امها على صحيح المذهب
وصح من وليها ان يضمن
ثم اذا يمين المعجل
اولا فاجري به التعارف
وجاز قبل اخذ العيال
ومثله يجوز سنها السفر
مع الرضا منها وليس يقط
خروجها الحاجة ولو بلا
وقيل لم يجوز له بها السفر
وان تقول ان ذاهدا

ان لم يطأ ثيافا ليس يطلب
من وقته ومهر مثل قد وجب
من قبله ومهر مثلها اعتبار
مثلها في الخلق والتداب
كذلك في الفعل وفي الحال
وبلدة كل هذا طرا
فليطلب المثل لها في الاجب
الا اذا تكون من قوم لاب
مهرها ولو صغيرة هنا
كان كذا ومثله الوجه
فيتي اذا به التحالف
ان تمتع اجماع لا الوجه
بما ولو من بعد وطئ قد صر
اتفاقه لها ذلك بضبط
اذن وبعده له ان ينقلا
وايه العول الصحيح العهر
وذا بقول المهر لا سواه

فالقول قول زوجها في الكل
وخطب اذا اليها يرسل
فما يكون مهرها استردا
وان يكن غير باستعمال
وان يكن هدية قد اهد
والاب في الجاهل خيما ادعي
ان بعد موتها فخيرها

والقن ان ينكح كذا المدبر
او امة ومثلها ام الولد
فما يزاد ايجار السيد
وسيد ان كان منه الاذن
والاخران فيه كل سبع
ما كان منه جائزا او فاسدا
فما اذا تزوج المولي الامه
فما على المولي يكون التوبة
والزوج بالاتفاق ليس يامر

الامه بها هنا للاكل
شيا ولم يكن نكاح يحصل
ان قايما اوها لكالابد
لا تقهر النفس هنا بحال
فقايما لا غير استردا
عاريه او انه قد اودعا
كان وزوجها له القول هنا

كذا مكاتب هنا يقرر
فالكل موقوف وشرعا ما نقد
وباطل ان رد ليس يقدر
فانه للمهر بيع الفتن
والاذن بالنكاح غير شرعا
اي النكاحين يكون عاقدا
كان عليهما ثابتا ان تحده
اي كوتها لزوجها مهيه
بدونها وطيها اذ يظفر

ثم له بالكرم دون التكره
لكن لها الخيار حيث تعتق
ان تحت ذى الرق او الحرة
تزوجت من غير اذن حقا
فانه بلا خيار ينفسد
ان بعد وطيها يكون الفسق
وان يطامس كومة الاب
يكون ثابتا وذي ام الولد
وقيمة لها يكون الواجا
بقيمة المولود ثم الجحد
كذا نكاحه لها شرعا نقد
من غير قيمة هنا يوجب
والطفل شرعا تابع بغيرنا
ان بعد ما قتلها بالديار
بعد شرعا من ذوى الكلب
يقوم من تزوجا ان اسلمها
او ان يكن في عده الذي كف

النكاح عبده كذا الامه
كذا التي قد كوتبت لا يرق
ففيها الخيار بالسوية
من سيد وبعد هذا اعتقا
وياخذ المهر هنا كالسيد
وقبله لها يكون الحق
ثم ادعي مولودها فالتب
له كذا مولودها ما بعد
لا مهرها ولا يكن مطالبا
كوالدم من بعد بعد
ولم يقصر له بذال ام الولد
مهر وذا المولود مهر اوجب
من كان خيرا لو الدين ديننا
يكون والمجوس في الاشهاد
ثم على النكاح في ذال البيات
ولو بلا الشهود عقد قدما
اذ اعني اعتقاد ديني فاصدر

والمحرمان فرفا ان اسما
 يصير او نصير عرس الكافر
 يكون ان يسل له محققا
 فان ابي عد من الطلاق
 الالدخول بها فان وقع
 بينونة وتلك حيث يمضي
 وغيرها ثلاثة من اثمها
 ثم اذا اذ اراها تنابنا
 والارث زاد عد ضيقا عاجلا
 فان تكن موطوءة فالكل
 وغيرها النصف اذا ارتد
 لكن اذا ارتد معها فاسما
 ويعسد النكاح حيث اسما
 وانما الزوجان حال الفم
 وان تكن مملوكة فالنصف
 لا قسم في الاسفار والوعه
 وصح تلك القسم والرجوع

كتاب

بمصدة على اصح قول
 تكون اما للرضيع الموضع
 للزوج اذ يكون منه اللين
 حرما عليه من هذا السب
 فروعها عليهم ما يحرم
 لكنما اخت اخيه هل
 ولم يحرمها هنا الا لبيان
 ولا الذي مع الطعام فخط
 فالغالب الحكم بباط
 كذا حبس ميتة والباكر
 وان لمصرق لها صغير
 حرمان لكن الكبير
 ليس لها مهر بل الصغير
 لكن على الكبير الرجوع
 وفروعها من بالغ ذي عقل
 كانت بحولين ونصف حول
 كذا بها ابوة تستبغه
 لذلك الرضيع في ذكر الرمن
 وقوم كل منهما كما النسب
 كذلك الزوجان كل يحرم
 والكل كالا نساب لا يحتل
 من الرجال لا ولا احتقان
 لكن بغير اذا ما يحتل
 ثم كذا الرضاع استعاط
 فكلها التي لم فيه يجري
 تكون ارضعت هذا الكبير
 ان لم تكن موطوءة في القوم
 بنصف مهرها فاجدده
 ان كان عن قصد لها البيع
 وان يكن سكرانا او ذا العقل

والعبد لا ينسب عن عبده
وطلقة لا غيرها في طهر
فاحسن الطلاق دائم الحن
اي طلقة ان لم تكن من دخل
لكن في موطوءة يفرق
يكون في الاظهار اذ لا يوجد
بذات خبثها هنا والآثر
كمثل ذات اليا من وذات
بدعية واحدة في طهر
في خبث من بها يكون قد دخل
اذ اخلا في طهرها عن رجعه
وانه يرجع حيث طلقا
يكون له الطلاق حين الطهر
للحرة الثلاث لكن للامة
والاعتمار في النسي في العدة
صرح به ما كان فيه استعلا
طانت طالق كذا طلقة

المصنف

طلقتك

طلقتك كذا ثم المصير
وحيت ليس للثلاث فيه
وصحوا الصافة الطلاق
وما عن الكلية بعسر
والروح والفرج وجرثام
والبطي والظفر كذا في الرجل
تنتان في اثنتين اثنتان
وفيه يدخل ابتداء الغاية
كذا كمن ما بين فيه بعسر
بعد تخبر انه التخليق
وانت طالق غدا او في الغد
في اللفظ من ثابته وقت العزم
وانت امس طالق في الحال
ان يعقد النكاح بعد اس
ان لم اطلقك فانت طالق
وكان في الحال ان اللفظ مني
وفي اذا اياه ينوي

فيه الثلاث ان نوي نفي
تكون فيه طلقة رجعية
منه الي الكل على الوفاق
لرا سكر او جهل اذ يدكر
كالنصف لا البدر والاماع
وذ كر بعض طلقة كالكل
وان نوي مع صح في البيان
وليس فيه تدخل النهاية
وانت طالق بذال المصير
لا في دخول ثم تدان تعليق
يكون وقت النسي لان يقصد
اذ صح والدي امام المص
يكون واقفا وفي ذي الحال
يكون ذ الفوا تغير ليس
في اخر العمد في نكاح
مكان ان وشروطه ان يسكن
وحيت لا ينوي كان ذابرو

واليوم مع فعله استد
 كالا في يدك يوم يقدم
 مع غير ممند كانت طالق
 وانت طالق ثلاثا قالا
 يقعن لا بالعطف اذ تبين
 تعلقا والشرط فيه قويا
 واحدة ان قال قبل واحدة
 واحدة وان يكرر من دخل
 وقتها وبعد او معها ومع
 وان يشترط اصبع من النساء
 وان يشترط ظمها فيه اعتبر
 ووصفه الطلاق بالمزيد
 كذلك في تشبيهه ايضا بما
 اذا نوي الثلاث في كانا
 كناية الطلاق لفظا محتمل
 فهو قوي اخري كذا اذ هي
 وبينة وبابين حرام

به النهار عندهم يبراد
 ونطلق الوقت قد انقضى
 يوم القدر وما على ما يارق
 لغير مدخولته مقالا
 باول كذا اذ يكون
 والكل في تأخير محتمل
 او بعدها واحدة بيا باده
 بها فتشأن هذا قد حصل
 يكون شئين بها الذي قد وقع
 منها بقدر يكون ليعتبر
 ما كان ضمها هنا لا المنسب
 كالطول والعرض وبالشديد
 يكون يعني ما ذكرنا فيها
 اولها بيا بينة ابا نسا
 له والذي سواه محتمل
 محتمل الرد كذلك اعزبي
 خلية بوية كلام

للبيس صالح والجواب
 وانت حرم وانت واحدة
 واستبري الرحم كذا الحاء
 فصالحا يكون للجواب
 في الرضا جميعها شرعا وقفا
 والا ولان يوفقان في القف
 واول الاقسام في المذكرة
 وان نوي الثلاث كانت كانه
 وخو اعتدي وانت واحدة
 كذا ك بالامر بلا استبراء
 وان يقل منك انا حوام
 منه طلاق لا اذا ما قالا

ومثلا عندي بهذا الباب
 سرحتك فارقتك يا باده
 وفي يدك امرك ذاجاري
 لا الرد والسب بلا ارباب
 على الذي نواه ليس يختلف
 قالا حتمال هاهنا والوب
 اذا جري الطلاق في المحام
 اولها فانها تكون بآئنه
 رجعية تكون ليت زايده
 للرحم كاعتدي على السوا
 او بابين فذلك الكلام
 اني منك طالق مقالا

ان غابت او ان كان ذلكا
 فان تطلق فهو منفذ
 كذا اذا شئت ومثلا كما
 عنه وان لغيرها لا يمنع

تقوي بینه طلاقها اليها
 مجلس العلم لها بینه
 الامني شئت اذا ما عها
 خلاف ان شئت وليس يرجع

رجوعه عنه ولا تقيدا
فما لذهاب كان والقيام
والفعل حيث ماله بالماضي
وفلكنها ليس بها وان شر
بنية التقويض قال اختاري
بأية وغيرها لا يشترط
ان تذكر النفس بذي العيار
فقلت اختري في حيث تذكر
فاختارت احدها الثلاثا كانه
كانت وان تطلقه مختار
وفي يدك امرك ان قال
فطلقت فان فيه بأية
امر في يدك في تطلقه
ان نفسها اختارت كذا
وفي يدك امرك ان قيد
قال ليل داخل وان تردد
واليوم اذ يقول وبعد غد

والمجلس اختلافه تعددا
كذلك الشرع في الكلام
تعلق فذلك للاعراض
مطهرها فذا السيرها اعتبر
فقلت اختري الطلاق جاري
من واحد من ذين في هذا النمط
او قوله اختاري هنا اختيرا
ثلاث مرة لها يكسر
وان نقل تطلقه فبأية
لنفسها ايضا هو المختار
بنية التقويض في المبالا
وان نوي الثلاثا كان كانه
رجعية يكون في الحقيقة
طليقة ايضا في الاعتبار
باليوم مع غدا اذا قيد
في اليوم ذاك ليس يقي بعد
اختلف الحكماء ان في هذا الصدد

ثم الثلاث ان نوي بطلني
كانت وحيث لا يكون فيه
وطلي الثلاث وهي واحدة
لا عكسه فلا ليس شيء فيه
وعكسها بالابن به امر
والامر منه واقع في الوقت
مستترة التجبر لا التعليق
وجوده لا بالذي سيعلم
فقول انت طالق ان شئت
فقال شئت ثم حكم كالمسا
ثلاث طلاقات بها تطلق
لا بعد تحليل فلا طلاق
وليكن شئت ان يقل فبأية
ان لم يخالفها هنا بأية
ومن ثلاث طلي ما شئت

ما هند مني نفسك لتطلقني
او غيرها نوي قري الرجعية
قد طلقت كانت كذا لا يريد
لدي اما ما ومقتضيه
كذلك الرجعي ليس يعتبر
وشرطه انت طالق ان شئت
الاعلوم على التحقيق
بعد فاما ذاك شيء يلزم
وشئت قالت ان شئت الوقت
شئت اذا ما قاله وعمها
لا حيلة بل بينهما تفريق
من بعد تحليل لها وفاقا
وان نوي الثلاثا فبأية
اولا فتلك طليقة رجعية
مادونها عند امام الوقت

الملك او اضافته اليه
شرط له مهول عليه

واللفظان متى اذا اذا ما
 ثم زوال الملك ليس يبطل
 بغير كمال اذا ما علقا
 في الملك مرة فذا يخل
 وان بغير الملك شرطه يوجد
 وانما في كمالا يخل
 فيا لنكاح ان لقد اليه
 يكون واقعا بل ان تدخل
 وفي وجوب الشرطان خلفا
 الا يرها ان لها فيلزم
 كخو ان تخص تكن مطلقة
 في حقها وبالطلاق قد حكم
 طلاقها في اول الايام
 وقوعه يكون في وقت الظهر
 عند الغروب لا كما ان صحت
 وطلقة بان تلدها هذا الذكر
 فان تلدها وليس يعمل

كل وكما كذا متى ما
 تعليقه فماله تحول
 به وكان الشرط فيه حقا
 الي الجزا ذله محل
 محل والجزا فيه يفقد
 بعد ثلاث ثم بضمحل
 من بعد غيره فاعليه
 على التزوج الوقوع يحصل
 فالقول فيه قوله فيستبع
 وشرط ما من غيرها لا يعمل
 وزيب كانت به بصدقه
 من بعد ايام ثلاثة لزم
 وحيضة ان حضت يا خدام
 وقوله ان صحت يوما فاذر
 قد الذي شرعها في الوقت
 ايضا بايتي طلقتين ان ذكر
 ذوالسبق طلقة فضا يحكم

بما وثقتين هنا نرها
 وان يشين الطلاق علقا
 وان نجيها ثلاث يبطل
 فان يجرها وكان علقا
 عادت اليه ثم شرطه وقع
 وان يقوله يكون قد وحل

بما وثقتين هنا نرها
 وان يشين الطلاق علقا
 وان نجيها ثلاث يبطل
 فان يجرها وكان علقا
 عادت اليه ثم شرطه وقع
 وان يقوله يكون قد وحل

ثم المريض ان يكن من حاله
 كالجن عن اقامة المصالح
 كذا مبارز ومن قد قدما
 فانه شرعا مريض الموت
 يا وضامنها ومن ذي السنه
 كان لها الارث بهذا الحال
 او حبسه للقتل او من حيا
 وفي سقاسا ذ انضادا
 على بضعة الطلاق
 بامرها ثم لها اقرا

والعدة انقصت بمتا وضما
 تطلق ان الثاني بملك حقا
 تعليقه شرعا فليس يعمل
 وبعد تحليل لها علقا
 فها هنا الطلاق شرعا يقع
 ان شاربا فذا القول بطل

في الغالب الهلاك في ماله
 في خارج الدار يقول راجع
 للقتل بالقصاص او ان رجلا
 فان ايان العرس قبل الموت
 او غيرها مات ودي العدة
 ومن يكن في الصف للقتال
 فان كان صحيحا حكا
 على طلاقها وقد توافقا
 او ان اياها بلا شفاق
 او انه اوصي لها استقرا

لها الاقل ما بينا
وان بشرط بيان اذا علقا
تزوج اذا بفعله يعلق
ولم يكن للعرس منه بد
بما سواها اذا ما علقا
او ارادته اذ ناهى تعينا
والشرط في سقامه تحققا
او فعلها بما له تحقق
ومثله اذا غلبه بعد
وقت السقام ليس هذا مطلقا

يصح منه رجعة في العدة
ان لم تكن بواحد او اكثر
ووطيها وسرها وبالنظر
وبندب الاستماد كالاغلام
والاذن في دخوله عليها
بعدة الرجعي اذ تزين
ولم يحو اطلاقها بالسفر
وفي بعض عده ان امكنا
كذلك في تكدنهما اذا خيرا
ولم يجز بعد الثلاث حرم
كالاولا من بعد سنتين الا انه

من واطى بالغ او المراهقة
نع انقضا عده الفراق
ويكبر النكاح حيث بشرط
وان نقل جلدت حيث المدة
في غالب الظن بذاك المدة
وان نادون الثلاث بعد
لكن محمدا لهذا الحكم
يكون بالعقد الصحيح الفائق
منه بكونه او الطلاق
تحليله لكن يحل اذا النمط
تحمل الصدق وكان عنده
حل النكاح فهو قول حق
بزوجها الثاني فذاك يهدم
بخالف اذ لم يقل بالهدم

وانما الايلا حلف يمنع
من وطى عرس حرة وفي الامه
في القرب في المدة المختارة
في حلفه بالله والجزا
يصير سا قضاها والا
ويستقط الحلف هنا الموت
من اجل ذبا بانتهى ان يموت
ان لم يفي بعد النكاح الثاني
من بعد ثالث ويبي الحلف
اربعه من الشهر يرتفع
سما من حسبما الغائب فيه
يستتبع الحلف مع الحفارة
في غير وان ذالا ايلا
بانت بطلقة وليس الا
لان مويدا قد ان يثبت
كذلك مدة هناك وانقضت
ومثلا اخري عاذا الشان
من بعد لا الايلا ليس خلف

فيلزم التكفير ان يوفى ولا
والعجز عن في يوطي للرض
فالتى فيه قوله رجعت
فان اطلاق الوطي قبل المدة
وان يقل لعرسه حرام
للكذب او ثلاث اوظهار
وان نوي التحريم فالايلا
وان نوي الطلاق او لم يقصد
كل حل ان يقل حرام

تبيين حالايلا اذ لن يعملا
لو احد من ذين او شي عرض
اذا اليها فبت وارجعت
ففيه بالوطي كان بعد
على انت كان ذا الكلام
فانوي منها فذو العتبار
كان اذن وما به استرا
شيئين فرد ايلا ترد
على فهو باين بيرام

لا باس عن حاجة باخلع
وذا طلاق باين فيه البطل
وكره هو اهذاله ان ينشئ
وان على مال يكون طلقا
وذا ان ان تقبل وان يحرم
وبابنا يكون ذاي اخلع
وان بالف الثلاث تبطل

بما يصح شهرها في الشرع
حتم عليها بالترام يحصل
وكره هو الفضل له ان ينشئ
لذا بمال بابنا حقيقا
لا شي كالخبر في ذا الامر
اما الطلاق فهو فيه رجعي
وطلقة ابدى فشرعا يوجب

بابنا

بابنا هنا ثلث الالف
رجعية من غير شي يلزم
وانه في حقها تعاوقضه
لذا لها شرط الخيار بعين
وحقه اليمين ليس بيمين
وحكم عتق العبد ايضا يثبت
كما اذا تبادر الحقوق
وطفلة له بما لها خلع
كذا ان ان تقبل وحيث يلزم

لكن على الف فقيه تلتفي
فبكذا قال الامام الاعلم
فصح ان ترجع بلا عارضة
لذا على المجلس هذا يقض
من اجل ذا الاحكام فيه تنقلس
حكمها واخلع شرعا يسقط
من النكاح عنها حقيقا
لما وذا الطلاق في الشرع وقع
تغويضه عليه بالمال حكم

نسيه عرسه او العبر
شوعه منها بعوض محرم
وان ذا محرم لهما ع
حق يلون ها هنا مكفرا
وانت يا خدام مثل اي
تكون ما او طلاق اوظهارا
ولم يكن شي اذا المريتو

عنما به او جزئها المقر
له متى ينظر اليها يحرم
لذا الذي له من الدواعي
كما به الذكر الحكيم اخيرا
على ان يقل يكن في الحكم
ايا نواه صح اعتبارا
فانه يكون عين اللغو

وان يرد بقوله حرام
او الطلاق اي دين يقصد
يقول بالظهار والايلا
وفي على مثل ظهارا بم
كفار لطل عرس تطالب
اي عزمه على الجماع هاهنا
كفار قد اوجبت مريته
لا ما يفوت من جسر النفع
ان الذي قد قطع يده
لقطع رجل مع يد من جانب
ان كان ذا مود يا بعض اليد
بعد الضمان عتق ما ينفي
وعتق باق بعد ما منه صدر
والعتق ان يعجز لا سرا
ما فيهما الممنهي من ايام
ويلزم استينافه ان افطر
كالوطي بالنهار ان تحققت

فللظهار كان ذا الكلام
وحيت لا قصد هنا محمد
يقول يعقوب بلا استرا
انتم كان لازما في الحكم
منه وبالعود يقينا يوجب
وهي كما في النكاح قد تبينا
فانها تكون عتق الرقبة
وذاك كالا عي كذا ذوالقطع
وسلذا في القطع ابهاما
ولا مدبر ولا مكاتب
ونصف عبد باشر الا ان حصل
ونصف عبد الذي استرقا
جماعا فان ذال يعقبر
يصوم شهرين اذ ولا
ولا زمان الفرض للصيام
لو طيه بالعمد ليدل اقرا
عمد او غيرهم فكان مطلقا

وعنه ان يعقبر عا يعلم
مقدار فطره كما تبين
ايضا اذا عساه او غدي
لكل فرد قد ر من بر
او واحد اشهرين لكن يمنع

وبالزنا عرسه اذا قد
بانه يكون اهلا ان شهد
وطالبت بقدره يلا عن
وبعد القاضي هنا يفرق
كذا في المولود عنه في النكاح
الى اللعان او الى ان يلدوا
فان ابنت تحبس الى اللعان
واذ يكون كافرا او عبدا
وان يكن اهلا اذا ما يثمه
او ان تكن صبية او جارية
او ان تكن محدودة في قدر
عفيفة والكل من ذوالنصف
لنفيه مولودها الذي ولد
كابه نص الكتاب كما بين
وبابنا بطلقة ذي تطلق
وان ابني اللعان حبه
ما قاله فالحد شرعا او جبا
هنا او التصديق في الثا
او حد في قدر فشرعا حدا
والكفر في العرس يقينا يوجد
او ان تكن مجنونة او زانية
فما هنا حد بعذر خلف

ولا لعان ثم ليس يحج
وهذان يكذب بذكر نفسه
كذا يقذف غيرها تعال
وقذف اخر من فلا لعان
زيت ولعل هنا من الزنا
لكن منه لعل شرعا ما يقع
عند التمايز صح والشرا
ولعدم ما صح لكن لا عنا
واول من قويم ان ذبي
حد وفي العكس هنا يلاف

افراة ان لم يطا بوجع
لسنة ليست هنا شمسه
من هذه زمان صوم الفرض
لا مدع يكون فيها قد عرض
ان لم يصل فيها اذا ايقظ
فان خلى بها فكل المسم

ما بين من تلا عنا اذ يمنع
وجوز وانكاح مزارعه
اذ حذر وزنت فتكحل
فيه كفي الحرج حيث كانا
ان قاله لها اذ اتلا عنا
وانه مولودها اذ ايني
لا اله الا الميلا للشي
في ذين في العصب فيا هنا
وكان في ثابتهما معترفا
وفيما انتساب ذين كاي

من جانب القاضي به فيهم
بل المرادها هنا البدر به
عدكذا الايام ما في الحيف
لواحد الزوجين هنا المهر
ان طالبت فيما ينادي تطلق
لها وعده بهذا الامر

فان تفل زوجي الى ما وصل
اذ ثيا كانت كذا ان يكر
يخلف الزوج فان يخلو بطل
او قلن ذاكرا اذ اوجع
ما بين ذين الحلف فالتقسيم
وحققا بالحلف منه بطل
كالواختارم وهي هاهنا
فاحيله وانما الحضي
لكن في المجهوب شرعا فرق
وواحد الزوجين لا يجبر

لجرح تخفيض للطلاق
ثلاث حيضات كوايل تعد
ان يات نولاها كذا الاجرا
موطوع يستهمة او مافيه
لكن على الحالين بالاطلاق
وانها ثلاثة من شهر

وهو ادعي ان الوصول فحل
فقلن ثيب وهن ادري
في ذاك حتما وحيثما نكل
وان يوجله وبعد يحصل
هنا كما سرودا معلوم
في كل ما البطلان ثم يحصل
تحتار حيث كان بينا
في الحكم كالعين ذاسوي
في الحال ان تطلب في مطلقا
بغيب ذاك ذال الصبح الاظهر

والفني كالبوغ والعنا
فذا اعتداده كذا المولد
ومثلها تعد فيما فررا
من النكاح لبي مثل تعد
اي عده الموقت والفراق
ان لم تحض لكبرا وصغر

مثل التي يلوغها بالمر
 واشهرها اربعة عشر
 وانه يحض حيثان
 ان لم تحض كذا الوقت البعل
 الوضغ حرم تكون او ايه
 وان يمت عنها صبي ولجل
 فعنه الموت وليس من ينسب
 وزوجه الذي يكون فرا
 با بعد الوقت اعني العدة
 لكن للرجعي ذي عقد
 ومن حرر في اعتداد الرجعي
 لا يابن والموت في كالاته
 وان زادت الباس اذ راق
 بالحض لا اعتدادها شانه
 لم تحض حيثه فحصل
 وعده اخرى على العدة
 لكن نذاحلا فحيثما نتم

ولم نزل حيف بذاك العدة
 للموت مثلا افتاد الذكر
 ونصف حرق بهذا الشأن
 عنها وانما لذات الحمل
 لا به في الذكرجات بحكمه
 من بعد موت الطفل ان كان حيا
 في وجه الحمل اذا اتى السب
 للبائين اعتدادها استقرار
 للموت والطلاق ذي عقد
 بعدة الوقات ذي بد
 لعقد مثل حرق في الشرع
 بحكمها في دين شرع لمزومه
 بعد اعتداد بالشهور قدما
 كذا ان الاستيفاء شرعا يعرف
 اباسما في الشهور يجعل
 ان جومعت بسمه في العدة
 اولها فبعض هدي ينصره

وبد عدة النكاح الفاسد
 لترك وطبها وان العدة
 وان يكن معتدة له نكح
 من قبل وطبها فرائسته
 والزواج ذميا اذا طلقا
 ولا على حريية اذ تطلع
 كذا ان لا عدة في الطلاق

معتدة من يابن خند
 كبرية وذات عقل سلمه
 وانما لا تلبس المزعفرا
 والدين والحناء كذا الحال
 لا شرع رجعية فطلق
 ولا اذا ما اعتقت ام الولد
 لكنها معتدة لا تحطب
 ومن تكن معتدة الطلاق
 لا الموت اذ كان طها البروز

عقيب فموت كرم قاصد
 تحضي وان تحمل بثلث المدة
 من يابن وبالطلاق قد سمح
 مهرها وعدة تستقبل
 ذميه فلا اعتداد بطلاقا
 لدارنا بل يحمل شرع
 قبل الدخول وهو بالاطلاق

كذا ان من لموته تعتد
 بترك ربه ولو كانت امه
 وتترك الطيب كذا العصف
 لا بعد ركان فهو حلال
 اذ بالنكاح ذي لها تعلق
 ولا التي نكاحها شرعا فسد
 الابن غرض فكيف اذ غيب
 ليس لها الخروج بالاطلاق
 في الليل والنهار اذ يكون

لكننا مبشرين بها في المنزل
 ومثل فيه وجوب العدة
 الا اذا العذر لذلك يمنع
 في بابين وان هما بعنا بقاء
 تكن له الخروج اولي فيها
 وحسنوا ما بين دين فاضله
 نعمها في سفر ان كانا
 فاذ يكون بعدها عن غيرها
 بقدر ما يكون فيه الفرض
 اقل للاقل شرعا سارت
 هذا اذا الولي كانت نهي
 وعودها للبر سرعا احمد
 وان تكن بوجودة في بلد
 وبعده كان لها الخروج
 ام الصغير ان تكن مطلقة
 من غير جبرها فام الام
 فما الى سواه من تحول
 لتخذ فيه المرأة المعتدة
 وسرع ما بين دين تشرع
 في ترك او كان هذا فاسقا
 ولم يكن خروج وجه مختار
 تقوى على الفضل تكون جليله
 ومات عنها اولها او ابنا
 او مقصد كل لها في امرها
 لكن على الاخر كان القدر
 اولا فانما كانت اختار
 اولا فلا فرق هناك بطلب
 على كلا الوجهين ذاك يجد
 لتعد نعم لا نقض المدة
 يحرم فاما هنا يخرج
 اولاها احصاء محقة
 وان علت وبعد في الحكم

ام اب فاخته من الاب
 الاخت للام وبعد الاب
 فعه كذا ولكن بشرط
 فاذ تكون امه ام الولد
 وان في الحضانة الذميه
 هي اذا الطفل الذي يعقل
 وغير محرم اذا ما تنكح
 لا محرم كما سمع للعلم
 ثم النكاح سقط ان ذاك
 وبعد ذاك كانت هنا للعلمه
 لكن بغير محرم لا ترفع
 من ما جن ذك القسوة تخرج
 وان امه كذا الطهارة
 باكله والشرب واللباس
 وقد راعى له بالسبع
 كذا ان بالبيت هما احق
 وعن محمد يكونان بما
 والام ثم بعدهما في الذهب
 فخاله كذا على الترتيب
 حرية الكل كذا ان يضبط
 او امه لاحق في هذا الصدد
 كذا ان الاسلام على السوية
 فانه عن حجرها تحول
 فالحق ساقتا وليست تظلم
 وحده للجد في ذاك الحكم
 فحقها يعود لا محالا
 وهي كالأرث هنا مربية
 صبية والطفل شرعا يمنع
 عنه وان الطفل لا يخرج
 احق حتى يستقل وحده
 كذا ان يستنحي من الاجناس
 من المسلمين وهو قول مري
 حتى تحيض وهو قول حق
 احق في ذاك الباب حتى تستنحي

وانه الاقوى وذابا للتع
ومن سواهما حتى تستم
من طلعتا فلا تشاؤا بالولد
نكاحها فيه وذال للام

مقدر من بعض اهل الشرع
بما الحق كان او هو المتيقن
الا الى موطنها حيث عقد
والغير ليس مثلها في الحكم

ومدة الحمل الذي للجمهور
وبالتفاق قصر اقل المدة
في عدة الرجعي ثابت بالنسب
وان تلد لما يكون اكثرا
ما لم يقربا بقضا العدة
لا في اقل منها كذا العقد
لذون دين لا تمام دين
وكان ذابوطيه المعتدة
نم ولاد عرسه ان يجده

اكثرها العامان في الجمهور
سنة اشهر لذا المعتدة
مولودها يكون من هذا السب
من قدر عامين لما تقررا
فتثبت الرجعة في ذال المدة
مبتوقة تكون جات بالولد
الابد عوق له في السب
بشبهة كانت له في العدة
يثبت بقول مائة ان شمه

سكنى وكسوف كذا الطعم
لعرته وان يكن صغيرا

سرع على الزوج بها التكم
لا يستطيع الوطي او فقيرا

بدل النصفه

ان

الحرقة تكون هذي واه
عنية تلون او فقير
يقدر حال دين شرع عالج
فللمسار حيث كل اليسر
ويبين دين الحال حيث اختلف
وان تكن لربي ايها او عرف
لا في تشورها وذا الازها
كسبها بالدين او اذ تعصب
البه بالرفاق او لا تفحبه
كان لها الاتفاق بقدر الخضر
ولا الكرا او اذ يكون موسر
اتفاقه عليه لان معسر
لكن على الاتفاق حيث يحسن
وباستدائه عليه قوسر
وقل ان تقرض لذي عيال
ان يطرأ اليسر اذ اما تطلب
لما يضي الا اذا الوض سبق

او ذان كفران تكن او مسلم
صغير نوطا او كباين
قاله في الشرع منها مهر
وللعسار حيث كل اعسر
قدون ذاب فوق ذابلا في
في متزول الزوج هذه الموضع
من بينه بغير حق او حيا
كرها وان تعرض وليست
في حجبها لكون اذ تستصحب
عليه لا يكون مقدار السفر
لحامد مفر داتها فقررا
على الاصح في الذي تحسرا
فليس تقريوق فلا يجوز
ليوفي الزوج اذ اما يقدر
انها شرع لذي يسار
وان نصت تخط فليس تطلب
من قاض او تعين ان القو

منه في الرضا فقا توجب
مادام ذان في الحياة والبقاء
من قبل قبض فيسقط التقيين
فلا ولا تكون مستردة
من قبلها فذمان ترد منها
كذا على الفل لمرسه حكم
بيع بمالا الدين ما عداها
واوجبوا سكني بيتا لحد
من غيرها الا اذا رضاهما
في الدار اذا يكون للبيت غلق
وسعه دخول والديها
يجوز ليس منعهم من النظر
وقيل لا مانع اذا ما خرج
كذا عليها ما يدخلان شرعا
ومحرم سواهما في العام
وفرضها للعريس وهو غائب
في ماله من جنس ختم فقط

لما مضى ومنه شرعا تطلب
فان يمت فرد كذا ان طلقا
فان بامر الشرع تستدين
ان عجلت شرعا هي في مده
ان المودي هالكا او قابلا
ثمة من بعد اخري ان لزم
شرع ببيع لا سواها
من اهله به ولو كان الولد
كان وان البيت فزكاهها
وكان ذا منافع كالمرقوق
وفرعها من غيره عليها
ولا كلامها فيما تم ضرر
للو الدين فهو لا يخرج
في كل جمعة فذال استع
وانه الصحيح في الاحكام
لظلمه والواكدين واجب
ان عند مودع ومن هذا النقط

مدون

مدون او مضارب به
هذين والقاضي لها خلف
مما في انقافها وكفالا
فانذا البرهان فضايلو
كذا ان بالتكاح ليس يقضي
يقضي بها لا بالتكاح والعمل
ولكني تعهد بالنس طلاق
كم يلا عصيا بها ففروق
شد البلوغ او اذا ما تقدم
سكنه وانفاق فليس بد
ومن اعصيان لها ففروق
بلد ابن الزوج والمقدم
نسقط وحيث ابنه تمكن
وتلك للطفل الفقير يوجب
لا غير كذا ان والداه
وليس بالارضاع ام تومر
ومرضعاه له ابو استاجر

وبالتكاح او اذا القاضي عرف
اي انه لم يعطها ما انفق
لكنها بوهنة هاهنا فلا
وباستدانة به لا تومر
وزر يقول وهو مرضي
به حاجة وما تم خذل
وجمعا او سواد بالاطلاق
كما اذا اختار حيث تعق
كفاة فها هنا حكم
لا التي لم تدر تعقد
كردة كذا اذا ما فتنق
من الثلاث اذ تفر من
فلا سقوط هاهنا بين
على ابيه اني منه تطلب
والعريس لا يشتركه سوا
الا اذا القيت فحجب
وعند امه الارضاع ثورا

والام في النكاح لا يشا
روايتين في البناء يروي
وبعد عنه له نسا جر
من اجنية بل اذ تطلب
وبنته ذات البلوغ تطلب
كالابن مؤمنا وذا لم يوجب
كذا على الاصول من ذي النوق
ان ابنا او بنتا بذي الفقيه
في لفظ القرب مع الجزية
من له بنت وابن ابن
وفي اخ و فرع بنت تطلب
وانها المحرم ذي رحم
ذا ان يكن صغيرا او صغير
كذلك الا عي ومزمن ذكر
وانما تلاحظ الاهلية
من له خال وابن عم
وباختلاف الدين ليس تعجب

كعدم الرجعي كن قزروا
جواز المنع وهو الاثوي
والفرع لامنها وتلك الجدر
زيادة الاجرة الا يوجب
اتفاقها منه عليه يوجب
على السوا في اصح مذهب
اتفاقا فهو ميراثا القطر
عليهما يكون بالسوية
لا دخل المارث بذي الحبيسة
فهي على البنت بخير من
من فرعها عليه شرعا توجب
شرعا بقدر الارث فيما قد حكم
لكذلك البالغة الفقير
وارثه حقيقة لا بعين
للارث لاحقيقة الارثية
شرعا على الحال عدت في الحكم
الاعرسه منه تطلب

والاصول

والاصول والفرع اجما
الا لها كفرعه ومنع
الا لها وباع للاتفاق
سوي العقار لا الذي كان له
ولم يكن للامام بيع المال
ويودع الابن اذا ما اتفقا
او امه كنهه ان يصرف
وعند والده حيث يودع
وان بها لغير زوجة قصي
الا اذا ما رآك يستدين
كذلك للمملوك اتفاق وجب
فان ابي يكسب هنا ليقفا
بيعه المولي يقينا يومر

والها مع فقره لن شرعا
لذي العنا فلا تكون شرعا
عروض ابنه لذي الاملاك
على ابنه ذينا فليس مثله
للأب في اتفاتها بحال
على ابنه فالضمان حقيقا
باصرفا من الضمان يمتنع
واتفقا فلا ضمان بشرع
تستقط اذا من بعد وقت من
بالاذن من قاض فذكر تلك
شرعا على المولي اذا الملك الب
والعق عن كسب اذا حقيقا
كيدا يكون هاهنا نصرا

العتق من كل حر شرعا
بغير نية كانت معتق
كذلك ان يولا او محرم

بلفظ الصريح اذ له وضع
اوانت حرا وعين يفتق
او قال يا مولا اذ يحرم

اعقبة حر ربه أو قال
 مما عن الكل به يعبر
 إذا نوي كثر أن يقول
 عليك أو لا رقي أو أن قال
 سيلم خلت أو اطلقك
 وقول ذا النبي إذا لا صغر
 لا أن يقول يا حي يا قيوم ولا
 كناية الطلاق كالصريح
 وأنت مثل الحر إذا ذكر
 ومملكه لمحرم من ذي رحم
 إذا الوجه لله أو أن للضم
 كعتق سكران كذا أن المكره
 كذا إلى الشرط إذا أضاف
 كعبد حري إذا ما يرج
 والجل في الملك كذا في الوق
 كذا فروع العتق وهو حر
 مولوده حر هذا بالقيمة

ذراسه حر كذا مالا
 والعتق في كناية يقرر
 لا ملك في كذا لا سبلا
 خرجت من ملك كذا مالا
 لدا رقي لا كذا اطلقك
 يقول عتق كذا لا أكبر
 سلطان لي عليك أو يستعلا
 مع بنة العتق على الصحيح
 ما أنت إلا الحر إذا جبر
 عتق كذا بعقبة شرعا حكم
 يكون أو للشر منه العتق
 كن إلى الملك يصف عتقه
 أن يوجد الشرط ولا خلافا
 ومسلم هذا البناء خرج
 للإمام قايما كذا في العتق
 من سيد لها كن يفسر
 لحكمة كانت هنا معلومه

وحر عتق بعينه فالباقي
 كما كانت وحيث يحر
 لكن لا يما يكون شرعا
 وحيث خطه الشريك اعتقا
 كذا له استنعاوه أو ضمنا
 بآله من قيمة أو مورا
 ثم الولايين دين شرعا
 وإن يضمنه إذا عتقا
 لكنه شرعا على العبد رجوع
 لكن له ضمانه في البس
 لا يما فقط ومن قد اعتقا
 وما لك لا بنة مع أخرا
 من عتق نضمن وقال ضمنا
 أن قال للعبد في ذمتك
 فراح واحد وثالث دخل
 ولم يبين لرفع النزاع

يسعى به من بعد الاعتقا
 فردة للرق لا يجوز
 عتقا لعله ولا يسعي
 شريكه أن ساكن معتقا
 من كان معتقا نفسه هنا
 يكون لا إذا يكون مفسدا
 أن كان معتقا وحيث استع
 ولاوه له فكلما اعتقا
 بكل ما ضامه به وقع
 ويسعى هذا العبد حال العس
 له الولايين ما عتقا
 العتق في نصيبه يقرر
 أن مورا في غير ذمتها
 حر وفي كلامه قد اجمعا
 فكرر القول وبالوقت دخل
 فاهنا تملكه أربع

من ثابت يكون شرعا اعتقا
من غيره وعقوبه من دخل
وان مريض قال ذاك الله
فكل عبد سبعة تمرر
وكل فرد من سواه اثنان
يقول سنة لها بقدر
وخارج سهران والذير دخل
في سعي كل هاهنا في الباني
والوطي والموت من البيني
كالبيع بالصحة او فساد
والوهاب او تصدق اذا لم
لا وطوبه فيه وشرعا تبطل
شهادة لابيهم الطلاق

وان دخلت كل ملوك لنا
عق الذي له يكون اذ دخل
اولا ومن وقت اليقين عليك

والنصف من كل يكون معتقا
لدي محمد يكون قد حصل
وما اجاز وارث ما قالا
من ثابت ثلاثة بحر
لكن محمد بهذا الشأن
ان ثابت ثلاثة بحر
سهم على الوفاق منهم حصل
من اسهم من بعد ذاك اعتقا
في سهم الطلاق كالنقيض
والموت والذير واستيلاء
في العتق اذ يكون عتقا بمهما
في سهم العتق فليت تقبل
فانها جازت على الوفاق

يومئذ حرقه بينا
ان ملكه لدي بحسبه حصل
فقط بلا يومئذ اذ تتوكل

لا حلهما

لا حلهما في كل ملوك ذكر
وان على مال يكون اعتقا
كذا بمال وهو قد ينيل
والعتق بالادان يعلق
ولم يكن مكانيا وان قيل
بالالف ان من بعد موته قيل
اولا فلا وان على ان يحدا
بخدمته الولي على ما قد شرط
من قبلها او ان يمت بقيمة
اما لدي محمد فالقيمة

من بعد موت سيدان مطلقا
وفاته من قبله لا يوجب
كذلك استعداده فيقرب
ووطينها اذا ملكه نور
من قلت ماله اذا احمررا
حم وفي الجميع منه يسعي

ان المدبر الذي قد اعتقا
او ان الى وقت يكون يغلب
ولا يباع ذابلي يستاجر
كذالك الكاخ من مدبر
فان يمت مولا شرعا حررا
وسعيه فيما يريد شرعا

ان ذن نولاه عداستوتا
 من مرضي هذا كذا العام
 والشرط ان يوجد هنجر
 وان تلد من سيد لها الاله
 ان ادعي مثل التي تدبر
 كذا ان من زوجها ايضا
 وبعد من ماله بخير
 من غير ان تسبي وتولد له
 لادونها يكون كابت الب
 بدون دعوة ولكن ينبغي
 بالعتوا او ملك ذي قرابه
 ولاوه لسيد وان نفى
 من زوجها الف اذا حر
 ولا يولد لها العتق
 عن ذي عصوبة فلو زني
 عا ذوي الارحام للعتق

وان يقل سوتي اذا حقا
 يجمع بيعة بهذا المقام
 من ثلث ماله كالمسدر
 فلحكم في المذاهب المكروه
 فحكمها بغيرها يقرر
 وبذلك على تكاها يورد
 جميعه ليست كز تدبر
 بدعوة منه له عتقه
 وبعد ها اليه شرعا انت
 اذ نقاه للفراس الاصغف

كذا فروع العتق كالكتاب
 ولاوه بالشرط ليس ينبغي
 فان تلد منها هنا يقرر
 لكنها اخبرم تحقيق
 لكنها تدبمه شرعا وجب
 ان مان بعد سيد يحقق

ولا

ولاوه لمن يكون اقربا
 وفي الحديث ليس للنسا
 كاقاد المصطفى منها
 عصوبة لسيد مرتبا
 غير الذي اعتق من ولا
 صلي عليه ربا وسلا

وان اعتاقه في الحال
 وان يكاتب فيه لبيرا
 بماله ان يكن هنا معجلا
 او ان يعين مبلغا معلوما
 فمن كذا الى كذا او مينا
 فان تودى فانت حر
 وكان باقيا بملك سيده
 وان تولاه له ان اعتقا
 لكن بوطي السيد المكاية
 والارش ان جني عليه لفرم
 كالمها وهي على الحيوان
 فقط يجمع ثم يلزم الوسط
 له الخيار لاداما لعقد

بدا وعتق الذات في لال
 او اذ يكون عاقلا صغيرا
 او ان يكن مينا او اجلا
 يقول قد جعلته عتقا
 نهاية وسيد او عينا
 فبالقبول العبد يستقر
 وخارجا بغير شك فريد
 بغير تعويق يكون عتقا
 لها يفرم عقرها المطا ليه
 او ان على مولودها فليفرم
 اذ يذكر الجسر كذا لسان
 او قيمه له في هذا الخط
 بقيه العبد فتلك نفسه

كذا عا ما ليس ذائقوم
 والبيع والشر او ان ينكح
 منه كذا ان جوز واليه السنو
 ولا وه له اذا ما ادي
 من قبله فانه لسيد
 تروج فليس يجوز ولا الهبه
 ولا يملك ثبتي مطلقا
 ولم يجوز اراضه بحال
 ويبيع نفس العبد منه
 وفي رقبو الطفل شرعا الا
 والعبي عن مخ اذا ما حصل
 ما جاز بغير من الاحكام
 وحيث لا وجه له بغير
 ان يطلب المولى ومن يوكله
 وعادة رفته اذا السيد
 وان عن الوفا بونه حصل
 من ماله لكن بونه حكم

كالحز والخزير من مسلم
 مملوكة له الجميع صحا
 او ان يكاتب فن يبيع
 من بعد عتقه واذ يودي
 لكن بغير الاذن ليس يبيعه
 ولو لتعويضها مستحبه
 ولا بغير المذرا ان تصدقا
 لعنق عبده ولو بمال
 ومثله انكاحه فاشترع
 كذا الموصى مثل من يكاتب
 فان له وجهه وسوف يوصل
 الى ثلاثة فتمن الايام
 من حاكم وفتحها بخونه
 لكن اذا ما عبد يرضاه
 كذا ان يابكون شرعا في يده
 لا فسح لكن هاهنا يقع البذل
 حوالا بالارث منه اذ لم

وعتق يولد له فيما ولد
 كتابه له مع الضمير
 بمرة وطاب ما تصدقا
 من بعد العبي اذا ادا
 لم تنسخ لكنه ادي البذل
 وبعض وارثه حيث حرا
 ان اعنته كلهم بلا بدل

او اشتراه مثل ما اذا عقد
 من ابنه او ان مع الكبير
 به عليه حيا بما عتقا
 لسيد وان يبت يوكله
 لو ارث المولى على حكم الاجل
 ما جاز لكن عتقه نصررا
 اذ كان ابراله منهم حصل

باسمه سبحانه او ما اشهر
 ثلثة وانها المعلوم
 او تركه ان مرضا وانفق
 فكان ائما وسائقا
 ان طس فيه الحق وهو ضده
 اي ما عي ان يكون يبعث
 في حنته ولو يسمو يبيد
 وحلفه بالله شرعا يعرف
 والحق والرحمن والرحيم

ان المير ان تعوي الخير
 شرعا من التخليق ثم الاول
 منها الغوسر ان عاقل يفي
 وكان كاذبا به بعدا
 وان منها اللغو شرعا احد
 وعقوه برجي ومنه النقة
 وانه يذا فقط بكفر
 او مكرها في الحلف او ان يحلف
 وسائر الاسما كالحكم

كذلك الصناعات بما يحلف
 ككبرياء الله أو كعزته
 لا غير كالدن والابحان
 ولا صفات لا يكون يحلف
 لرحمة الله كذا عذابه
 لكن قوله لعمر الله
 ومثله ببقائه واقسم
 واحلف اذ يقولها بالله
 على نذر او يمين ان يصف
 وقوله ان يفعل او لا
 اذ اياه يمين بعلم
 كذا كالماتى اذ ايعبر
 لاحقا او حتم وحرمة
 كذا كانا ان كذا سارق
 او اكل الربا اذ ما افعل
 والواو والباء والتا حرف
 كانه لا اقوم والكفار

به اذ اما العرف فيه يعرف
 كذا اجلال الله او كقدرته
 وكعبة الاسلام والقران
 بما وليس العرف فيما يعرف
 كذا رضا الله كذا عقابه
 كذا كاي الله عهد الله
 واستهدا اذ يقوله واعزم
 او لم يقل حلف بلا استياء
 او لا الى الله فانه حلف
 لما عهد الكفر منه صادر
 والقران بالكفر فيه يحرم
 لكنه ليس هنا يكفر
 عليه ان يفعل وقوع لعنة
 وشارب الخمر انا او فاسق
 لما بطلها اليمن يحصل
 بوضوعة له وجنا حذوف
 بنصها المخرج في العبارة

كانت على الخير عفو الرقة
 اي عيتم وكلهم مسكين
 او كسوة الكل بما لا سائر
 هنا السراويل واذ لا يقدر
 صياحه ثلاثة اياما
 لكن قبل الحنت لا كفار
 ومن على عصيانه يوم حلف
 يحث وانه بدا يكفر
 وان يكن في حنته سلا
 فالملك لم يحرم على يكفر
 ان كان ذلك التذنب منه مطلقا
 كان ابي حبيبنا من السفر
 وحيث لم يرد كان يضرا

ان شأنا واطعام اهل البر
 وكذا الظهار فيهما يكون
 مثل القيص ليس شيئا يعبر
 وقت الاداها هنا يقدر
 لكن ولا هذه ماسا
 وذلك في اقوالنا المتخار
 كهي والديه او ما يقارن
 ولم يكفر حنته من يكفر
 ولا يكن للملك محرما
 ان استباحه وتحقق يندر
 او ان بشرط يتقيه علقا
 ويوجد الشرط وفي يمانه
 فانه وفي به وفرا

والحنت ان لصفه ذابحل
 ولا كنيسته لهم كالمعبد
 ومثلها الدهليز واعتبا

وحالها ان لست بيتا ادخل
 لا كعبة او بيعة او مسجد
 ولا بظلة لباب داسر

كقولهم والله لست ادخلا
 ان كان بعد كونها صعدا
 او ان يقف بسطحها او قبالا
 بيتا ههنا او سجدا او سجلا
 ذتي الدار بعد هدم ذتي الدار
 ان بعد ما يبينه بيتا اخر
 كهذه الدار وتعد وقف
 ان صار خارجا اذا ما يغلق
 كلف ساكن بها لا اسكن
 والله هذا الشيء لست اركب
 لا السر الثوب اذا في القلعة
 والزرع والركوب اذا لا يملك
 كقول من في الدار لست ادخل
 صفت بل بعد الخروج ان دخل
 وان يقذف ذتي الدار لست اسكن
 بالاهل والمتاع لا يبيع الوعد
 والحنت ان يحل ليما يخرج
 اذا لها بعد ان قد اسما دخل
 او بعد ما تبذل بيتا
 في عرفنا ومثله ان يجعلا
 حاما او بسننا او ان يدخل
 كذا ان هذا البيت في الكلام
 او عاد صحر الدخول فمررا
 بطاق باب ما عليه قد حلف
 في الحنت هاهنا بحقق
 وراكب لم شيئا مشكوك
 ولا بسا ثوبا وعند برغب
 يكون اخذ اغير مهله
 فانه في كل ما لا يحنت
 ذتي الدار ان يقعد فليس يحسد
 فالحنت هاهنا يقينا قد حصل
 قد اخرج وجه ههنا ميقن
 وذ اخلاف قرية او البلد
 بالامر منه ان يقبل لن اخرج

لا مكرها او ارضيا ان اخرج
 كذا بذني الاقسام لست ادخل
 لاحنت اذ يقول لست اخرج
 مريدها اذا يكون عاد
 محنته اذا التها جد دخل
 والحنت في ليا بين مصر
 في اخر العرو في ان يستطع
 ان يثابته من غير مانع عرض
 يكون حاشا وللدنيا
 وان شرط البراذ يخرج
 لا ياذنه لها ان ياذن
 كذا وشرط الحنت في ان يعزى
 لمن يريد الصرب او ذهابا
 في ان تقديت اذا ما قال
 تقديا احيى ان يحنت
 والحنت شرعا بالتقدي مطلقا
 ومركب المادون في الحلف
 بغا امره فلي يخرج
 وكل حكم يقر فيه يحصل
 قطعنا الى بغداد حيث خرج
 لا قول لا انا بعد اذا
 ثم الذهبات كاخروج يحل
 وانه لم يات بها استقرا
 ليا بينه عذرا ان يمتنع
 كخوف سلطان كذا للمرض
 اذا انوي حقيقة فهاهنا
 حروجهما بقوله لا يخرج
 لكل مرة وما ان اذنا
 فانت طالق كذا ان تذهبي
 الفعل بالصور ولا اريانا
 من بعد قوله له تعسا
 اذا معاهنا التقدي احد
 اذا ايقم اليوم قد حقتا
 فليس للولي ولا الاحتلف

وذي البحر

الا اذا اتى هذا المسترق
والاكل من ذي النخل او من
والاكل من ذي البركان فقام
بمثل خبزه فان كساه
يجتث لذي اكل الشواقيدا
بما من اللحم عند اطيحها
والراس ما في مصره نعتا
والخنز خبز البر والشعر
نقر المراد عند بالفاكهة
من مثل بطيخ وليس كالعنب
والشرب من نقر ابا الكع
بالشرب منه بالانا اخلف
لذلك الوالي لكي يصرفه
بحال ما يكون هذا والبا
والضرب والكلام بالجاه
ككسوة ذلك الدخول
وان يقل لا قصير الدنيا

من دينه وقصده محقق
مفيد بما لها من النسر
والاكل من ذي الدقيق جونا
يستف لاحنت وان نواه
بالحم والصبي قد يقيدا
وليس ما يقلى هنا مطبوخا
والشحم سحر البطن ذامرا
جريا على العناد والمشي
الخنز والنفاح او ماشا به
او مثل رمان كذلك الرطب
منه فاحنت بحكم الشرع
وان يقل من ما به الحما اخلف
بكل دا عرا في ان خلفه
ولا يكون بعد عزل باقيا
مفيد وليس في الممات
عليه لا الغسل ولا التعبد
الي قريب كي اقر عيننا

فذلك

قد ان دول النهر ليس بلنس
فيه الادام مثل ذلك الخ
وليس حنت ان يقل ان كالا
ياكله من ذلك البس الرطب
ياكلها نورا ذلك الخاثر
او ان يقل بسرا ومثل رطب
او ان يقل لحما وياكل اللحم
ان كان شحما ثم اليه اكل
كن شرا كباسته من جسر
وكان حالف بلا هو الرطب
وحنته ياكله لذي الرطب
او ليس او ان قال وهو كلف
او لحما ان يقل فيما كل الكبد
او لحم انسان او الخنزير
ثم الغدا من طلوع الصبح
منه لنصف الليل والنحو
وان نوي عينا بان ليست

والشهر ذو وبعد وانما غنى
ليس الشوا اذ هو الاصح
والله من ذا البس شرعا صلا
الون اكلا فاحنت وجب
في الخلف في الابان وهو ظاهر
مثل العين ذلك السبب
او البيلة ومثله بغير شك
لاحنت فيما قاله ولا خلل
فيها من الارطاب قد نذر
اذ كان قدر البسها ما غلب
من قال لت اكلا انا الرطب
هنا ولا بسرا اذا ما يعطف
كالكرش والطحال حنته وجد
فكان حانتا على المشهور
يكون ممتد الوقت الظهر
منه الى الفجر قد المشهور
لذلك في اكلت او شربت

فليس في ابيد قارونا
 كذا الشراب ثم شرعا يشوط
 نضور البر ولكن خالفنا
 لا شرب من ذالنا
 وشله ايضا اذا ما كانا
 لا حنت فيهما وحيث طلقا
 لا اول وان يقل لا ذهب
 تبرا انا الاحجار ولا قتل
 يصح حيث برم يصور
 وان يكن موت زيد يحمل
 وحيثما كد شعر توجب
 وقول ان ليس فان غزلي
 فالقطن ان يملك وتلك القول
 وعد حليا خاتم من الذهب
 لان عقد لو لو مار صعا
 على الفراش ذال لا انام
 فنام فوق الفلحنت حصل
 ان ضم ثوبا او طعاما هنا
 لصحة اليمن شرطا يضيظ
 يعقوب فهو اذ يقول جالفا
 اليوم حيث ما به من ما
 قضيه في يومه وبانا
 فالحت في الثاني غدا محققا
 انا الى السما والاقرب
 زيد اذا بونه لا يحمل
 وحيثه لغرم يقرر
 فلا العفاذ لك من حصل
 حقا كذا ان العف في الاضر
 ثوبا يكن ذال ثوب هدا المشك
 باليس بعد البيع هدا يحمل
 لا قصه في الامام قد رتب
 ما عد حليا ثم حالفنا
 اذ يكون فوقه القترام
 لان على الفراش مثله جعل

كذا

كذا على ارض انا لا اجلس
 كذا لك الحصيد لا ان حالا
 كذا جلوسه على السرير
 فان على على سرير احرا
 بل ان على البساط فوقه على
 شرعا على الثايب لا يفعل
 وفي على المشي ان يقل اي
 حجة او عمره قميصا عجب
 لا في الخروج او ذكرا يلبس
 او الصفا و مروة الاسلام
 ولم يكن عتيق اذا ما قالا
 ان لم ارجع العام اشتر
 بكوفة وحيثه يقرر
 ان لا يصوم الا اذا مضى
 يوما هنا يحت ولا يصلي
 يكون حائشا وحيث حقا
 حنت اذا استغوا هنا يصلي
 اذا على البساط هدا يجلس
 من ذومنا للباس لا محالا
 هدا لما قلناه كالنظير
 من فوقه فالحت ما تورا
 يحت وجلفه بان لا يفعل
 قذا عمره يكون يحصل
 بيت الاله او لكعب العدا
 لكن دم عليه كان ان ركب
 هنا كذا ان منبده المرم
 وشله في المسجد الحرام
 مخاطبة للعند ذال المقالا
 ان يشهد وان كان مسير
 بصوم ساعة اذا ما يذكر
 يوما كذا صوما فان انا
 بر كعة وليس بالاقبل
 هنا صلاة كان فيه حتما
 ولا يكون الحنت في الاقل

وان ولدك فهو حر از تلد
وبر في لا قضيت و بینه
اذا از نوفاها هنا قضاه
او باعه شيئا بما عليه
ستوفه او الرضا او هو
ودرها ان قال دون درهم
ان يقبض الظاهر هنا موقفا
من دون باقي او اذا افقر
شيئ شئ وزن و يا صدر الفيه
يكن كذا ويعقد الميسر
فليس جائزا ولن اشها
ور كذا ان مثل باسمين
وان بوره او يتفح نطق

وان يقبل والله لن اكله
بشرط ان يقاظ و حيث قال
فذاك ان ياذن و الا يعلم

حيثما عتقوا الي وجد
اليوم حتى الى اخر عتبه
او مستحقه اذا ادا
لاحيثما ادا هنا اليه
مدونه الذي عليه قد وجب
لا يقبض الدين على المحترم
يحت وما بال بعضه احق
وزن في محلال دين ما عرض
ان كان لي شيئا انا امابه
وليس ما لك سوى الجنبينا
اصلا انا الرجا ان حيث شئنا
لاحت عندنا ابد اليه
فالكل محمول هنا على الورق

يحت اذا ما فاما اكله
الاباد نه هنا مقالا
باذنه فاحتمل ان يكلم

ورب هذا النوب لا اكله
كثيرا القلام لن اكله
وان يقبل ان بعته محر
يحت اذا ما باختيار يعقد
ان لم ابعه كان ذوا علقا
والاحت في النكاح والطلاق
كذلك الاستبراء و ابداء
كذا اصدق والاستغفار
والصلح عن دم اذا عن عمد
كذلك قبض الدين والاداء
بالفعل من وكيله تقررا
كذلك الاستجار والخضام
كذا بعد ها هنا ضرب الولد
وما قلنا بعد ان مثلا
او ان يكون خارج الصلاة
واليوم للمل والنهار
اذا يفعل ماله امتداد

فيا عه فاحتمل ان يكله
ان بعد ما يعقد شيئا فكله
كذلك في استأجر هذا الامر
ومثله في الحنث فهو يوجد
ان دبر العبد هنا او اعتقا
كتابة والخلع والعناق
والوهب والقرض كذا الابداع
خياطة وكسوة اعان
والحمل والذبح وضرب العبد
للمدين مثله كذا البنا
لا البيع والشرا وان اجرا
والصلح عن مال والاقتسام
لاحت من موكل في العبد
او سيج الله كذا ان هلالا
او في صلاة له في التقا
يكون شاملا في الاعتبار
يكون مقرونا واذا يراد

به النهار مع ان نواه
 وقول ان كنت ويدا الا
 يقول حتى فهو حيث ظلم
 وان يظل والله لا اظلم
 ان زال الانتساب ظلم
 ان قال ايضا حالف الا دخل
 حيث اذا اشار وان لم يشر
 فالحث ان يشر هذا والا
 والحين كالزمان حيث نذكر
 بغير نية فنصف عام
 والذهب بالتعريف فهو للابد
 وان يظل منكرا ابدا
 بتلك عشرة اذ اما توصف
 وسلمها السنون والتمق
 وان يظل اول عبد اشترى
 ان قد شري عبدا فلا يفتق
 وان شري عبدين ثم اخرا

والليل ليس شاملا سواء
 ان تقدم لطيف كان مثلا
 قبل القدر ومخافت اذ قدما
 في العرف فيه بحكم
 بانه لا حث فيه مثلكما
 في العمد ارم فليس بحيل
 نذا وما صدقته كذا اعتبر
 فلا يكون الحث فيه اصلا
 مع فاذا اذا اينكر
 لكن بما سادام في الكلام
 لا دهر اذ لم يد رقيه ما فقد
 فذي ثلثة كذا يرام
 بكم كذا ان اذ تعرف
 وان ذاقها هو المشهور
 فانه حرفان يقدرد
 من غير حاجة لثان يلق
 فلا يكون واحدا محررا

وقالت العبيد شرا اعتقا
 وان يظل اخر عبدا شري
 لكن اذا سواه ثم اخرا
 من كل ماله بيوم ما شري
 من يوم موته كذا ان علقا
 بالموق ليس بالقرار طلقا
 وكل عبدي بذا ان يشررا
 ان من ثلثة له شقرا
 ان يشررا معا وان من شري
 به يجر منه لا عبد اعلف
 ولا التي كان فكاها العقد
 والعق عن ثلثين قد علقا
 وان شريت انا بجاريه
 في ملكه حتى اليمن يفتق
 عتق التي من بعد خلق شري
 بكل ملوك له يحور
 جميعهم ومثله ام الولد

ان ضم وحده وليس مطلقا
 اذا شري ومات لم يحور
 يكون حرا اما سواه اخرا
 لكن هان ثلث مال قورا
 طلقا بما به وبعد فارقا
 في رايه لكن هان ما وافقا
 فذا ان حوا اول محررا
 بذا ان يشررا او كل اعتقا
 اباه ناويا لان يكسرا
 بعقده وليس فيه يختلف
 عليه ثم جاء منها ولد
 بان شري بلي قد اعتقا
 حتى من تكون جاريه
 اذا سواه ولا يحقق
 اذا سواه او شر ما قرررا
 ان يعق العبيد والمدر
 لا من عند اسكان بل ان قص

ولقد اورد اورد ان قال
 قتلت العبيد شرعاً
 وان يقل كذا في الطلاق
 ان علقته لم يفعل يقبل
 كالبيع والشري والاحكام
 فاللام منه مقتضى اللام
 فتوبه ان باعني ان يفتك
 والثوب او اذا لا يكون بالكا
 وان بعني علقته او فعل
 والشرب والدخول او من الولد
 فان يوحى في المثال قولك
 بالامر او يدونه او ان يقل
 فقال لكل وجه تكون
 وصح ان نوي به سواها
 عن العبيد هكذا مقالا
 وانه في الاولين حيا
 فانه يكون كالعتاق
 نيابة عن غيره ويحصل
 صياغة خياطة عما
 اذ يفهم التخصيص في الكلام
 توباً يدون امره اذا ملك
 فلا يكون حائثاً بذلك
 ومات نيابة كذا كالكل
 فالملك مقتضى ما لا يصدق
 بحيث يبيع توبه الذي ملك
 على قد نكحت اخوي يا رجل
 لي بيان فانه ليس
 ونيابة ولم يكن نواها
 مال مال لاكتساب حاصله
 منقطة بلفظه المنقول
 البيع في اصطلاحه مبادله
 وهو لا يحاب مع القول

من صيغة المانع هي كافيها
 وبالتعاط البيع في التيسر
 والبيع كالشرا بلفظ واحد
 وواحد من ذين حيث يوجد
 فلا بطل ان يشا او يترك
 لكن اذا قيل ان بالرضا
 كذا اذا ما موجب بين
 وبعد ما اوجب ان يقبل
 ان يرجع الموجب والافلا
 في منعه اما اذا ما وجد
 وصرح بالرسول والكتاب
 وان في الاعراض والاشارة
 قد راو وصفا لا اذا جعل
 قد راو كقد راو وصفا في العلم
 في الجراف مبطل في الجش
 وشر عن صفة ان اطلقا
 لكنما الرواج في المنقود
 كذا بما معنيها قد افهمها
 جاز كما يجوز في الخسيس
 من الصغير جاز في اللوالد
 يقبله الاخر حيث يطلب
 من غير تبعض في الاملك
 من موجب يقض ان يبعنا
 لعل فرد كذا لم يبين
 صاحبه الاخر في القيل
 من ذين واحد فلا كلاما
 فالبيع لازم ولا تردد
 فانه بعد كالحطاب
 نفع عن التفصيل بالقيام
 فتبها الربا فخذها لنفسه
 ومن في ذمة اذ يلقى
 بالجنس لا غير لما من يابس
 كان على الاوضح ذامقفا
 ان استنوي يقسم لا يرد

اذ النقص واختلقت ماله
 ويبيع ذي الافراد كل فرد
 يصح ذاتي واحد منها فقط
 او لا فلا يصح هذا اصلا
 ان يباع صبره ولكن يمين
 ان تقصبت والمستري هنا احد
 وانها اذا تكون اكثرا
 تكون في المذرع في الاقل
 وتركه واد يكون اكثرا
 كما اذا باع بوصف العيب
 كل ذراع ان يقل بدرهم
 والبرص تبعه في السند
 ويبيع ثمه وان لم يمدوا
 ويلزم النقص على من اشترى
 ونحوه ابقا بما على السعي
 كذا ان يستنس منها قورا
 ثم على من يباع اجر الزرع
 لان تكن فيها على السوية
 يمين كذا بهذا العقد
 ان لم يكن نقا وفي هذا النقص
 عند الامام الا وحدي فضلا
 كانه بمانه وعيننا
 فزاد لبايع لا من شري
 مخيرا في اخذ بالطلب
 فانه جميعه لمن شري
 وبان سالما بغير ريب
 ياخذ بخصفه بدين فاعلم
 والوزن واللوذ يقسم اول
 صلاحها فزاد به بعد
 ان مطلقا او شرط فقله جري
 للبيع مفسد فليس يعتبر
 بفسد ذاك البيع في ما طري
 والكيل والوزن كذا في الترخ

الاجور في الامار قد تقورا
 ويبيع سلعته باليمن
 وما عدا ذلك سلما معا
 لا يجوز ان يشترط الخيار او سواها
 لا فوفها لكنه اذا حصل
 كذا اذا ما قال احترازا
 او زابدا ايضا عا هذا العقد
 يمين المبيع فخلا في ملكه
 بقيمة كالقبض في سوم الشرا
 يخرج في خيار من قد اشترى
 مثل تعيب بضم الميم
 فليس حكم الملك هاهنا يري
 والعقود اذ يملكه بعلق
 بغير علم اذ ان شرعنا جازا
 في ملك له بجز فليعلم
 مدته كذا ان خياره رضي
 يصح للفرد كذا اطلاقها
 ثلاثة ايام كذا في الاقل
 ثم اجاز في الدخا جازا
 لا يبيع ان الى الثلاثة نقه
 وفي خيار يبيع في ملكه
 فملكه في يده من قد اشترى
 وانه عن ملكه بالامرا
 فملكه في يده من شري اذن
 من غير ان يملكه من اشترى
 كعقود من اذا شره يعق
 ومن له الخيار ان اجارا
 والفسخ لكنه ان يعلم
 ويسقط الخيار حيث يتقضي

ولو يفعل بالرضا قد اشترى
 وواحد التوابع ان يرد الله
 مشروط تعين ثوب واحد
 او اشترى العبد بثلث خيار
 ان ثمنه فصوله وعين
 صح ولكن في الوجوه الباقية
 ومشتري عند الوصف غير عتق
 ولم يكن بوصفه المعين
 خيار تعين وعبد يورث
 وخيار بيع بايع مالا يورث
 وعندها المشتري خيار
 وان يكن من قبله ويورث
 لكنه يبقى الى ان يبطل
 ويثبت لخيار في الاعمال
 ان كان عن دعواه مالا انما
 ولم يحل بايع خيار
 وبطل حتما خيار الشرط
 كالوطى والركوب لا ينجوا
 او واخذ الثلاث حتما اشترى
 بجمع في ذل الفذر لا في الزايد
 في واحد في ذن في المختار
 محل اختياره وبيدنا
 بفسد اذا كانت وجوه او اهي
 فيه خيار وعبد يكتب
 يترك او ياخذ بالثمن
 والشرط كالروية لا يورث
 كالمشتري ان لم يرد الذي اشترى
 من اخذ او ترك كما يختار
 وماله تعين وقت يقضي
 يبطل فبعده لم يعمل
 وقسمه والصلح فهو جاري
 شي معين يكون مبدلا
 لروية ماله مختارا
 وروية ما قوروا بالقبض

تعين

تعين البيع او ما يوجب
 كبيع ما اشترى بلا خيار
 اما اذا كان غير موجب
 كالبيع بالخيار والمساوية
 وان يكن مستوى الاحاد
 تكفيه كالوزون والمكيل
 وروية الجيع في الباب
 وروية المقصود في الحقيقة
 وفي الدواب وجهها في القتل
 وعلم المعمل الذي ظهر
 ويكتفى بنظر الوكيل
 والجس كالزوق اذ لم يعمى
 كذا العقار عنده ان وصفا
 ومن راي شيئا وبعد ما اشترى
 وبائع ان قال ما تعيدا
 ومن يورث عينا بما قد اشترى
 فان يضا ياخذ بالسمي
 من مشتري حقا الغير يطلب
 ان قبلها او بعد فهو جاري
 حقا الغير مثل ان السب
 فانه يبطل بعدها فقط
 فروية البعض من الافراد
 ان كله من ذلك التبدل
 لازمة ان كان كالتياب
 كافية كالوجه في الرقيق
 روية تكتفى على هذا العمل
 من غيره والدار ولا تعين
 والقبض كالشر الا الرسول
 يكون مسقطا ان شيئا
 وان ياكله القبض يكتفى
 مغبرا اراه شرعا خيرا
 فقوله مع اليقين اعتبر
 فانه كان به بخير
 من عن او شارو حتما

وكل ما في ثمن يوش
 والبوت في القراس كالاباق
 في صومع كبر مختلف
 فواحد من هذه ان كانا
 فليس في العيوب ذاليعد
 وان يكن ميمرا فغيب
 والعيب في ميمرا اذا فصل
 بالمشترى وعنده وبلغا
 اما الجنون فهو لا يختلف
 ففي يد البايع ان في الصف
 عاد فانه به يبرد
 ويجرود فركم الزنا
 في امة عيب فدي توام
 والكفر عيب فيها قال
 كاستحاضة وحيض ارتفع
 ثم اذا عيب قديم ظهر
 او مات او اعتق بالبحان
 نقض الادي التمار عيب
 وسرقه قال كل بالوفان
 وبالفديم والجدي وصف
 في غمري التبير حيتانا
 تا على بايعه يبرد
 والرد شرع ليس وريب
 في يد بايع وبعد ما نقل
 فعاد ليس رده مسوغا
 بصغرا وكبر اذا يعرف
 كان وعند المشتري في الكبر
 وليس من رده هناك يد
 كذا تولد من الزنا هنا
 للافتراض لا كذا الغلام
 يفر عن ذي الكفر فهو حرم
 من تحت سبع عشرة اذا استغ
 من بعد ما استولد او ما برأ
 فانه يرجع بالنقصان

لان

لان على مال يكون اعتقا
 كقتله واكل بعض يوكل
 وان به عيب قديم ظهورا
 يرجع بنقصان واما ان يرجع
 الا ملك من شري اذا اخلط
 فقبل ان يخلط ان يرجع لا يرجع
 والحوز كالبيع اذا اكل
 فان يكن مما به يستغ
 اولم يكن مستغابا اذن
 ان ادعى الاباق منه رهننا
 ومثلها ابايع ان ينقل
 علم له بذلك ثم رهننا
 او اند على البناء خلفه
 وصورة الخليفة فيمات
 رد على فيمن دعواه
 ان ادعى العيب الذي هو اشتر
 فان يمين عيب هناك رد
 اوليس التواب له محرقا
 واكله فلا يرجع بيقول
 من بعد عيب ما عند
 من باع بالخذ كذا له فقط
 قاله الاخذ اذا ايد التخط
 وبعد الرجوع لا يستغ
 وفاسدا راه بعد ما شري
 ففيه بالنقصان شرعا يرجع
 له رجوعه بكامل الثمن
 على الاباق عند معينا
 عن الدين انه لم يحصل
 ابا قد من بايع مبرهنا
 مع انه فعل لغيره او صفه
 بالده فظ او يقول ما شري
 او مثله من مقيم دعواه
 على ادان لن يجبروا
 وان يكن لا عيب فيه ادي

ان مسها مشقة ثم وجد
 كالوطي والقييد لو يمتنع
 وعرضه العيب للبيع رضا
 ونحوه من ليسا وركوب
 دون ركوبه لردده فلا
 كذا استراوه لها ما تعلف
 ولو شري بصفقة عند
 ثمره عينا راي كذا اذا
 هذين او يرد كلامهما
 ومشتري ليليا او وزنيا
 فانه هنا يرد الطلاق
 لكن بعضه اذا استعما
 باخذ ولم يكن مخيرا
 وشروطه براه من كل عيب
 وبيع ما ليس بالبيطل
 كالدم والبيضة او كالحر
 عينا بها قتلك ختم لا ترد
 رد او بالقبض ان شرعا يرجع
 كذا دابة له ان موصفا
 فهو رضا بذلك العيب
 كالسقي عن ضرورة ان فلا
 لكن بلا ضرورة فضايف
 مع قبضه لو احد من دين
 بالآخر العيب له ان يخذ
 والعيب رد ان يقبضها
 ببعض عينا راي عينا
 او ياخذ الطل فليس الا
 من بعد قبض والذي يبي
 في الرد لا التوب فيه خيرا
 يصح في بيعه من غير ريب
 ان ثما او قمتاذا يحمل
 وما يجري لغيره ايضا يجري

كذا

كذا المضارب فيه بيطل
 وبيع مال لم يكن مقوما
 بتمويله بالعرض بفسيد
 والميت بالذلي حيث يقدر
 وان يبين لكل فرد متنا
 وان يبيع مال صغير الاب
 بقدر ما يجري به التقابن
 بقدر ما لم يخبر فيه العادة
 فان يخبر من بعد ما قد بلغا
 والحكم في الباظر ان لا يلحق
 ذلك عند المشتري بقبض
 وصح في الفسخ اذا انضم
 في ضم قبضه لام الولد
 وضم قبضه الى المدي
 كالملك للوقت اذا باعها
 ولم يجري في سهم لم يصد
 او انه صيد والتي فيها
 مثل الملاحة فليس ببيع
 كالحز والخنزير كلاهما
 كبيعها فيه اذا ينقص
 وذا ان مثل الهوان ثم لقن
 فالبيع باطل كما قد بينا
 والحد والوصي حيث ينصب
 حاز كذا الاجاز اما الكائن
 فلا يخبر عندنا انفقاده
 فلا اعتنا رحيب الاصل لنا
 به المبيع فاذا ما هلكا
 لانه في يد مومن
 الى مكانه كذا ان الحكم
 او قن عنه بلا تردد
 فجاز في الفسخ على الغير
 يصح بيع الملك فيه حتما
 اذ هو بيع غير مملوك اليد
 ياتي بغير حيلة فتسليمها

وبيع طير في الطوي لا يبيع
 ولين في ضربه للغرور
 والبيع من ثوب ذراع القطع
 ان يذلل القطع او ان يذلل
 وضربة القاصي والمزانه
 وبيعه بالبر ايضا وكذا
 والبيع او ايجار للطلا
 به وجاز تا بيع المسد
 وجاز فيه ما لا يحسد
 وبيع ابق سوي عن زعم
 وبيع جزا الذي يبيع
 لكن شوم اذا استفتح
 وشرا الانسان فهو لا يبيع
 وبيع جلد ميتة ما دبرها
 لكن يجوز بيع مثل العظم
 وصوفها ووبر وقرن
 ولر يجوز بيع العلو بعد ما
 والحمل فهو فاسد اذا بيع
 ولو لوفى صدق ان يشتري
 يضر التبعض شرعا منع
 او يتلف تبعضه للمزور
 للمزور وللمهالة العائنه
 في وضعه لخاصة او ان يبيد
 والحمل ايضا فاسد ان يبدأ
 بذاته ويبيعه كذا المنع
 وذا به يفتي على المعتمد
 من شدة بانه لا يبد شر
 وجوز خنزير فليس يبيع
 به خنزير فهو ليس يبيع
 ولا به يباح الانتفاع
 وبعد دفع بيعه فوسعا
 من ميتة كعصب في الحكم
 والقبيل كالبحر جوز انفق
 بسقط اذا كان يفتن عدا

وبيع عبد قابلا هذا له
 وبيع زنت فاسد شرعا بان
 ذاك لئلا يطل بغير خلف
 ومن شري بياع بالاقبل
 والتم الاول ما كان نقد
 كسرو به اية وما نقد
 لكن يصح في التي لم يشتر
 كذا بشرط لا يكون العقد
 نقعا لعاقدة كذا الجها له
 او فيه منع لبيع يستحق
 لن شري لا دابة فاشط
 والبيع مع اسقاط عجز الاجل
 وان يبيعه مطلقا والثمن
 والمشتري في فاسد ان يقبض
 صريحا او دالة والوصف
 من ملكه فغيره ان هلكا
 حقيقة ان كان ذاتيا
 كذا ان بالعكر اذا اصابه
 بوزن بالطرف وان يبيع
 لا شرط طرح وزن ذلك الطرف
 من الذي يباع به من قبل
 فذا شرا ومن يفتن فاسد
 ذاك فبيعه لما اشترى فسد
 على صحة قولنا الاعتبار
 بتخصياله اذا بعد
 في اجل يفسد حاله
 لبيع عبد شرا طابقا
 فهو يبيع او لا يفسد
 قبل حوله وقتة من اجل
 اجل محمول ولا يبيع هنا
 ويبيع يقضه ابد الرضا
 في الحاشية المالك الذي
 ثمنه يلزمه في ذلكا
 وقيمة ان كان ذاتيا

فمر على كل نفسه وجب
وان يبيعه او يهبه
كونه في الارض والبناء
بانه لا يبيع ثم الروح
لا الهة في كنهه فصدق
ويكلم السور على سوم التو
ويكلم الخمس في الارض
ومثله ايضا في طلب
وخو التفريق للصغير
والصغير منه لا يستثنى
لكن بيع من يزيد في بيع
وانما في حق من تعاقد
من اجل ذ اولاده البيعه
وحق ثالث في بيع يشرع
لكن يقع مثلا قد عينا
وان يكن من غير شرط

اذ كان حق الشرع ههنا الب
كذلك ان يفتقه عقد لربنا
في الدار فاهلهم على السوا
يطلب للبايع ذ الاصح
ان في البيع وجه حقا
بعد الرضا قد ال اقرار هو
لم يقصد الشرا ولا ارادي
ان اعقب لاراد في رادي
من محرم في رحم كبير
بينما يهد بين الناس
للاثر المروي ليس يبيع
فمنها تعد ليس شيا زيدا
بطله الاقالة المروية
فتوجب الشفعة لبيع
من من قبلها وبينها
كسرة الاكثر منه والاصط

لكنما

لكنما البيع ان تعيبا
وملك ما باع يفتقنا يبيع
وفي ملك ان البق في بيع

تولية اذ ابا عليه
فضل لا يبيع كان امراجه
شرطها الشري بالمس
جاز للبايع ان يفتق
من ملحق عرفا من المال
سرها بقوله قد قاما
وبايع ان خان في المرحه
والشري بخبر ان باندا
ويكلم الخطا في التولية
وفيها يعقوب خطا يذكو

فضل خلا عن عوض شرط
بعقده وذ ان في الماوية

فشرطه الاقل في صوبها
اقالة لا يفتقنا يبيع
بقدره يبيع كالجيع

قاه يبيعه فان البيع
كل بعد في الحق والملك
من نحو وني ومن كيا
للمن الاول ما اها
كاحق الحال والقتال
علا اذ كذا امتا ما
صانته تكون شرعا وان
بالمن المذكور وان يبيدا
فهي بلا حطها من تنقيه
وفيها محسار يغير

لواحد من قاعدتها
فذلك البر بلا معارضة

وعلة الضرر فيه ايدا
 فكل ما بينهما يخافش
 شرعا على الاخر بالمعيار
 والكيل والوزن هنا القد
 فالحم والسعيرم البر
 وذهب كفضه وزني
 وما عد النصوصي لا يحمل
 ان وجد الوصفان شرعا
 او عدا ما كلاهما حمل
 و واحد فقط اذا ما وجد
 فلا يجوز الفصل في الكيل
 كذا النسائي الذي قد ذكرنا
 وحيد هنا مع الترمذي
 وحقيق براد اما انبعا
 وحازر بالفلسين بيع الفلي
 ورطب برطب ومكر
 وبالثوب عنب ووبر

القدر والجنس اذا ما وجد
 ان فضل الواحد ان يقاس
 فهو راي ذلك المقدر
 فذاك في الشرع هو المعيار
 الكل كيلي كذلك التمر
 وهو على الوزن بدميني
 فيه على العادة وهو الاجل
 الفضل والناكل منها
 فالعقد فيه شرعا لا يحمل
 يحرم النافيه مفردا
 بحسنه كذا في الوزني
 الا اذا الوزن بوصف غير
 قد استوي الخبر المروي
 بحسنه منه فلا استناع
 اذا اتفقت بغير لبس
 جاز وعربيجه بالبر
 رطباً وميلولا فلا يضر

بمثله

بمثله يابس ان يبيع
 والتمر ايضا وكذا الدقيق
 ثم الشاوي لازم في القل
 وحازر بيع اللحم بالحيوان
 بعضا ببعض ما خلا في الجنس
 جاز يكون يابس كذا اهل الدقل
 وحازر بالاله شحم البطن
 والخبر بالبر وبالدقيق
 ولا يباع البر بالدقيق
 كذا الدقيق بالسويق يبيع
 والرتب بالرتب او بالسهم
 الا اذا الزيت كذا الامل
 والخبر استقر ان يكون وزن
 وبين سيد وما دون فلا
 وبين سيد وما دون فلا
 وبين سيد وما دون فلا

كذا الزيت متقعا يمتنع
 كذا بثلثه قد يليق
 كما ان به صريح النقل
 وحازر بيع اللحم والالمان
 والقطن والغزل بغير لبس
 بخل اعصاب ثابته خلل
 والحم والفضل بطل يعني
 بالفضل والنسائي التخي
 او بمثاله وبالسويق
 تنساو يا اولي فليس شرع
 حل فلا يجوز شرعا فاعلم
 يكون او في عندها حل
 يجوز لا بالقد فيما بينوا
 ربا اذا العبد من الدر خلا
 في داره كان شرعا جازا

البيع قبل القبض في القمار
 يصح لا النقول في المختار

لكن يجوز قبله التصرف
 كذا التزيد فيه والبيع
 وفي البيع ثم في الأقل
 وكل من صح ان يوحى لا
 ويدخل السابيع الدار
 ويدخل العلو والكتف
 علىهما من الحقوق يذكر
 او قال بالقليل والكثير
 لكن بيع الارض يدخل الحجر
 ان بيعت الاشجار لا العلو
 الا بشرطه كذلك المتول
 كالشرب والطريق والسيل
 ويدخل الثلاث في الاجازة
 ان استحق احد متوفها
 لا ان يكن له بها اعتزفا
 وبيعه لما لم يبرؤف
 فان يثا يفسخ وان اجازا

في من والخط عنه يعرف
 يكون باقيا اذا الم شروع
 باخذ السقيع دون الكل
 اما اذا ما كان قرضا فهو لا
 كذا المفاتيح بلا انكار
 لاطلة الا اذا المعروف
 كذا مرافق لها فقصور
 فيها ومنها هي كالمذكور
 لا الزرع في الارض كذا التز
 في البيت اذا لا يدخل السور
 لكن يدور الحقوق تدخل
 فهو لما ذكرت كالمبطل
 من غير ان تذكر في الباء
 ببيعها سولودها فيما هنا
 اد ليس كالبوها من غير
 على اجازة لغير تعرف
 ماله فالبيع شرعا اجازا

عند

عند قيام بايع والمشتري
 ومن اذا يكون عرضا
 والمالك الجبريل كذا التز
 وحاز من قبل اجازة له
 وحازا اعتاق الذي قد اشترى
 من مالك اجازة تجازا

وكذا البيع ان يلا تعبر
 اذا بشرط البقاء ايضا
 وفيه ذالبايع شرعا ومن
 فسخ بان يبطل ما اعلمه
 عبدا من القاص حيث قرا
 لا يبيعه ان مالك اجازا

وحاز فيما قدر معلوم
 مثل الكيل وكذا الموزون
 وحاز في المذروع حيث يثا
 وصح في الذي يكون فاعده
 وصح اتصال الذي قد حاز
 لا اللحم والحيوان والاطراف
 كذا ان في الجواهر الكبار
 كذا ان بالجهول من ذراع
 والحسن والنوع كذا القدر
 والوصف في شروط البيع

ووصفه منقطع من يوم
 ان ممتلا ثمتا يكون
 وفعله والطول والرضها
 تقاربت افرادة فلا مرد
 من سلك فضه شرعا صلتها
 والجلد بالعدد للاختلاف
 وحاز ان بالوزن في الصفا
 معين وهكذا الصاع
 ومدة فيها الأقل شهر
 فان ثبت شرط يكون مثل العدد

اما اذا باع انا فضة
منه في المعنوية مع ذلكا
بتمتع حصة مقبوضة
وصاروا الاناسا شتركا كا

وانما تلك العقار
على الذي اشترى بثل الاول
قد روي في الشفعة طلب
تقرى بوقت شفعة يرب
وبعد الخليل في الحقوق
من كل شخص كسب التمد
ومثله الطريق ليس ينفذ
وبعد ابي نوح الجار
وبابه في سكة اخرى ولو
كان شريك بايع في حقه
ذميا او ما ذونا او مكاتب
وانه لا بد فيها قاطبة
في مجلس العلم يبيع يطلب
مشهدا به لدى العقار

فان

فان يكن عنه بعيدا ولا
اولا في الكتاب او ما وجد
بعد حضوره واذ لا ينفذ
ثم لا القاض روح فانيا
تأخير هذا الشتر بطل
فيسال القاض هنا الخطا
فاذ بها اقرا وان تكللا
علم له او الشفع برهنا
فان به اقرا وان ينفذ
كذا الشفع ال عليه برهنا
ويلووا الشفع احضار التي
تقرى على من باع كسب شفع
حيث يكون حاضر من اشترى
حيث يبيع بشفعة والتمدد
وللشفعة هنا الخسار
ولو يكون ههنا من الشتر
ومن اختلف الشفع

وكيلا او به رسولا ارسل
فهو على شفخته واشهدا
فالق بالناخير شرعا يبطل
لها وفي التمس حقا وانما
لدي محمد يدان يعمل به
عن مالكه الشفع حتما
عن اليمن ههنا بان لا
يسال له القاض عن الشفعة
عن الدين انه لم يحصل
فانه يفض له بها هنا
ويجوز لدار له حتما اذا
بينة فيها وليت شتر
فبينة القاض اذا ما حضرا
فهي على التايغ فيه وحده
بالعيت والروية اذ يختار
شتر طابرة لو قد را
والشتر في قدر المبيع

فيه مع اليقين قول الشتر
وان عليه برهنا فالبيه
وكننا ان مستزبه ادعي
من قبل قبض فيه قول الباع
وياخذ الشفع بالاقل
وفي زيادة وحط الكل
وان يخل يكون قد شري
وان تكن تغرم فهو اذن
ففي عقار بالمقدار اخذا
بمن موجد ايقع
او يطلب الان وبعد اجل
ثم بنا المشتري كالفرس
لصاحب الشفعة بخيار
من من بيع قيمة البنا
وبن تكليف له ان يشا
ولم يختر في غيره وهديه
ولا يجوز شفعة في الشتر

اذ هو في صورة شخص منكر
معنى من الشفع اقول بوجه
ويابع اقل منه سبعا
والشترى من بعد قبض وان
في حط بعض من عن اصل
ياخذ به بغير فصل
ياخذ الشفع مثل ما شترى
ياخذ هنا بقيمة الثمن
بقية الاخر كل واذا
ياخذ في الحلال من يستحق
ياخذ ثانيا من خلك
فيها يقض بغير لبس
ما من اخذها هذا المقدار
والفرس بعد القلع لا ابقا
بقلمه الفرس والبنا
ان شرط تمويض عقد مشتر
ان يبع قصد اهلك في الثمن

ولم يختر ان شرط الخيار
الا اذا الخيار فيه اسقطا
ففسخه في الشرع حينما سقط
ولم يختر في الرد بالخيار
اذا ايلون الرد فيه بالرضا
ولا لن يباع كذا من بيع له
لكن لمن شري كذا الشترى
ويبطل الشفعة صح لا يبطل
كذا الها سوت الشفع يبطل
كذا بيع يابه يستثنى
وحصة من احد الجماعة
ولو شفع لبيع الشراك
فبان ان الشترى هناك
ويبيع البيع هنا بالالف
وبعد ذلك بالاقل بان
كانت اذن شفعه عا لها
الا اذا بالقبض يطم

لباع كما هو المختار
كفاسد البيع كما قد ضبطا
نقص شفعة عاد آل النبط
اي خيار الغيب في المختار
بدون ان يكون رد ابا القضا
وضامن لدرك تحمله
له فانه بما حري
وواجب شرعا هنا رد البذل
لا الشترى اذ سوت لا يبطل
قبل القضاء فهو شرعا يبيع
ان اشترى واستفع دون
فلم الشفعة فيما قد ملك
من كان الارجل سواكا
فسلم البيع بغير خلف
او ان بالثاذا كانا
وبقيت بقية على سواها
قيمتها الالف هنا والكر

وانما يصير هو شائع
 لكونه في المثل فيما يطلب
 بعينه الشريك ما قد خصه
 لا غير الغالب المبادله
 فانه اذا الشريك غابا
 ونصب قاسمهما فيندب
 وجاز اذا ابا لا جبر فيما ينصب
 وكونه عدلا هنا قد لزمنا
 ولم يبين واحد فيهما ولا
 ذوا حصه ان طلب التيمم
 يقسم اذ كل بها انتفاعا
 وصاحب الكثير حيث يطلب
 ولو يكون ذوا القليل فيه
 وان هو يضر واجمعا
 لكنه بطلب الجميع
 ولم يجز ان يقسم الجنتين

المستحقه بامر الشارع
 فهو مرفق اقرار لكل يطلب
 بعينا واخذ بالحصه
 اذ ليس في اكد ان في الممانه
 ان يطلب القسم ولو يجابا
 ورزقه من بيت مال يطلب
 لكن على قدر الترويح
 لكونه من بما قد علما
 يشترك القسام فيها عملا
 وكان يقسم لهم عبيدا
 يطلب من واحد ان وقتا
 تقسمه فانه مستوجب
 لم يتفق بالندرا في كونه
 من قلته كان اذن ممنوعا
 يجوز فهو ليس بالمتنوع
 معتبرا ان داخل العينين

ولا رقيقا او جوهرا ولا
 الا اذا يكون هذا بالرضا
 كذا ان في تقسيم ما شتر
 من دار او من ميعه اذ يخط
 فهو اذ قد منه ثم يذره
 باله من شرب او طريق
 وصح بالرضا لئلا كان
 وحازة القليل شرعا يقسم
 لدا غنما راد غوا فيه الشرا
 وان بارت ادعوا فيه فلا
 سوت الذي ورثهم والعبد
 وشله ان يرهنوا عيالا
 فام يجزى الا اذا ما برهنوا
 وبعضهم مع وارث صغير
 غاب فلم يجز ولو بالبيعه
 ثم بالادخل الدار اهما
 وان مسيل وطريقا ظهرا

حاملا او رحي وبه امثلا
 منهم ولم يكن هنا عفو القنا
 كالدور ولما فوق مع ما يملك
 منقذ في القسم لا يختلط
 بميز الخل تقسم بوقت
 من المهمات للمعتوق
 اذ ليس بينهم صفو يابا
 ان الدعوى ارضا لهم بينهم
 وطلق الملك اذا ما ذكر
 يمشيه حتى يرهنوا على
 لتوارثين فيمنع المقتد
 بحرد في قولنا المسدد
 باقده ملك لم يدينوا
 ان كان اوسع وارث كبير
 اذ كان لان مع هذا للمع
 الا اذا رضوا بها التماسا
 يقسم غير بلا شرط جري

فيها فان ملك فعند يفر
 وواحد منهم اذا اترا
 وغلط من بعد ذلك اعادة
 والقاسان ههنا ان
 والمعض من نصيب المعن
 ان لا تقساح ههنا القسمة
 كالعض شاق من النصيب
 لكن بقسطة اذن فخرج
 واذا يكون شاقا في العمل
 ثم الهياية فهو شرعا
 يضع ان يسكن هذا ايضا
 كذا ان في علوها ان يسكن
 وخود اخذ من عبد اسرا
 مثل صغير البيت والمدين
 تملكه العت ولا يشترط
 وركنها الايجاب والقبول
 وحت لم يكن فذا استاقا
 يافه السق في النصيب ط
 بغير حجة فلق يستمها
 كخ وكان حكمه مسددا
 ان استحق والذي يبين
 حينئذ ط الذي الائمة
 في قوله المسدد النصيب
 على الشريك اذ له يستمع
 فالمسح ثابت بذو المحل
 وهي بان يقتضاه لفعلا
 منها واذ يسكن ايضا ايضا
 وذلك في سفل ان عينا
 لداود في مدة شهر اهري
 هذا الذي وذا الرافعي
 نفو نصه عن ايد ان يضبط
 وشرطها القبض بد نقول

صحت بمثل قوله غلت
 وهل يغير اذ في المجلس
 وبعد باذنه ولو تبي
 فلا يصح قبضه ان قبضا
 ولا يصح في شاع يقسم
 والد كمن في السهم والرق
 فلم يجز في مثل ذين اصلا
 ولم يجز في لبن في مزرع
 وهبة الذي مع الوهب باله
 ولاذا البيع فلا يجد
 وم شرعا ما لطفه وبب
 ويقتو طفل عاقل اذ يوب
 والقبض عنه من اب وجد
 في حجرها ان كان والربي
 في حجره ان كان مثل البعل
 وهبة اسبق نقود ارا
 لواحد بعشرة تصدقا
 وهبة كذا له جعلت
 ثم بالقبض لها في الاقبس
 والهباء عن قبضه اذن لها
 في مجلس وبعد ان ترضا
 وصح ان قبضه يسلم
 في البر ايضا هو لا يليق
 اخوجه بسا اذ ام لا
 كذا الذي في ارض من زرع
 كت بلا قبض جديد قبلكه
 من قبضه يحتاج في القصد
 ان يحض العقد في اذ وجب
 من اجني فهو شرعا يجب
 كذا الوصي واما في العبد
 من اجني عنه لا ذى الرب
 بعد الزفاف لا الذم قبل
 لواحد لا عكسه ان صار
 على عنيين فذا ان مطلقا

ما حاز بل جازاؤا تصدقا
ثم له الرجوع بالتواضع
وصايط الوائع المحققه
وانه نسخ لها من اصلها
فلا يكون واهيا للواهب
وانها بموضع ان تشرط
من اجل هذا بالشيء بطل
وانها في الانتهاء
وعودة الك من خيار الرويه
وصح ان يستقر خلا او شرط
وان يسهل بعد ما قد حرا
وحازق العري واما الحق
ولا فقه في شاع يقسم
وليس في تصدق رجوع
ولم تحر تعلية الاسرا
فيه سوى شرط باصران
ان كان في دين عليك اوله

عيا فقيرين بها محققا
عن هبة كذا بحكم القاضي
منه هنا حروف مع حوقه
وعود ملك كان في من قبلها
فليس قبضه بشرط واجب
فيها ابتداء هبة كانت فقط
والقبض منها فشرطا تجعل
بيعا فيا لعيب هنا ترد
فيها وحكم شفعه مرويه
ما يفسد البيع وكل قد سقط
حالا لها فقه لا ان دبرا
فلم تجزئ اول في العتي
تصدق فيه والتبني للزور
اذ الرجوع ههنا ممنوع
بالشرط عن دين ولا امترا
وذا ان نحو قول شخصي وان
دين قد الا بران تبطله

كتاب الأجاره

ويبيعه بعوض للنفع
والنفع جاز هنا كالعين
ويعلم النفع بذكر المد
لكنه في الوقوف ليس الامد
وذكر ما بعد حيث ينشأ
كذا ان قد تعلم بالاشارة
والاجور ملك حين مقدرا
بل ذاك بالتبديل في قبل الاجل
كذا ان باستتافه عقد
فيوجب الاجر له ارسلت
ويستحق الاجر لها اذ تنصب
ومو جرد الدار له ان يطلبها
لكل يوم مثل كل سرمله
واجرة الخياط حيث المالا
وبعد اخراج خبر يطلب
ان يجازق من بعد فالحكم

اجازق في عرف اهل الشئ
في ان يكن عوضا كالدن
قالت هنا او تضمن في العقد
فوق ثلاث من بين يقد
لصع ثوب او صياغة الانا
كنقله الذي ابل اعباده
اعني بعض عقد تجرد ا
او شرطه القيد في عقد حصل
عليه او ان تجرد ا
وتوبلا سكني لها ان امكنت
لقوى امكان بعد رجب
والارض اجرها كذا او يحسب
لدائمه كانت لها سرمله
انها لا الظل يوم دخلا
خياره الاجر الذي يستوي
باجر وما عليه عمر

وقبله فانه لا اجرا
 ويجبر المير لا جرم خلط
 فان تقع في حبه لم يزر
 وليس شله هنا الطال
 وحاز للاجر ان يستعلا
 اما الذي استأجر للعمال
 بعضهم فالاجر بالحساب
 لا اجر ان اليه يكتبوا بخل
 وصح في الدار وفي الدكان
 فصح ان يعمل فيها غير ما
 وواجب في الارض ان يسمى
 وان يكون الارض فيها خاليه
 وجاز لا يجاز لغيره ليس
 فان مضت مدة وان المقعد
 سلم الارض اليه فارعه
 الا اذا الموجه في ارضها
 وهي بحال مستحق القلع

لكننا المزمع به استقرا
 ملكا بها كالصع حيث اختلط
 كذلك الاجر فنام يلزم
 اذ ماله ملك هنا يقال
 سواء ان يطلق وفي القيد لا
 ياتي بهم فان في الطال
 عن اتي به بلا او تباب
 وردة لونه حيث حصل
 من غيره كعمل المكان
 يكون هو هو البناء او مهندما
 مزروعه او ماله قد عا
 عن زرعها بان تكون قاضيه
 في الارض للبناء او للقرين
 بقلعه مخافة التعدي
 فمدد الصور فيها سائعه
 قيمة غرس بها او البناء
 وهما بملكه في الشرع

بلا

بلا رضى مستأجر ان يتقص
 او لا يقبل الرضى كذا الذي يرضى
 بان يكون الغراس او ما قد يرضى
 فان مضت مدته للزرع
 وانما يلزمه ان يتحرك
 وربطه كسيرة او تيسر
 ويضمن الحصة ان زاد على
 ايجته بقدر الذي قد زاد
 وتخلل حيث لا يطاق يلزم

بقلعه الارض بغير غرض
 بالتوك من يملك تلك الارض
 لذلها الارض لوجهها هنا
 فليس يحسب راعيا اذا القلع
 باجر مثله الى ان يدرك
 في الارض ما للزرع ثم ارض
 نقد واما سواه فما حال
 اذا اطاعت حمله اعتيادا
 فيه جميع قيمته فيغرم

باب الاجارة الفاسدة

وكل شرط كان بيعا ففسد
 وبالشروع ان يكون في الاصل
 الامر بالشريك اذ لا يظفر
 وفسدت جهالة المسمى
 فاحرف المتباينين توجب
 وغايه في مفسد فلم ترد
 وصح اذ يوجر زيد اذ ارا

بفسدها ففاسد استعقد
 لا طاريا بذلك المحل
 مع الشروع عنده اذ يوجر
 كذلك الاجر لا يسمى
 ان قلت او زادت ففسدت
 على المسمى اذ به كان انعقد
 في كل شهر بلذا ادبنا را

حيث

بدا بيان مدة في واحد
فستكون في اوله وقتا
كان كذا او لا فوقت عقدا
في الالهة اعتبارا بوجوب
كعدة وجاز في الحتام
والظير بالاجر الذي يعين
وجاز للزوج سوى في منزل
وفي نكاح ظاهر للناس
ان كان في استيجارها ما اتنا
ثم لاهل الطفل فتح الحمل
ثم الذي شرعا عليه ما يوجب
ان تغسل المولود والشيابا
له كدهنه وان التمت
فان تكن عدته بالطعام
والمدة انقضت وان الظير
وجازت اليوم على القران
ولم تجز أصلا على الملهي

فقط كذا في كل شهر عايد
ان اول المدة فيه سما
فان يكن حين الحلال قد بدا
او لا في الايام فيه يجب
اجارة كذا في الحتام
او كسوة كذا طعام يحسن
مستاجر وطى الحق الرجل
للزوج فستجرى على القياس
لان اقرب بالنكاح ههنا
او مرض للظير وان كان حصل
وما من الحقوق منها يطلب
وفضل الطعام والشراب
على اب كاجر هاته عين
او ارضعته لبن الاغنام
لا يستحق بعد ذلك اجرا
كذا المأمة وللاذات
والموحد والعتا والمناهي

لاخذ اجرة لتزوا الفحل
ولا يصح في الرحاة توجر
كذا ان جمع الوقت فيه والعمل

فصل الاجير

وانه مشترك ووحيد
فالوحد من لواحد مخصوص
وغيره فهو الاجير المشترك
ويستحق اجرة المشترك
ولا ضمان ابدا عليه
وان يكن مشروطا ضمانه
كمن على النصف بصلح افتي
وانما هم قد اوجبوا الضمانا
هلاكه وذلك مثل الخرق
كذلك ان يتلف بشد الجمل
لا الادمى شيئا ان يهلكا
ان لم يجاوز فيه قدر العادة
والخاص حقا مستحق الاجر

هنا على اني لقصد النسل
باليقض من دقيقتها اذ يذكر
فلا يصح عقده اذ حصل

والفرق من تعريف وجديدا
موقتا يعمل بالتخصيص
والفرق ما بينهما ما قد بان لك
يعمل كالصبي لا اذ يترك
في الدين اذ يملك في يديه
فالمال شرعا عنده امانه
بعض رأي الاقوال فيه شق
عليه ان يفعله قد كانا
للتوب من فضاقة الدرق
او يلزق الجمال تحت الحمل
من قصد او حجارة وذلك
اي الذي يعتاد لزيادة
ان سلم النفس بذلك القدر

من مدة وان يكن لم يعمل
لخدمة له كرمية الغنم
وليس ضامنا لما في يده
ان رده الاجير يتردد في العمل
كان له اجر الذي قد اوجدا
وان يكن في يومه تروءا
في يومه كان له ما سمي
وان يوجره فيعمل في الغد
على الذي كان له سماه

فصل في الاجارة

مخو اجير واحد مستعمل
بشرط نفى غيره قد التزم
بهذا او بفعل ان يبرده
او عاملا او الرمان ان حصل
من فعله لا يستحق الا زيدا
او غده فحيثما قد اوجدا
ان عمل اذا ه فيه حتما
فاجر مثله وهذا الم بزد
بلى بلا زيادة اذ ا ه

بنفسها كذا يرخل
او زال عنه الخيار مستتم
ومروية كالبيع في هذا النمط
صح كالا ستلزام للتقرر
ان ليس بمر عقد وبيتي
من رام ان يتلزم منه الضربا
من بيع موحدا ان بيتا

وفسختها بالبيع لن يخل
لكن اذا ما بالبيع ينتفع
كذا خيار الشرط حيثما شرط
وفسختها بالعدر للمتاخر
ان لم يكن بالعقد مستحقا
مثل سكوت وجمع احسا
والدين اذ فضاوه نقيتنا

مستاجر الرق

مستاجر الرق قد خدعة الحضر
كذلك ان يتاجر الخانوتا
كذلك الخياط اذ يتاجر
او فليس الخياط تارك العمل
او مكث في العمل اذا ما عدلا
مثل الذي يستاجر عبد العمل
وبيع ما اجره من عين
واذ يموت عاقبة تنفسخ
ان عاقبة النفس كان فقط
كقيم الوفاء كذا الوكيل
قال لمن لداره قد اغتصب
عن اجرتها اذن لكل شهر
فلم يفرغ ساكنا في وجب
ولهي ونسختها كذا الوكاله
امارة وصية ايضا
ثم الطلاق فهو في المناسبة
وكما ما نصح كالمرا عه

او مطلقا وبعد هاعن التفر
لمنخر فصار اذ اسيروتا
عبد التحيط له اذ يذكر
كان له النفس اذ شافعل
عن سفر اما مكار به فلا
للمصبيح ان للضرر عن هذا عدل
فليس ذاعدر يدون الدين
وحكمها الموته فيفسخ
لا عا قد اعيره العقد ربط
كذا الوصي في لا تزل
ان لم تفرغها عليك لي وجبت
كذا امعينا هنا القدر
ما كان سماه له ويطلب
ثم الما قاه كذا الكفالة
والوفق مثله كذا الفضاء
مثل العتاق مثله المضاربة
مضاربة من غير ما مافه

ولا كذلك البيع في هذا الحال
اجارة البيع كذا الفضة
ابرادين رجعة ذكاح

كتاب العارية

وفسخه والصلح ان عن مال
ومدية كذا الدغم الشركة
فما هذا ان نصف صلاح

تلكه نفقا خلا عن البذل
صحت بمثل قوله اعريتكم
ذاو لكم سكنى وعمرى سكنى
وهي متى شاء المعين يرجع
ان هلك في يد مستغير
كذا ان لا يوجرها او يرهن
فان لها يوجر مستغير
وما لمستغيرها ان يرجعها
وان ايتا مغيرها وضمنها
وذا على موجه قد رجعا
لكن يجوز ان يعار مطلقا
هناك استعماله ام اوقع
وجاز ان يعار غير المختلف

عارية تعرفها بذا حصل
اطعتك الارض كذا استحقا
اخذ ملك المبد كذا المعنى
بها ومن تضمنها فيمنع
بلا ائدة منه او تقصير
فما باجار وورهن تضمن
فذلكت ضمنه المغير
بذا الضمان فهو عنه متعا
متاجرا فانه جازها
اذا على عارية ما الملقا
مختلفا يكون او متقيا
من غير تعيين لمن به انتقم
وان بعينه فذا لا يختلف

فدابة

فدابة اذا استفاد مطلقا
له وان شاركه بركبا
بفعله معيننا وضمننا
ومثله فيما ذكرنا الموجه
وان مغيرها انتقاغا الملقا
كان له ما شاء انتقاغا
وان يقنيد المغير ضمننا
وهكذا اتقييده المبارة
وردها لا مطبل بها كذا
بسنة يكون او بالشهر
كالرذ مع عبد المغير مطلقا
كرده له ان ربه اذا
ردود بعة وما قد غصبا
عارية المكمل والموزون
كجبة فرض كذا المعقدود
وصح للبنا او للغير من
ولمغيرهمنا ان يرجعها

حمل او اعار حيث اطلقا
او اركب الغير وكل وجبا
بغير هذا الفصل الذي تمت
فالحكم ايضا فيه لا يغير
في الوقت والنوع متى ما اتقا
في اي وقت شاء الامتثالا
ان خالف التبدل الى ثرتها
بالنوع او بالتدريج الاجارة
مع عبده كذا اجير اذا
يصح تسليمه بغير ذكر
او مع اجيره كذا قد سبقا
غير نفيلس كان ذا ولا كذا
لذا ان مالك فذا ان يحسبا
والتمنين لامع التقيين
مما له تقارب موجود
اعارة الارض بغير للس
بها مكلنا له ان يفتلحا

ويضمن المبيع حيث يرجع
ذا ان تكن غارمية موقته
ويكون الرجوع في ذال العقد
ولو اغار ارضه لتزريعا
تسلمها ان كان ذاموقتا
وانما اجرة رد الغارمية
لوجرو مودع والمرفق
فهو على من نفيه اليه

كتاب الوديع

وحد ما شرعا بقوله اللفظ
ثم ضمنا كما في الغارمية
ثم عليه حفظها بنفسه
واذ نهى ثم انه كما السفر
وهو بغيرهم اذا ما حفظا
الا اذا ما حرقا خاف على
وهو بطلين مضمون قاسلا
ومضامن ايضا اذا ما طلبنا

تسليمها

تسليمها اوانه تقدي
كذا الركوب شران ازا لا
وانه يضمن حيث يحل
لا في احتلالها بدون القصد
فيها به الضمان منه قبرا
كذا المذموم ما لهما ان يجدا
كذا اذا مات ما بمجهلا
الا اذا اقيم وقت حصلا
كذا لك السلطان اذ يستوع
والقاضي ان مال يترى يودع
واشأن حيث او بعت شخصان لا
فرد بقدر قسطه ان يعف
ورجل شخصان ان يودعهما
يلينهما ذاك فكل يحفظ
وان يكن من الذي لم يقسم
ودافع الكل مال يقسم
والنهي عن ليس منه به

كلية ثوبا لها معدا
لقد باعته الضمان زالا
بها وتخير لهما ما يصيب
فاشتركا اذ لم يكن تقدي
وحفظها بغير اراسدا
اقرا ولا بعد لا ترددا
ومخو كل ادين جملا
علة وقت ثم ما تنفلا
غنيمة فيه الضمان يستع
ذلا ضمان في الثلاث لشرع
يدفعها المودع لهما الى
رفيقه ولو عقيب الطلب
ما يمكن اقتسامه اقتسما
نصف فقط وغيره لا يحل
يصح ان يحفظ كل منهما
مضمون وقايف لا يلزم
في دفعها اليه لا يستد

والبيت من دار اذا اعنه هي
الا اذا كان فيه الخلل
ومن المودع حيث يودع
لكنما الغاصب حيث اودعها

كتاب الغصب

يجوز للمودع وضعها به
مبيناً ثم يديه بمثل
وما على الثاني ضمان يشرع
من اياها منها ما

مفقودا باخذه لن يادنا
فليس في المقار غصب عنده
فمنده غصب للمقار يوجد
بملكه فلا ضمان فالا
من فعله عند الجميع ضمانا
ومثله تحمله لغيره
بكا طه وحكمه ان فعلا
كان ورده ما يكون قابلا
مثل مثلي به وبحسب
يوم الحظام لا الذي من قبل
قيمه في يومه اذ يغصب
يجلس الى العلم بما هنا

الغصب اخذ مال زيدا علنا
مخترما اخذ ايرنيل يده
كذا ابو يوسف لا يحد
حتى لذي الاخذ حيث زالا
والفقير في العقار ان يتيئا
وهو كاستخدام عبد غيره
وليس مثله جلوسه على
ثبوت امره اذا اعلمنا
وعزمه ان هاتكا ويجب
قيمه عند انقطاع الشئ
وان يكن ذا قيمة فيوجب
وغاصب اذا ادعى المظلاكا

بانه لو كان

بانه لو كان باقيا فخصر
والقول للغاصب ان يتيئا
وبعد ان يظهر وكان اكثر
ان غاصب بقوله قد ضمانا
كذا يرد به او يرضى
وان يكن بقوله لن يضمننا
وغاصب وشله المومتن
بصدق كما اذا انصرفنا
لكن في الدينار مثل الدرهم
بصدق كذا اذا اشارا
وغاصب مالا اذا اعيرا
يضمنه لكن بغير حل
كله شاة وكذا اذا يحمل
سيفا وليس مثل هذا الذهب
والثوبان يخرقه او ان يلف
يطرحه بربه هنا وينبذ
وانه ياخذه مضمنا

ثم عليه بدل فيه استقر
زيادة ماله مبرهنا
قيمه فضمننا قد ذكرنا
ياخذه المالك حتما ههنا
ضمانه بد اعليه يقضى
كان لغاصب هنا مينا
ان اجرا فحكمه المين
فما صار بها هنا بلا حقا
ان لم يشر اليها لم يكن
والنقد من سواها قد صار
وزال اسمه وصار اخر
يملكه قبل اذ البذل
صفرا ان كالحديد يعمل
او فضة ان عيته لا تذهب
بقضاله او بقض نفق يعرف
عليه والقيمة منه ياخذ
نقصا نه له مخبر ههنا

وضمن النقص اذا يسيرا
 وان يكن في ارض غيره بني
 القلع والرد ولكن ضمننا
 لو ان ثوبا وسويقا غصبا
 دالك السويق فالحمار ههنا
 مقتضا فتمة ثوبا ايضا
 وبين ان ياخذ ثم يضمننا
 ان باع غاصب كذا ان اعتقا
 ينفق منه البيع دون العتق
 ومطالق او ايد المقتوب
 الا بمسغه لصاحب الطلب
 وليس في الموانع الضمان
 لكنما الوقت كذا اليتم
 كذا الذي اعدد للفله
 وخمر مسلم فلا ضمانا
 وليس مثل ذلك المنصف
 فقيمة الجميع ليس للطرب

خرق له يكون لا كثيرا
 كذا اذا ان يفسر حكمه ههنا
 ما نقص القلع اذا اتينا
 فحجر الثوب وضمننا اشريا
 لما لا ما بين النيصنا
 كذا اله في مثل سويق فبضا
 ما زاد فيه الصنع والتمرها
 ثم ضمنا ههنا محققا
 على الاصح من مقال الحق
 ضمنا ليس يذ او جوب
 او بالتعدي فالضمان قد وجب
 بل ان يد ابقضه المقضان
 ضمان نفع ما له محسوم
 في بعض اقوال شيوخ الملأه
 فيه وحترز له ان كانا
 وسكر ايضا كذا كالمعرف
 اداوها شرعا عليه قد وجب

لا حرق

لا حل قيد العبد للخلاص
 وبافترا ان سقى او قالا
 ان قال عند حاكم يضمن
 والفقه للتطير من الافقاص
 بان ربيدا قد اصاب ما لا
 فهو بما غرم ريد يضمن

كتاب الرهن

الرهن حبس الماله كالنقوم
 بحيث اخذ الحق منه يمكن
 والرهن غير لازم ينفقد
 فان يرد عنه الرجوع يرجع
 لكن اذا مضر غاي سلم
 وفيه تسليمات قد التحليه
 بضمن بالادنى ضمان قيمته
 فانها استويا في ذلك المظ
 وان يكن قيمة رهن اكثر
 وان تكن قيمته اقلا
 يرجع فيه ذلك المرهن
 وحكمه في الحفظ كالودعه
 ولا يجوز فيها الاجارة
 بحقه الذي عليه فاعلم
 كالدين اذ ليس له تعين
 فللذي يرهنه الرد
 وان يرد تسليمه للدين
 مبيع كذا يجوز ايلزم
 كالبيع في حكمه مسويه
 او تد ربه الذي في ذمته
 وهلك الرهن فدنه سقط
 ففضله امانة اعتبرا
 يسقط بقدرها وان افلا
 وذاك حكم واضح مبين
 وفي القيد كالمقتب في الشريعة
 والرهن والي يذاع والا عان

ولا يجوز رهنه ما استأجر
لكنما الرهن بها لا يبطل
وخاتم الرهن اذا ما يجعل
ثم على من يرضى اذا اطلب
وان يكن لاني مكان العقد
ويجوز قبض دينه متى
وان يكن مونة لماله
كذلك الرهن اذا ما وضعا
في يد عدل فهو لن يكافا
وان ما لحفظه من مود
ثم على الراهن ما فيه البقا
وجعل الحق كذا الدرا
فهو على المضمون والامانة

فصل

ما جاز في المشاع ان القسمة
ورهنه الثمار من دون النثر
وزرع او تخل بدون ارض
محتملا او لا احتمال له
كرهنه الاشجار من دون النثر
وعلى سكه ايضا يرضى

كالمر

كالمر مثل فروع الحنظل
ولا بما يقبض بالاشارة
وبالمبيع لا يجوز والتمرك
ولا الفضاض ملحقا ان كان
وصح بالعين هنا المضمونه
وصح بالدين او بالوعد
فملكه لديه بالموعد
وتمن الصوف كذا المسلم
والقبض مشروط بغير خلاف
فملكه من قبل ان يقرقا
وقبل ملكه ونقده ان حصل
لكن في السلم فيه ان هلك
وصار ذ المسلم فيه العوض
والعقد ان يفسخ في المال
والهلك بعد حسمه ان بانا
وعند عدل وضعه صح وما
ان رهنه يكون او مرطقتا

ورهن موقوف ورهن حرم
اذ قبضه يكون للقبض
فلم يجب ضمانه اذ اهلك
في النفس او ماله او ضمانا
بالمثل او بالقيمة الموزونة
كرهنه رجا قرض التقيد
فهو اذ ابعده كالموجود
فيه كذا براس مال السلم
في راس مال السلم والصرف
بعد اخذ انهما تحققا
من دين افتراق العقد بطل
ورهن يتم عقده بغير شك
كانه لعينه هنا قبض
يصير ذ رهنه براس المال
فذلك بالمسلم فيه كانا
يجوز اخذه لفرد منهما
اذ كان مشروطا بوضعه هنا

فان يسله لفرد بضمن
وجاز للراهن ان يوكل
فان يكن في العقد شرط فلا
وليس بالموت الوكيل يبر
ثم على البيع الوكيل يجبر
او وارث له وقد حل الاجل
ودا كما الوكيل بالخصومة
ان غاب من وكله اذ يومر
وان يبيعه العدل قام الثمن
وقهلك ذا الرهن على المرتهن
بيعه اذ يحل الاجل
بغير من وكاله ان عزلا
الا بموته تنك تنك
ان غاب راهن فليس يظهر
اذا الى الوكيل ذلك العمل
اذا اني الخصومة المطرقة
وكيله بها شرعا يجبر
سقامه فهو كذا رهن

فصل

وبيع راهن لرهن يوقف
فان له مرقص احبان
فان يجبر عاد ذلك الثمن
وحيث لا يجبره ويفسخ
والشترى الى ان الفلك
ويرفع الامر هنا للقاضي
وصح تدبيره لا استدلال
فالبيع بالوقوف بينه يعرف
ودينه فخر غاقتنا ووجاز
رهنه على سوال ما كان ارتهن
لم تنفسح به وليس يفسخ
يكون صابرا بغير شك
لفسخه فالحكم فيه ماضي
للرهن والاعتاق للنفاد

فالبيع

فان يكن موسرا ذا الرهن
اداره والذي يكون بالاجل
وانه اذا يكون مسرا
سعى من المفق في الاقل
لكن على مولاه في حال الغنى
لكن في التدبير والاستيلاء
وراهن لرهنه اذ يتلف
واذ يكون الاجني متلفا
وعاد رهنه هنا ما قد ضمن
والرهن ان اعاره رهن
من دين ان اعاره شخصا اخر
ثم لكل منهما استرداد
وان تحت من كان للرهن رهن
احق من كل غيرهم يظهر
والرهن باستعماله اذا اذن
بالمهلك حال الفل ليس بضمن
والشي يستغيره ليرهنه
والدين بالحلول فهو كاي
فقيمة الرهن كما الرهن بدله
فانه في العتق قد تقرر
من قيمة والدين لا في الكل
عاده بما اداه عنه هنا
الكل يقضيه بلا استرداد
فهو كقيمة عينا يعرف
يكون ضامنا لما قد اتلفا
والخصم في التضمن كان الرهن
راهنه او واحد معين
فلا ضمان اذ باذن ذاهري
رهنه فانما له معاده
من قبل رده يكن من الرهن
فان عقد رهنه مقرر
من كان رهنه للمرتهن
وقبله ويمده بضمن
ففيه ان يخلق كذا ان عينا

يكن وفي خلاف ما قد بينا
 وحيث لا خلاف والذي لا يمتنع
 فقد ردينه الذي اذاه
 ثم المعير من المرفض
 والثاء ادينه لفكه
 ففهما من تهن لا يمنع
 وقبل رهنه وبعد الفلك
 ان كان عند رهن قد هلكا
 والرهن ادينه عليه الرهن
 والرهن ان جنى عليه المرفض
 لكنما الرهن اذا جنى على
 ههنا على ما لهما فيهدر
 ثم نأ الرهن من رهن يجب
 والاصل ان يهلك وفرع يلزم
 دين على قيمة هذا الفرع
 وقيمة الاصل يوم قبضا
 وصح ان يزداد او يبدا
 كان لقيمة له مضمنا
 يكون قد توى لاذ المرفض
 من رهنه الضمان لا سواء
 اراد ان يقبضه والقصد من
 ما كان مرفضا ههنا من ملكه
 فذا على استقار يرجع
 لا يضمن الراهن في ابا هلك
 والقول قول رهن في ذلكا
 فهو بما جنى عليه ضامن
 يقطعه من دينه قد مضى
 كليهما ومثله ان يحصلا
 ولا ضمان ههنا يقتدر
 وهلكه من غير شي يوجب
 يفتطه فلك اذن فيقسم
 في يوم فلكه فذالك المرعي
 ونسقط الحصة عن اصل حتى
 رهن واسا ان يزداد دين فلا

وبعد ابراهيم

وبعد ابراهيم انما يتوى
 لا القبض والضمان كذا الخوالة
 في كل ما يتبطل الخوالة
 ثم على لادين ان تضادقا

كتاب الخوالة

نعرفها في كتاب الامته
 بان يكون الضم في مطالبه
 على الكفيل فهو شرعا يلزم
 وانما في النفس كفاية
 كذا بما يصح في الطلاق
 كذا انشئه كان قال على
 وما عليها في القضا ص حيدر
 ثم بما يلزم التسليم
 ان مطلقا كذا بوقت بينا
 وان عن احضار الغرم يستغ
 وان يجب مكموله وقد علم
 بمهلة لمدة الذهاب
 بان تضمن ذمة الدين
 لا الدين ثم ذي تكون لازمه
 بالنفس او بالمال فهو المضم
 بنفسه واضحه الدلالة
 اضافة اليه والمتاق
 انا به نزعهم او قال الى
 ولا الحدود مثلا قد قررنا
 في اي وقت شاء ذو الغرم
 ان كان الوقت به معينا
 فحلبه من حاكم الشرع
 مكانه بمهلة له حكم
 اليه للاحضار والايجاب

وحيث لم يعلمه لا يطالب
وبير الكفيل حيث سانا
خلاف ما لو كانت الكفالة
وبير الكفيل حيث سلمه
فيه تسليم الضم ههنا
تسليمه للنفس عند التقاضي
لا ما اذا امانات مكفوله
ثم بنفسه خاله ان فلا
التي به ان لم اجيبك في الغد
كان غلبته المال ان سألنا
كفالة النفس بذي الكفالة
وصح بالحال وان يكن جمل
بقول كفيلته بما لا يسا
كذا اذا قال ما يدركا
كذا ان بالشرط فيه علقا
مخوان المسيح استحقا
فلا يصح مثل ان تهيب
لخرج عن ان يودي الواجب
او مات مكفوله وفات
بالمال اذ في ذلك الاستحالة
في موضع تمكنه المخاصمة
لنفسه الا اذا ما بينا
مشرطا اذ لا يعقد ما ضي
اذا كان وارثه شرعا بدله
لا مطلقا لكنه قال على
فان ذالمال على فارصد
سأله في عهده والترتبا
الا اذا ادى اليه ماله
ان صح دينه كما اذا كفيل
عليه لا يدري بلهنا لك
في البيع او يقول عمل ذلكا
ذا ان يكن ملايما لا مطلقا
او جاز او غاب الضم حقا
رجح او الغت اذ ايصب

اما اذا

اما اذا ايكفله بما لا يسا
وحيث لا يرهان فالكفيل
وصدق الاصيل اذ يربد
ثم لرب المال ان يطالب
وجازت ان بها الاصيل يامر
لكن بامره الكفيل يرجع
وداين ان لازم الكفيل
ومثله ان يجلس الكفيل
ثم اذ البراه او اجلى
والصالح من كفيله اذ ارفع
ببعضه وان يغير المجلس
ان كان عن موجه الكفيل
ولا يجوز ان بشرط علقا
ولم يجز بالحد والفضاص
وبالمبيع لم يجز بل بالتمن
فليس في وداعة وعارمية
مستأجروا المال للمضاربة
ببعض بالبرهان سافا لك
مصدق بالخلف اذ يقول
لكن على الاصيل لا يفيد
كلاما له يكون واجبا
اولا ففي كليهما اقتدر
عليه من بعد الاداء شرع
فانه بـ لازم الاصيل
كان له ان يجلس الاصيل
يسرى الى الكفيل لا الى
ببعض جلس دينه شرعا رج
يرجع بكمه بغير البيع
مضالحا لا يبرأ الاصيل
براة عنها كما قد حقتا
وعمدة كالأول الا خلاص
ولا الامانات ولا ما يبرهن
او شركة تكون ههنا جارية
فلم يكن لكلاما مفصلا حجة

ولا يجعل دأية معينة
ولم يجر كفاية عن مت
ولا لا فتولها في المجلس
الا اذا وارت التغم
لكن لا فتوله فالفتوى
ولا مضارب الرب المال
كذا وكيل البيع في هذا العمل
والبايعان صفقة ان يضمن
للاخر الشريك فيما يبيع
وجاز في الخراج والنوايب
والعبد ان عليه مال يوجب
فذلك لازم على من يكمل
وشامدة في الصلح كان سطا
من ان زيدا باع ماله ملك
لان يكن في الصلح قدرا
كتاب الحوالة
ان ينقل الدين كافي من ذمه
لذمة وحوالة ومثله

رضي المحمل

رضي المحمل مع رضی المحال
ثم اذا اشترط في الكفاية
كذا اذا شرط في الحوالة
صحت وان لا دين للمحال
وحيث تمت يبر المحمل
الا اذا يموت من محال
بجلفه ان منكر الحوالة
كذا لك القاضي اذا احكاما
وهي بشي او بلا بشي على
صحت وبالدراهم المودوعة
لكنه ان يهلك الوديعة
فليس للمحمل من محال
وليس ما لك الدفعة الى
ان ادركت تحمله المنية
وانه ان يطلق الحوالة
يكون لمن اخل ان يطالبها
واخذ عينه الذي اخل لا

عليه شرط مع رضی المحال
براة الاصيل فذی حواله
ان لا براة فذی كفاية
على المحمل هي متا محال
اذا بالترضی بنين القول
عليه مفلسا كذا الحال
وليس برهان بتلك الحالة
مفلسا له وذا عندهما
ذلك الذي عليه قد عولا
والفصل في جميعها مشروعه
يبر الا المفضوب في الشريعة
عليه ان يطلبه بحال
محملة وضامن ان نفلا
مع دأينه كان بالسوته
من غير تقييد لها بحال
بما لديه او عليه واجبا
منه كالحذ الدين لا ابطلا

به اذا حوالة مقيده
ثم من الما ملات الجرحه
وهي بان تعطى فرضا تاجر
في بلد اخر دنع الحظر

كتاب الوكالة

تفويضه الى الذي يوكل
والشرط في التوكل ان يعطاه
فصح من حر يكون بالفا
لمن كل والصبي يعقل
الده تزج الحقوق فيها
بكل ما يعقده لنفسه
وفي خصوصه وفي الايفاء
لا الحد والقصاص اذ يوكل
وكل ما يمينه الوكيل
اليه كالبيع والايجار
فمن الذي يشتري اليه
كقبضه المبيع والتسليم

ومثله الرجوع

ومثله الرجوع في استحقاق
وانه يخاصم الشئع
كرده من قبل ان يسلما
والموكل ابتداء يثبت
فلو شري القريب بالوكاله
وتزج الحقوق بالموكل
كالصلح عن انكار او عدالده
وصية والرهن والتصدق
اعارة اعراض وان يودعا
فن وكييل الزوج ليس يلزم
على وكييلها كذا ما يبدل
موكل البايع ان رام التمثل
وصح ان كان له سوديا

فصل في بيع الوكيل

وكيل بيع والشرع يقدر
والبيع بالقليل والكثير
كذلك بيع نصف ما يوكل
مع من يرد اذ له ذال شمله
وجاز بالعروض وبالتاجيل
بيعه عن الامام ينقل

وأخذه الكفيل أو ان يرد
 ان ضاع رهن في يد الوكيل
 لكن ما شراؤه يقتيد
 مما يكون فيه للتخاري
 وهو الذي يدخل في التقويم
 وان شري نصف الذي قد ولا
 شرايا قبل ان يختصما
 ثم على وكيله ان رد
 رد على الامر اما ان اقر
 وان بيع نسبه او لا
 وقال اطلقت فان الامر
 دون مضارب اذا ما راعا
 منها بنقده كان امر او اقسا
 صدق من بينهما المضارب
 ان وكلاهما فكل وفقا
 لكن في الخصام والطلاق
 مردود بينة فضاو دين

لكن نقابنا

لكن نقابنا اذا ما ولا
 ولا يجوز ان بيع العبد
 مكاتب كذا به ان اشترى
 ان طفله يكون حرا سالما
 ومثله تزويج كل منهم
 وباشترائه الطعام بحمل
 ولا يجوز في شراده ان
 لكن محل الدار حيث عينا
 كجس شي ان بوجه بينا
 نوعا فجاز لا اذا ما يحمل
 كالنوب والرفق لا كالبطل
 قال الوكيل باشتراعه
 وقال بل لنفسك الشرا
 فان يكن حيا هنا مينا
 وان يكن مينا وستا
 ان من العبد يكون قد نقده
 والعبد حيث لم يكن مينا

جاز على انقرا ده ان يعلا
 مال صغير كذا العبد
 كذلك الذمت فيما قررا
 فلا يجوز ايضا كما نقدها
 صغيرة فلم يحسن عندهم
 على الذي بلا اد امر يوكل
 فوكيله وجاز في حمار
 مع من يجوز ان قد بينا
 ونوعه او من قد عينا
 جهالة فاحشة او تبطل
 او من سلقه في الجمل
 شريته لا مري يعقد
 قد كان منك ما اذا استرا
 فالقول للمامور شرعا بينا
 فالقول للمامور فيه اثبتا
 او لا نقول امر فيه اعتمد
 فالقول للمامور فيه بينا

ان كان منقود او اذ لا يستقد
 وجبته للثمن الميسر
 فملكه لديه مسقطا له
 ما للوكيل في شرا معين
 اعني الذي سمي فحيث ما اشترى
 فقول امر هو الموبد
 عن امر كان له مشروعا
 عن امر ان بعده لا قبله
 شراوه لنفسه بالثمن
 بغير حننه له نفقرا

فصل

وليس للوكيل بالخصام
 لكنهما وكيل قبض الدين
 ان برهن الخصم على الايضا
 برهانه بذا ان حق قبض
 لكن في قصر يد الوكيل
 مثل الذي يقبض عبدا وكلا
 كذا ينقل زوجة ان كانا
 فلا يثبت فيهما ونقص
 وعندنا الوكيل بالخصام
 صح لدى القاضى هذا الاقرار
 ثم الوكيل نفسه ان يبرر
 فنص على الصحيح في الاحكام
 له الخصام لا يقبض العين
 لداين كذا اعلى الاشرا
 لكن به في العين ليس يعمل
 برهانه في حق القبول
 فبرهن العبد بحق مثلا
 برهنت بانه اياتا
 يد الوكيل عنهما ويظهر
 عليه ان اقر بالاختصاص
 لا غير فيما به اعتبار
 يبرر كذا بالفرل من موكل

كل شرط

كل بشرط علم ذاك الاخر
 وبالجنون مضيقا ان يحصل
 وبارتد ادهم دارهم ان لحقا
 مكاتب او حجر من قد ادنا
 وان يكن وكليلهم لم يعلم
 كما اذا تصرف الموكل
 بيزاله ولو بعد لي محير
 من واحد وموته فقبطل
 كالجز من موكل تحققت
 والا فتواف من شر يكن هنا
 بهذه الثلاث شرعا فاعلم
 فيما به تركيله اذ يعدل

كتاب الشركة

في شركة الملك كمين ملك
 بالاثقاب او بالاستيلا
 وكل فرد منهما كالا جسي
 وشركة في العقد فالاجاب
 وشرطا ان لا يسمى عدد
 منهما الوفاض ضمت وكاله
 اذ هما في المال والحرية
 ومشتراكل هنا في الشركة
 والدين اذ يلزم فرد منهما
 مما تصح فيه مثل ان شري
 بالارث والشر او ما يترك
 في مال حريين بلا امرا
 فيما المصاحب بهذا التيب
 وكن كذا القبول اذ يجاب
 من ربحها الواحد اذ تعقد
 كل عن الآخر والكفا له
 والدين والبلوغ بالسوية
 سوي طعام اهله والكسوة
 كان على صاحبه حتما
 او باع او كان هنا مستاجرا

وانما حينئذ عيانا لتقلب
ثم العنان وهو في التجاركة
ببعض ماله وقصر المال
وفي استواء الربح لا الماين
كذا الدنيا نهر مع الهم والهم
كل غدا بمن الذي استقرى
لكنما الشريك حيثما دفع
وما ذكرناه من القسمين
وراج القلوب وما يجري
وبالعروض بعد بيع ظاهر
بنصف عرضه فلا محالة
ثم هلاك ما ايا اذ يوجد
او مال واحد وان الحال كما
ان كان قبل خلطها اهلك
وبعد هلاكه عسليمها
وفي الوفاض والعنان يودع
كذلك التوكيل وان يدعى

ان ولحيث يورث او ان يتهب
جميعها او بعضها مختاره
من واحد جازت بلا اشكال
وعكسه فصح في الحالين
من ذا اود الخلط غير لازم
مطالبا وليس ذاك الاخر
من ماله على شريكه مرجع
فلم تجز بما سوى التقديرين
تقاما من نفقة ومكسب
لنصف عرضه هنا للاخر
كانت عنانا نضمنت وكاله
فبذل الشرا العقد شرعا يفسد
على الذي له يكون ماله
لديه او له الذي كان اشتراك
اذ يعدم التمييز في مالهما
كل لما يختاره ويضع
مضاريا به فذال ان يفسد

والمال عند

والمال عند اي فرد كان
وشركة الصبايم التقبل
بالاشتراك لا اتحاد الحرفة
صحت بشرط الاستواء في القل
كشروط الاستوائية في القمل
كل بما شريكه نفقة بلا
ويطلب من اداة
والكب ما بينهما وان حصل
وشركة الوجوه ان تشاركها
من غير مال وان يتبعها
وتجارة تكون بالمفاوضة
وانما تضمنت وكاله
وشركة العنان ان لا يعتبر
وقد تضمنت وكاله فقط
لتناصفا فالمشترى بالربح
ولم تجز باخذ ما يباح
لكن معا اذ حصل له يحصل

امانة لا يقتضي الصفا
من صانع حيث كل مسع
او اختلاف لا اختلاف القسمة
مع استواء الاجر حتما حصل
والاخر اثنان اذ اما يحصل
من صفة مطالبان لهما
اليه يبر احثما اعطاه
من واحد لا غيره فيهما العمل
ليشربا بالوجه ما هنا كما
فالقصد كان ههنا مشروعا
اذ اتساويا بلا معارضة
كل عن الاخر والكفالة
فيها مساواة كما قد اشهر
وان يكن كلاهما فيها اشترط
كذا او شرط الفضل لا يصح
فذا لاخذ له مساح
بصفتين بين دين ما يحصل

أما لمن أعان أو ذوى العدة
لنصف قيمته وذا لم يرد
ثم على مقداره مال يجب
والموت مبطل كذا إن يلحق
ليس له زكاة مال مناجبه
لكنما كل لكل إن اذن
ثم إذا ما أداها ذلك معا

كتاب المضاربة

في الربح عقد شركة إذ يحصل
وهو الذي سموه بالمضاربة
فإنها أيداع مال أو لا
وشركة تكون حينما حصل
وإنها عصب إذا ما عاقله
بصناعة إذا رتب المال
قرض إذا الربح تمامًا بشرط
اجارة فائدة أو نفسه
أن يحصل الربح بها أو ما حصل

لكن على ما

لكن على ما اشترط لم يرد
والمال في صحته ما فيه
واشترطوا في المال أن يقمها
بمقتضى المروءة حينما امر
والشرط أيضا أن يكن عينا
فلا يجوز أن يقول أعمل
وجار خذ ديني منه وأعمل
وشرطها تسليمه المضارب
وجاز أن يطلق له فيها العمل
كذلك التوكيل أيضا والسر
كذلك لا ضمير إذا ما انقضا
وجاز رهنه كذا الإيجار
كذا احتياله على من أعرا
والقرض واستدانة بما جاز
لا يخلط ولا يضارب
الأذا قال برأيك أعلا
بما له كذا ثوبا وصدا

صدا أبي يوسف لا يحسد
أمانة فلا ضمان إن تعد
شركة منه كذا إن صحا
شركة ببيعته وكذا إن تم
ولا يصح أن يكن دين
مضاربيا بمبلغ غليلي
مضاربيا فصح أن يقبل
كذا أشوع الربح كان ولجا
البيع بالمقدور ومهمود الأجل
بما لها أن أطلقت فلا ضرر
وكوليات المال وإن أودعا
والأرتمان جازوا الاستجار
جاز كما جاز على من أيسر
الأذا صراحة أجازا
بغير أدنى مال له مضارب
فإن يقل هذا أو لكن جملا
بشرعا يكون لأن حمدا

ولا يجوز ما به كان امر
كذلك ان شخصاً وقتلنا
فرجحه له كذا الخسران
وقتها فروجحه لا يشرع
كذا اثر من يكون مصقفاً
ولا اثر من عالم يعترف
فان شراها شراه قد وقع
وانه اذا يكون في الحضر
ففيه مطعوم كذا المشروب
ان بالكرا والشرا واللف
فالفضل مضمون والجر الخادم
اما الذي يكون مادور السفر
باجله في حكمه حكم السفر
والرجح فيها ان يكن تخففاً
منه الى تمام راس ما لها
وان يكن بغير اذن صار بها
عليه حين القول واذا يرجع
من بلد او سلعة مما ذكر
فان يجاوز ذلك حقاً ضمناً
عليه اذ في غصبه الضمان
كفته منها فكل من
شرعاً على المال منها مطلقاً
ان الرجح حاصل بحقق
له وان لا يرجع فيها ما استخرج
التفاته من ماله لافي السفر
وكسوة كذا لك الركوب
من ما لها لكن بقدر يوتلف
من ما لها وغسل ثوب لازم
يقعد ولا يبيت منه في السفر
وان يبيت فحكمه حكم الحضر
يستوفى رب المال ما قد اتفقنا
ويقسم الباقي على منوالها
مضارب كان الضمان ولجيا
ثان وما قدمت فهو الادرج

ان يشرع

ان يشرع العبد رب المال
اي عاملاً يكون في المضاربة
لكن اذا ماتت فمضاربتها
كذلك بارته ادرب المال
اما بقره فليس يشرع
فان يصل بيع عرضها اذن
والنقد ان من جنس اسر المال
بجنسه وحيث منها يفتوق
يطله حيث الرجح قد تحقلا
وهكذا كل وكيل حكام
اذا المالتقا صي الوكيل
ولا كذا الدلال والتمسار
وساوى من ما لها شرعاً حاب
تضمنه لانه امين
ان قال رب المال ان عنت
فالقول للاخير باليمين
وان يقل عنت نوعاً اخر

من رجحها جاز هذا المنوال
مع الذي يولاه كان مضاربته
فمضاربته بطلانها تخسماً
ان يلحق الدار له بالضللال
الا اذا العالم اليه يوصل
من غير ما يفتوق في ذال الثمن
وفي خلافه فبالابدال
وبعضه دين هنا ان اتفق
او لا قرب المال فيه وكلا
بالبيع لم يجبر بقبض حتماً
بلي لرب ما له يحصل
فالحكم ان يمتنع الاجتار
من رجحها واذا يزيد لا يجت
فيه فلا يلزمه التقنين
نوعاً وبالتخصيص قد بنيت
اذا يكون جاحد التقنين
فقول رب المال قد تقررا

كذا حيث يدعى لا يدا عا
ودويد يقول بل اقترضت

دوا المال وان يدعى لا يضاغا
ذا المال او يقول بل ضايتي

كتاب المزارعة

عقد على الزرع ببعض الحاصل
والشرط ان يكون كلاهما
لزرعها وكرهه في الزرع
يذكر فيها فسطح الارض
كذا من الشروط فيها التخليه
وشرط رفع البذر كما يخرج
كتبها الغير رب البذر
لكن لرب البذر اذا اشترط
والمنا يبيع هذه المقتد
اذا ارضها وبذرها بالبق
او كانت الارض له والباقي
والارض والبذر لكذا العمل
وان تقع يوجب الشروط
ولم يكن شي بها لدى العمل

لديها تقع للمفاسل
كذا اصلح ارضها محلا
وذكر رب البذر والجنس وان
كذا شيوع خارج في الاخر
للمفاسل الارض فكما في الثانية
وقسم باق بعد ذلك الاخراج
اذ بشرط الفساد منه يسري
جاز كما ان اغفلا وما شرط
في اوجه ثلاثة لفقد
لواحد وعمل للاخر
يكون للاخر بالاطلاق
مع بقر لدا فمما تنخلل
اذ ذلك المقدمه منوط
اذا من الملال شي ما حصل

وان ابي عن فعلها بالخبر
فان ابي هذا او عامل كرب
وفي فساد ما يكون ما خرج
وذلك اجر المثل لا يزد
ويبطل العقد بموت فرد
والحكم في الزرع اذن ان يتركها
ويفسخ العقد بدين يخرج
لم تبع الارض الى الحصاد
وقبل ادراكه اذ امسك على
لها من الارض من الضيب
ثم عليها ههنا ما ينفق
به وشرطه على المزارع

يلزم لا كذا الرب البذر
ارض او به باجر مثل قد وجب
سما الرب البذر ليس من خرج
على الذي كان به الفقد
ان عا قد لنفسه في الفقد
عند مزارع الى ان يدركها
ليبيعها وزرعها ان يخرج
واخر فحتم هذا الميعاد
مزارع اجر مثل قوت بلا
له الى الادراك بالوجوب
كاجرة الحصاد او ما يلحق
يصح في القول الصحيح الشايع

فصل المساقاة

اما المساقاة فدفعه الشجر
وانما في الحكم كالمزارعة
لكن بعين مدة قد تقع
وبذر طيبة كما في التمر

لمصلح بحصة من الثمر
وفي الشروط فهي فيها وافقه
فهي على اول ثمر تطلع
ادراكا او وقتا وان لم يذكر

وان ابي عن فعلها بالخبر

وذكره لمدة فيها الثمر
 يكون مفسدا وما قد يخرج
 وكان للعامل اجر المثل
 ولا يصح والثمار يالعه
 وان تكن نيا وصاحب الشجر
 لو قت ادراكه وان لا يرضى
 او مات عامل فمن يحلف
 وان مصنت مدتها فالعامل
 فكان واجبا هنا ان يعمل
 وفسخها من غير عذر يمنح
 ود اجر عامل عن العمل
 ولا يجوز دفع اجر خالعه
 بان يكون نيا والعامل
 فقيمة المرس واجرة العمل

كتاب الموات

ارض بلا نفع كما اذا انقطع
 مالك فخذ الارض ليس يبرف
 ما لها نفع بها اذا امتنع
 عن عامر ليعده حقا يوصف

اي لا يكون

اي لا يكون الصوت من اقصاه
 يملكها بالاذن من امام
 وليس بالتخيير اصلا فذلك
 اعطاه شرعا الى الامام
 والبير ان يودن له ان يحفر
 من اذرع لعطن وناضح
 وقدر وللعين يا صدر الغيبة
 ويمنع الغير بها ان يحفرا
 ان له الثلاث من جوانبه
 وان للفتاة قدر ايضاح

فصل الشرب

المانوعان فشرب وشقه
 فالشرب بالكسر نصيب الماء
 لكل فرد حقه في الماء
 لكن اذا خيف خراب النهر
 وان في الانهار شرعا سو محبا
 الا اذا الاضرار بالاسلوكا
 من اجل ذلك الحكامه مختلفه
 ان لم يكن يجري في الانهار
 ان لم يكن يجري في الانهار
 من الدواب المنع شرعا يجري
 بحق شرب مثله نصيب الرعي
 اذا كان ما يدخل المقاسما

وتلك شرب الناس والبهائم

وكري من بيت مال يكرم
وحيث لا شئ يبيت المال
فان يكن ملكا على اهليه
وصح دعواه وفي الخصام
وسكر من اعلاه شرعا منتع
الا بان يرضوا وكل يمنع
الا الذي ينصب فيما تدملك
ورضنه القديم حقا ينتع
ويورث الشرب كذا الوصيه
ويبعه من غير ارض يمنع
اجارة وهبة وصداقة
وما الى ارض يحكم العاده
فما رها غرق ارض جاره
ما كان ضامنا بل اذا سقى
ضمانه لان بشرط للسوي

ان لم يكن ملكا وذلما يقسم
كان على الناس الذي الحال
يكون كريبه بالامويه
قدرا لا راضي كان في اقسام
وان يكن بدونه لا يستنع
نصيب الرخيذ مثله لا يشرع
غير مضر بالذي قد اشترى
من اجله القبيح قد امتنع
بمنعه جازية شرعية
وصح عنه بعد ضمه فليشرع
في المنع بالبيع جميعا لمحقه
له اذا سقى بالازياده
اوانه جبالا ضارره
ما لم يكن يعتاده محققا
لارضه سقى كما بعض روي

كتاب الوقف

ملك لواقف وذل ان يبدل

الوقف حبس العين في الشرع على

نصفه قاض

اضد قاض ذاك بالمنافع
فهو على الاول نحو الغاربه
وذلك في ثابته ملك الوافق
ويستل الاول للنعمان
فلهم يزل الا يحكم الحاكم
كذلك الذي المسير حيث عين
للناس بالصلاة ثم صلى
اصالدي محمد فيشترط
بالقبض والقاضى هنا يقول
فصح في المشاع في الرواية
وعلة لنفسه كان شرط
وترك ذكر مصرف موبد
مصرفه اذ كان ختما مصرف
وحجاز في المنقول عن محمد
في كل ما جرى به العرف
وانه القول الرجح الاقوى
وترفر جوز في السدراهم

او حبسه بحكم ملك الشارع
منفعة منه تكون خارية
عنه الى الله على المصارف
اكن بها قد ذهبا للثاني
عن ملكه الذي لا تمام العالم
طريقه بعد البناء اذا ذنا
فرديه فالملك ذال اصلا
لنسلبيه لقيم اذ يضبط
بنفس قول ملكه يزول
عنه كذا ان جعله الولايه
ابدا له فصح في هذا النمط
فانه ان يقطع يومد
للمفقر عنه كما عرف
صححا من عرفا نرد دين
في الناس مثل ما يشا الوقف
وكبر الصبي اذ عليه الفتوى
وكل ذي كيل ووزن لازم

موجها في التقديرات المضاربه
 يصرفه في وجوه الموقوف
 وكل ما يكال او ما يوزن
 لما ذكرناه من الاسلوب
 وبعد ما يلزم ليس بذلك
 لكن يجوز قسمة المتاع
 وواجب بشرطه او لا على
 تقسيم منه اذا اتفقا
 من ريقه لانه المتفق
 فان ابى كجزءه اذ يظهر
 اذا ما لم يكن معينا
 لكن في تقسيمه لم يرد
 ونقصه يصرف للتقاسم
 من غير بيعه وان نفذ
 وحسب لم يجز اليه يحفظ
 من غير قسمة له وصرف

كتاب الكراهية

بدفعه والفضل في الحاسبه
 عليه من يره معروف
 فانه يدفع فيه الثمن
 فجاز وقفه به الترتيب
 كلا ولا لاحد يملك
 في مذموم القاضى بالاتراع
 من كان موقفا عليه او لا
 من غير ان ياخذ شي ههنا
 به نفعه بعزم يثنى
 بوجوه قاضى الوقت منه كبر
 فهو من الغلة بذات يثنى
 في وضعه الاصل في المعتمد
 ان كان صالحا بالامتناع
 بيع اذن يثنى وعمرا
 الحاجة اليه فيه تلحق
 بين مضارف لهذا الوقت

وانما نوعان في التقسيم
 فمنه الى الحرام اقرب
 لكن ما الى الحرام اقرب
 كراهية التنزيه والتقويم
 كذلك للمال حيث ينب
 عند محذور مما يجب

فصل

بقدر رده الملاك يفرض
 بقدرها على الصلاه تأييدا
 وتبيع ابيع والحرام
 يكون فوضه ذاك اذ يدفع
 على الرجال يحرم الحرام
 اعنى بقدر ما يبيع اصابع
 نعم له فوضه الحرام
 والنسب اذ يرسم سدا
 وعكسه من الحرب ايضا خلا
 لمسيور او فوضه الكرم
 من فوضه كانا كذا المنطقة
 كذلك المسماة ان من ذم
 كذا اجلوسه اجازوه على
 اكل ويستحب حيث يفرض
 بقدره لان يكن صايبا
 ما نوقه الا اذا القيام
 حيا ضيقه فذال لا يمنع
 لسا وجاز نذر اليسير
 عرضا فجاز بادل الشارع
 كذا ان تراشه لدى الجمهور
 جاز اذا لم يمتد سوا
 وليس للرجال ان يحلى
 يكون على سيفه او خاتما
 بذال الاحاديث انت تحقيقه
 تكون اذ يجوز ذال المذهب
 مفضل عنهما اذا غفولا

والله اعلم

كانت قايه لموضع الفم
وحل للمرأة كل ما ذكر
ولم يحسن ختم بالذهب
كذلك الا حجار ثم المعبر
والصبي كرهوا في المذهب
ورجل لرجل فليست فطر
وانما من تحت سرة الم
ومراة لمراة والرجل
وجازان ينظر من محرمه
لما سوى الظهر و البطن والخصية
وحل للوجه والكفين
من اجنبية كما في السيدة
والشرط في جميع من الشهوة
الاضرورة كالاستبراء
ومثله اذ اوه الشهادة
على الذي توجب الضرورة
ونظر المتبوع والخفي

لفضة من مشرب وعظم
لخبر عن الرسول مشرب
والصفر والحديد فليجتنب
دايرة والفض ليس ليعتبر
الباسه الحريم الذهب
الا لمؤنة تلك فليست
ما تحت ركة كما قد نقل
كرجل لرجل فليست
واسة الميرة في حكمه
كلتاها في ذ اسواقا عتد
من غير زائد على هدين
لعلة الحاجة وهي واحدة
من الرجال وكذا النسوة
وقصده النكاح والفضا
كذا المداواة بلا زيادة
فانما زيادة محظورة
كالعمل اي في حكمه الشرعي

وجازان

وجازان ينظر فرج زوجته
ومن ما حل اليه النظر
فصل الاستبراء
ان امة تلك باشتراء
وان تكن مشربة من محرم
فوطيه ما يحرم والدواعي
حتى اذا استبراء بعد النفوس
حلت كذا شهوات شرب
ورخصوا اسقاط الاستبراء
مذا اذا ما عدم الوطى علم
وهي بان ينكحها المشتري
الحررة لم تكن تحت من شري
وهو بان ينكحها الاخر
اوانه ينقضها وطلقا
امادواعي وطيه ان نقلا
يجوز بالنكاح ان يجتمعا
كذا ادواعيه الى ان يحرمها

اي مطلقا كذا اخلال امته
من محرم او رجل لا يحظر
ونحوه كالارث والابصاء
لما رين مال الصبي فاعلم
اليه فالجميع ذوا امتناع
بحيضة وذو كذا ان حيض
والوضع الحامل في ذ الامر
كشفة محلة حسنا
من بايع في طهرها ذ ان علم
ويعد ذلك النكاح بشري
او لا فيحتمل بوجه اخر
ويعد هذا يشترطها المشتري
من بعد ذ الزوج لها وفارقا
بشهوة بامته حيث لا
فوطيه واحدة امتناعا
عليه احدي امتيه منها

و دخل يكره ان يقبلا
يكوه بالقنص او بالجبة
يكوه لا بالبر والكراصة
ويد عالم ومن نور عا
كما يحور بيت المصالحه
وسيم صرف عذرة قد كرها
لكنما السرقين جاز ان يبيع
ويدخل المسجد اهل الذمته
وجاز في المصحف ان يحكي
واما رسلها ام الولد
ولم تكن المحرم مصاحبه
وجاز في شحذ الخمر
في خيلة الخور للدمج
ولم يحن لواحد ان يوجرا
ليبيع خمر فيها وان يجمعه
وكرهوا اقراضه الدراهم
وجاز قيد عبده لا الغل
كذا العناق في ازار وهو لا
وقيل ما كان بوجه الزينة
فليس في ذلك من ملامه
تقبيلها بتركها ان يمسها
بعض لبعض وهي حال صالحه
كنفها وجاز ان يخلط بها
اذ كان للارض بذلك مستفيع
كذا ابعادون لدى الامه
تكرمة وقصد ان يحلا
جاز لما ان سافرت عن البلد
وقيل لا وحملها المكاتبه
بيع العصير مثل طيب الاجر
الا على قولها المرضي
بيتا بمصر كان او بالقرى
كنيسة او بيعة ان يعاه
لاخذ شي ان يكون المشا
وقيل في زنا نسا يفسل

واللعب

واللعب بالشطرنج شره يكره
كذا الذك الفتي لكن وردا
لعب الفتي مع اهله والفرس
وجاز في الرماية السابقة
في جانب لا الجائين ان جعل
كذا الفقيه حيث يشترط
ويكره احتكار قوة البشر
في بلد يضرب ساكنيه
لا غلة من ارضه او التي
وليس للحاكم ان يسعرا
وفي المعاملات قول الفرد
او مرقا كما اذا ما اخبرا
وكافر قال تريت الخمسا
ومن كتابي محل اكلا
والعند قوله كذا الصبي
وفي البيانات فلا محالة
فالمسلم العدل اذا ما اخبرا
كالفرس والله جميعا امره
لعب ثلاثة يساح ابدا
مورد باكذا النصال بالقسي
والخل حيث المال بالموافقة
ومثله العدو وكذلك الابل
مالا لآخر الجواب بضبط
اذ لعنة الله على المتحكر
كذا كقوت الحيوان فيه
يجلبها من غير تلك البلدة
الا اذا خد النقي قررا
يقبل الكافرا او الكاصد
ان وكيل البيع جاز ان يري
من مسلم يقبل منه جريا
ومن مجوسي فلا يحلا
في الاذن او هدية مرضي
ليشترط الاسلام والعدالة
عن نجس في المال ان يطهرا

وفاستفان كان او مستورا
لا يحضر لمدا عوا في الوليه
لكننا منكرها ان جعلت
فان يطبق منها المنكر منكم
في الدين من مجلسهم الخرج

كتاب الاشرار

وحرم الخمر التي تعطر
في غلام من مائه واشتد
وان يقتل والطلا ما العيب
بطيحه وانه في الشر
وسكر يكون من ما الرطب
نين ان كل غلا وقد ف
محرمه الكل يقينا تروى
الا ترى كفر من استحلا
وحلها بطيخ من ما الصب
وحل مطبوخا بنيد التمر
يكفيه اذ في طيحه وان غلا

في الخمرى كان ذا امامورا
اذا وري بانها انتم
او انه بعد حضور حصلا
اولا فان يكون من يلبس
وغيره ان استقر لا حرج

كتاب الاشرار

من عيب وحلها المختار
مع قدفه برندقه حدا
اقل من ثلثيه ان يكن ذهب
نجاسة وحرمة كالخمر
كذا انقيع من زبيب يحلب
واشد مثل ما يحمر وصفا
والخمر في الحرمة عنه اقوى
حمر او صنع ان يتباع اصلا
مقدار ثلثيه ينجح ان ذهب
كما الزبيب ثم في ذ الامر
واشد هذا ثم ما قد فضلا

حكم الخليطين

حكم الخليطين اذ المشرع
مثل يبيد التين ايضا والفصل
وحد في جميعها ان يسكر
وحل الخمر ان يحسولا
وحر مواد ردي حر وهو لا

كتاب الدبايح

وبالذكاة لحم شي ذو كل
اغبر ذي النجاسة القينية
وانها في حالة اضطراب
الذبح بين لينة والحلق
حلقومها والودجان والمرى
واحتلفوا ان كان فوق المقدار
حانق سوي السن فاجمع
والسليخ قبل بردها وتركه
وكل تمذيب بغير قايده
والشرط فيه ان يكون مساما
تسمية وشرط ذبح بعنبر

لسكره ولصوه وبطرب
او ذرق والبر والسحير حل
على اصح قولنا المعتبر
بنفسه او بالعلاج خلا
معدان سكرية ما خلا

كتاب الدبايح

يحل والنظير منها يحصل
ما كولا او سواه بالسوية
جرح لمضوما في الاختيار
ثم محلقا بنوع عرق
ويكتفي في هذه بالاكث
وهي ما يكون فيه حركه
ان قايم به كظف يدج
توجيهها لتبلة فيكره
عنه الاحاديث هي وارده
كذا الكما في اذ اما علما
دنيا او حريا ان هو اقدر

وان يكن مجنون او صيبا
جار كذب امرأة واقلف
وحمة دحية المرتد
ممن لا سم الغير فيها يطف
والذكر خالصا شرطه لكل
لكن اذا ما للثقة يفصل
فيما اذا دعا وبعد اخصها
وخراسم الله زيدا سال
مستحب بالاشباه
مع قوله من بعده الله
وتركه تسمية بجمع
وندى البحر اتي غا للابل
من سنة موروثة عكس البقر
وصيد استانس فهو يدبح
كناظر في البير ليس يكن
والشاة ان في الخارج من مصر
والمصر كالحارج في البصير

ان كان بالشرط هنا وفيها
واخرى بشرطه يبقى
وتارك لسمته بالعمه
على اسمه حل اذا ما يوصف
لا مثل ان يقول رب اغفر لي
معنى وصورة كما قد ينقل
مسيما ومثله قد شرعا
يكن اذا لا عطف حيث يوصل
القول عند الذبح كسم الله
الكبر في المشهور لا سواه
ان ناسيا ان يجعل الذبح
وكوه الذبح لها لما تنقل
وعنهم في الحكم مقتضى الاثر
ونعم مستوحش فيجرح
فيه سوى الجرح فهذا الامكن
بذنت فدى ذكارتها بالعقر
وبقر وحكمه المذكور

واكل ذئب

واكل ذئب كذا ذئب الخلب
وحان اكل اللحم الوحشية
والحشرات كذا ذئب البقل
ثم الحنين لبيتا ان وجد
ولا يحل تغلب والضيع
والضرب والغلاف والبروع
وحبوان الما ماعذ التمسك
فانه بلا ذكاة حلال
وحل الرب كذا ذئب الحقيق
وذبح الشاة اذا مضاجع
وبعد فاحركت او خرجا

كتاب الاضحية
وله على حرمة مسلم
لنفسه لكن اذا اليسر
لا طفله لكنه يصح
ان كان ذكرا او الوصي
والشاة من فرد ومنه البدن

من السباع لم يجز للمالك
ولا يجوز لحم الاهلية
والخيل كل ذاك لا يحل
في بطن ام لا يحل ابدا
والسحفاة والقراب لا يقع
والفيل وابن العرس والجسم
ان كان لم يطف ما اذ هلك
كمطلق لجرا دجاء اكل
كذا اغراب الزرع ثم احققوا
ورمق الحياة كذا ما انضج
منها دم حلت اذن لا حرجا

كتاب الاضحية
ولجبة عند الامام الاعظم
يا رقيقة عليها قدرا
من ماله ابو في الاضحية
عنه وذا القول هو الموصي
كانت الى السبعة ذئب فيه

ان خضت ليس بها اقلا
 ولحمها بالوزن لا الجراف
 لكن اذا ضم مع الاكارع
 وانما في المصليست تدع
 وجاز ذبحها بغير المصير
 الى غروب ثالث الايام
 من موت او ولادة كذا التقى
 وذبحها مع الجواز كرها
 حتى مضت ايامها تصدقا
 ان نادر احبنا لم نرى
 وذو الفنى ببقية تصدقا
 وصح بالجما والمثول
 ولا بعورا وعفا ولا
 رجلا لمنك كذا اما يقطع
 كذلك الاكثر من ثلاث
 وجاز اكله كذا اذ يوكل
 لاجل الجزا منها يطلب

ونزكه

ونزكه لذي عيال توسعه
 وذبحها بيده اذ يحسن
 اذ يفلط فيها فكل يدع
 ياخذ ذاك شاه ذامر غير
 وصح بالقصوب ان يصح

كتاب الصيد

عليهم ندب بها المنفعة
 اولا والاغيرة يعاين
 ما لم يكن له ذبا يصح
 غرم بها قد باشر عليها
 لا مودع فقهه لن يصح

بكذا ذاب كذا ذول الخلب
 وشرطه ان يجرفا ويعلمها
 او الكلاب اذ امر ارسلا
 مستمع مستوحش ان يوكل
 ان لا يطير وفقه من يعبه
 وفقه اشتراك كلب لا يحل
 وترك اكله للاثا يعسم
 ولا كذا البار في ذان يجرها
 وبعد نزكه للاثا ان اكل
 فكل ما قد صاده من قبل
 وبعد الا اذا انقاسا

كالكلب او كصفه الكلب
 وكون من ارسلا فيه مساما
 كان مصحيا بارسا لعل
 والشرط في معان ان يرسل
 لا الفهد اذ يمين عند صيده
 ما صاده فان يفت شرط يحل
 في الكلب انه به معسم
 قال كذا يطلبه اذا دعا
 كلب فجهله يقينا قد فعل
 ان باقيا في الملك لا يحل
 وشرط رعي الصيد كذا يحل

تسمية الله وان لا يقتل
 ومرسل او من رمى ذيد ركه
 بلا ذكاة عامدا مجرم
 ان كان عن تظلم عاقلا
 مثل حياة ما يكون قد ذبح
 اما بمراض اذا ما قتله
 او انه يصدق قد قتل
 لان يكن ذاحقة وحده
 ولم يجز صدمه فوقع
 ثم الى الارض نزل من
 الا اذا ادراك له انفق
 وجاز ما يوجب ان يصاد
 بجلده او ريشه وشعره
 واللحم كالجلد على السويه
 بالصيد طاهر يكون جرمنا
 ان يرمي ذاف يوم ذاف يقتل
 من اول يكن له ويجرم

عن طلب والجرح حيث اوجدا
 حيا يد كيه حيث يتركه
 او ميتا فالحل فيه يجزم
 وان يكن به حياة وحدا
 حل بلا ذبح كيت شرح
 لمرضه فانه ما حل له
 ان كان مع حدثه متقلا
 للجرح بالموت تجرح عنده
 في الماء مثل ما على السطح يقع
 فانه نصا نهينا عنه
 وفيه من حيابة نوع رفق
 وغيره لنفسه اعتيادا
 او اندفاع شرم وضرم
 في غير ذى الجفاسة العينه
 والصيد كالذبح بعد حكما
 فعضا انما انه ان يحصل
 بالرمي من ثا ن لوذا يفرم

قيمة مجروح

قيمة مجروح هنا والا
 والكلب ان يفلت بلا ارسل
 واعتبر الا رسا حيث اجتمعا
 وحل صيد غير صيد يرسل
 صيد من حيث عضوه انقطع
 والمقطع اثلاثا اذا انا الاكثر
 كقطع نصف راسه او اكثر

فذلك للشاني اذن وحلا
 اعتبر الرجن بهذا الحال
 من مسلم ومن مجوس معا
 عليه ان ياخذها ايضا يوكل
 من رمية لا عضوه قد امتنع
 مع مجرم فالحل فيه بدكر
 والقدر نصفين كذا انقررا

كتاب اللقيط

ورفعه ان لم يخف من التلف
 حر وما يتفقده او ما جنى
 ولم يجز من لا قط ان يوحدا
 ونسب اللقيط من ادعى
 ولو من اثنين ولكن من يصف
 والعبد والذمي فهو حر
 ليس لاهل ذمة كالمصر
 ثم الذي شهد هنا اليه
 والرق لم يكن بدون البينة

احب لكن اوجوه ان يخف
 في بيت مال ذله الارثنا
 الا بانه اذا ما اخذا
 يثبت اذا كان بد استقفا
 علامة الحق اذ بها عرف
 ومسلم ان ذلك المفسر
 للمسلمين الحكم فيه مجري
 فهو له وصرفه اليه
 عليه ثابتا على بالبرهنة

ولا قط بقبض ما قد يوهب
من غير انكاح ولا تصرف

كتاب

ورفعها ان لم يحلف من التلف
وانما امانة ان اشهدا
وحيث لم يشهد وهذا الكرا
وفي مكانها انما تصرف
بانها من بعد الا تطلب
ثم مع الفقرة ان يتنفع
فان اتى ما لهما اجازا
ثم باخذ حاكم ما اتفقا
وحيث لا اذن فذا اتبرع
ينفق مثل ابق عليه
يلجج او ياذن بالاتفاق
وحاز حبسها لاخذ ما صرف
والدفع من علامة ان بينا

كتاب الاباق

له كذا بحرفة يودب
في المال والا يجاز ايضا ينفي

المفظة

احب لكن او جئوا ان يحلف
ياخذها الرتبة كي يرد دا
ما قاله الضمان شرعا ورا
وفي مجامع بقدر يعرف
او انما يحشى عليها نقطب
وكي العتي تصدق له شرع
او ضمن الاخذ كل جازا
كان على المالك ديننا حقا
ويوجر الحاكم شيئا ينفع
وحيث لا نفع هنا لديه
او لاها ينعمل بالوفاق
فان توك فقد توي بلاخلف
حل ولم يجب ان يرهنا

ذا الحزة ندب

ذا الحزة ندب لشخص بقدر
واربعون درهما فقندبر
ولو اقل قيمة ان اشهدا
وفي اقل من مسافة السفر
ويعد في الاستعداد ان ذاباق
لكن بدونه الضمان يوجب

كتاب

المفقود

ذا غايب من غير ان يدري اثر
وانه حي يحلف نفسه
وفسخ ما اجره ايضا ولا
وينصب القاضي بحفظ المال
بيبيع منه جابر الفساد
كاصله وفرعه وعمره
لكنه في حق غير ميت
بل قسطه من مال غيره بوقفا
فان بدا حيا يكون مالكا
في حق ماله اذا ما المدة

منه على الاسماع مقطوع الخبر
فلم يجز شرعا نكاح عرسه
يقسم ماله لما قد نفلا
وقبض حقه سديد الحال
عيقق في قرابة الولاد
فانه حي يحلف نفسه
فانته من غيره لا يثبت
تسعين عاما من ولادته
له وبعد ما بعد مالكا
تحت نقره اذن مقتنه

لموته ووارثه الا ان
ومال غير منده كان الفقد
ما كان موقوفه له مما حصل

كتاب القضا

وان في الفضا حقا يشترط
فصح كل منهما من فاسق
لكنهما الفاسق لا يقبل
ان يفسق العدل لا يقبل
او ارنش فالحكم ليس باضا
والاجتهاد شرط الاولوية
ثم الدخول بخصه فيه كما
ومن تقلد القضا سالا
لكن في المحجوس ليس يعمل
في غلة الوقت رفا لا بداع
او اعتراف من يكون في اليد
اقراضه مال اليتيم بحسن
وماله يقول ما قد يصتدي

او اذ يكون محرما ذا رحم
ويحضر الدعوة في العوم
وبين خصمين يسوي مجلسا
كذا ان لا يحضر بالاشارة
ويجلس الخصم بقدر ما يرى
اذا ابى الايمان افترا
وجبسه فيما يعقد لزمنا
او بدل المال الذي قد حصله
وجبسه منتم الاتفاق
لا غيرها اذا بقض اعلمنا
ولا يجوز في اقتضاء الشرع

كتاب القاض

اذ منها خصومة لم يعلم
كجميع المرسل على المعلوم
ولا يبارر واحد مختلنا
ولا يلقن شاهد عيان
اذ اولى الحق للمجلس يتقى
او برهن الخصم ليستقرا
مثل كفالة اذا اما التزاما
كتمن المبيع فاعرف بحمله
للمرسل والاولاد باتفاق
الا اذا الخصم ليس برهنا
ان يجلس الاصل بدو الفرع

كتاب القاض

ان شهده وشرعا على من مدخر
وان يكن في غيبة الخصم فلا
في غير حد او قضا منقول
فالحكم في سواهما ايراد
فيقر القاض على الشهود
بحكم ويكتب في السجل للغير
بل يكتب القاض كتابا مرسلا
لحكم الذي له به برهان
في كل منقول كذا العقار
كتابه مبين المقصود

بختمه بختمه لديهم
 لكنها يعقوب ليس يوجب
 ولا انتسابه ولا علمهم
 فالكل لا يلجأ ان يستد
 لا يقبل القاصي كما يابكر
 ويشهد ان ان هذا الملك
 وقد تلامك توبه عايشا
 فعند هانظر في محله
 ان بقى ذا القاضى الذي له
 وحاذ ان يعجز الخطاب
 ولم يجردون مائة السفر
 وهو موت الخصم شرعا ماضى
 وموت ذى الحق فبعض قاسه
 ان قال خصم ما انا فلان
 او برهن الخصم بان قد دفعا
 يقبل ذا البرهان لا محاله
 كذلك ان خصم بطن اعلمنا
 مورخا مسلما اليهم
 لقيين من له الكتاب يكتب
 قراءة او حتمه لديهم
 لكل واصل اليه جاء
 الا اذا الخصم لديه بخص
 من عمر وبن خالده قاض جلب
 مسلما بختمه لدينا
 ويكره الخصم بما حواه
 على قضايه وذا شرط وجب
 لكل قاض يقرا الكتابيا
 وان ذا القول الشهير المعبر
 على ذوى الارث بحكم القاضى
 على العويم فاعلم قياسه
 فالمدعى يلزمه البرهان
 او انه ابراه من ادعى
 ان كان من يشهد ذا غدا له
 في كاتب او شاهد وبرهنا

والمدعى

والمدعى ان زام ان يوكل
 مستحاضا بالله عما قبضنا
 ادبرما لخصم هناك يدعى
 وشاهد الطريق حيثما انقطع
 يكون مشهدا وحكمه كما
 الى الذي لقي اليه الامل
 ولم يجز شرعا وليس بخرى
 ثم قضاوها كذا اذا تشهد
 وباله استخلاف شخص في القضا
 كذلك الوكيل لا يوكل
 كما اذا قال لمن قد وكلا
 فتايب المعروف ليس يفرل
 اما اذا لم يكن مفوضا
 او انه بعينه الاصل فصل
 كذا بما قد رفى الوكالة
 وان خلاف رايه القاضى ففى
 ان ناسيا يكون او ان عامدا
 شخصيا بهذا المدعى ويرسلا
 كلا ولا بعضا ولا ابراتا
 ه نفا ولا برهان يلقى قاسع
 او جوا لخصم ناي وما اجتمع
 مضى وينهيه كما تقدم
 او من سواه كالذى من قبل
 شهادته الطريق من ذا الكفر
 في غير حد او قضاى بنقد
 الا باذن من الله فوضا
 الا اذا باذن الموكل
 برايك اعمل جاز ان يوكل
 بمرله او موته كما تفعل
 وعنده ناييه امر اقضى
 ثم اجاز جاز من غير خلل
 من ثمن فجاز لا محاله
 فيما للاجتهاد فيه مقتضى
 فعنده شرعا يكون نافذا

وان على وفاق ما لديه
فالحكم عند رفقته لتقاضى
ان لم يكن مخالف القرآن
كذلك اجماع فحيث ابطه
والثاني ان يمضي القضا المختلف
عليه مثل فاسق اذ يقضى
وان اجل او جرمة تقضى
ولو يكون الحكم بالشهادة
اذا الدعا بسبب وبيننا
ولم يجز يقضى على من غابا
حقيقة وانه الوكيل
او نصب القاضي له وصيا
او نايبا حكما اذا كان السبب
لما ادعى شرعا على الذي حضر
ان قد شري ذوا اليد من فلان
وقابل هذا كقول بكر
وانكر الدين هنا الكفيل

فانه كجرح عليه
امضاؤه فالحكم فيه ماض
وسنة مشهورة البيان
ثان فغيره له ان يعمل
فيه يصير كجرح بين التلف
وبعد الثاني كذا يقضى
فالحكم ظاهر او باطنا مضي
زورا فشرعا فزورا فقاد
كالبيع والشرح عينا
لكن على نايبه ان نايبا
كد اوصيه له مثل
يكون هذا نايبا شرعا
ما يدعى شرعا على شخص ذهاب
مثل التفتيح حين ما الدعا ذكر
مقرا ما قال بالبرهان
بامر عندي بمدة القدر
فجاءه البرهان والدليل

ومثل هذا

ومثل هذا ان شخصنا
بانه اشتراه من فلان
فحكمه شرعا على الذي حضر
فبعد الفايب فيشخص
لم يثبت له ولا افتقارا
والشرط لا يعطى له حكم السب
كما اذا اطلاق عند علقا
فبرهنت ههنا بان بكر
مثل ذا البرهان ليس يقبل
كان الى مزيد اليتم مقبلا
وجاز الخصمين ان يحكما
ولم يجز في الحد لا ولا القود
ولا فضلا ولا لشها ده
كذا لمن بينهما الزوجية
وجوزوا ايصا به اليه
والصم بالتوكيل شرط يلزم
والعدل في اخبار عزه يشتر

على الذي في يد عمر وعنا
لهي الذي قد غاب من زمان
حكم على من غاب عنها بقدر
وصار للدعوى يقينا ينكر
فيه الى اعادة تكرارا
اذ ايودي غيره الى الشغب
بقوله ان كان بكر طلقا
ابان عرسه فاصحت صفرا
لكنه ان لم يصير يعمل
فبرهنت بانه قد اقبل
من جاز في قضايه ان يحكما
ففيهما التحكيم في الشرع
لمن عدا بينهما ولا ده
لشبهه في هذه القضية
من غير اطلعه عليه
والعدل كالمستور لا يحكم
كذلك مستورا في هذا النمط

وعلم بكره بالنكاح المعنتي
ومسلم بدره ما اجزا
ومثله علم بشيخ الدار
وقوله قاض علم عدل قبل
والجاهل العدل اذا ما افتر
لا ما سواهما في الشرع واجب

وعلم رب العبد بالزوجي
نشرعنا اذا بشرع افتر
بيها كسائر العقار
فان يقل قضية بالرم عمل
صدقه ان يحسن اذا ما افتر
الا اذا عاينت ذلك السبب

كتاب الشهادة

اظهاره بحق غيره على
وانها في حق عبد نوجب
وسنرفها افضل في الحدود
يقول ان يشهد اهل ما قد
وركنها الشهود ثم الشرط
ثم المصالح في الكتاب عينا
وفي بقية الحدود والقود
ومراة تكفي ان الشهادة
وما مراة من العيوب
كذا على المولود كي يصلي

سواه فكلها عقد امفصلا
في الشرع حيث مدعيه يطلب
فان في المستر رضا المعبود
ذا الحد لا سابقا سبق
هوية عقل بلوغ ضبط
اربعة من العباد للحرمان
اثنان من رجالنا كما ورد
على بكانة كذا الولادة
في موضع عن رجل محجوب
عليه ان تشهد ان استملا

وهو لعين

وهو لغيرها من الحقوق
وصية كذا الله استملا
اثنان من رجالنا او واحد
والشرط في الكل هنا العدالة
عن التهود مطلقا يستفسر
واثنان احري مثل من برجم
وحازان يشهد وان لم يشهد
ومن ورا الستر بالسماع لا
الا اذا ما عذره نقيا
او انه يبصر شخص القايمة
لديه ان هذه فلا تده
ومن راي خطأ وليس يذكر
وحازان يشهد بالتسامح
في الموت والنكاح مثل السب
ولا ية القاض في الدخول
كالعدل مع شتين ثم ان شهد
من اليه ينتهي الخصمان

من مال او نكاح او تطبيق
للارث كيم يستين الحال
ومرأتان النص فيه وارد
اي في لزوم الحكم لا محالة
ويكتفي بالسراذ لا يجهر
عن شاهد كذا رسول يعلم
الا على شهادته فاعتمد
محوزان يشهدان محتملا
ذاك الذي خلف الحاجب كذا
ويشهد اثنان لدفع الغايمة
بنت فلان بن ذي الصيانه
فما له شهادة تقرن
فما استلوه من المواضع
واصل وقف دون شرط موجب
ان اخبر اثنان من العدول
من جالساني مجلس الحكم يجد
بانه القاض بهذا المكان

كم يراي من امرأة مع الرجل
بان تلك عرسه كمن يري
في يد من له به تصوف
يقول ذاك له فحيثما يجد
وابطلت ان قال بالشام
وشاهد بانه حقا حضر
او انه صلى عليه تقتل

فصل القول وعده

تقبلها من فرق الالهوا
الا الذي يذب الخطاب
وان على الذي دعي شهيد
كذا اذا انا اختلفت كذا على
لكن على من من من من
كذلك القول من معادي
وقيل ان يكون عد لا تقبل
والعدل من يجنب الكبرية
لهذا اذا الصواب منه يغلب

جارت من الحنن ومن ابن الرنا
احسن الاعي ومملوك فلا
ثم يودي بعهده فتجد
ولامن الذي يقدح جدا
لكن من في الكفر كان جدا
ولامن السجون حيث الحاش
والاهل للفرع كذا ان العكر
ولا الشريك ان بما يحصل

وسيد لعهده فتستع
ومن لنفسه يحرم مفرقا
ولا احير في الصال يا كل
ولا الذي يصر في المقال
ومد من على نفاطى المنكر
ولا تحت رد يا بر تكب
ومن يقني الناس بالمحذور
ولا عب النرد او القمار
كذا الذي صلاته يفوت

واقلف كذا الحضي هي هنا
وان يكن من قبل عتق حملا
كذا الصبا بعد البلوغ بشه
وان يتب فذا ينصرف
وبعد اسلم من بردا
في السجن كان وهو فيه لايت
والروح للعبر كذا ان العكر
فيه اشتر كذا لا يقتل
ايضا ولا مكاتب لا تشرع
مثل الذي به فم عنهما مفرقا
من دون اجر فهو ليس يقبل
بكذبه ولا من العمال
ليشربها هو ابلا لتستر
ومن يقني او يزوج يكتب
ولا عب الطيور والطيور
واكل الزبائح الاطهار
للعبد شطرح فشرعا يفت

كذا الذي بلا ازار يدخل
 ومن يبول فيه او ياتلف
 ولا الذي يفعل ما يحسد
 لا تعتبر شهادته جات على
 اي ليس موجب الحق الشرع
 كما اذا قالوا شهد المدعي
 او انهم فساد او استوجروا
 لكن على اقرار شخص يدعي
 كذا على الحفصة عبيد
 او انهم زنا او يبتوا الزنا
 او شربوا الخمر وان المدعي
 او انهم اعطاهم ما قد را
 او انني دفعت كذا لا تشهدوا

باب الاختلاف في الشهادة

والشرط في الشهادة الموافقة
 بين الشهادتين شرط يعتبر
 ان ذابا العين وذابا الف
 للمدعي معنى كما المطابقة
 في اللفظ والمعنى لا يعتبر
 لامانة والالف حيث تكفي

في الاضمان

في الاضمان بالالف او الالف
 اذا ادعى اكثر تحت العقد
 فصلحه عن قود اذ يحصل
 فيه سوى اذ ادعى والمال
 واول المدة في الايجار
 ويثبت النكاح بالاقول
 ثم مورد شفيران فذلك
 في غير الشاهدين فيه
 كذا القول الشاهدين كانا
 اعارة ابوه او اودعه

فصل الشهادة على الشهادة

فتبولها في كل ما لا يسقط
 تعدد الاصل بعينه السفر
 عن كل اصل فيه شاهدان
 بان يقول الاصل للفرع اسشهد
 وان يقول الفرع اني اسشهد
 بانه كذا ويجزى قوله
 بشهادة جاز وفيه بشرط
 او موته او سقمه ويعتبر
 شرعا وان يتجدد الفرعان
 على شهادتي بذلك وان قصد
 على شهادتي بذلك ترشد
 من غير اخلال مقصودا له

وصحوا القدي من فرع أصلا
كشاهد لشاهد بعده
وشاهد الزور إذا ما يظهر
فإن يقول الفرع صار عدلا
والأصل أن ينكر فتلك تبطل
ترويه فذلك شرعا يثبت

فصل الجوع عن الشهادة

ما صح إلا في حضور القاضي
يعزى أو تلك حتما تنسخ
وعزى أو ضمنا ما قد اخذنا
واعتبر الباقي وليس من مرجع
أن يرجع الأصول والفروع
وفي المزمع لقول بالضم
كذا ضمنا شاهد اليمين
وفي القضاء أن يوجعنا
فإن يكن من قبل حكم ماضي
وإن يكن من بعده لا يفسخ
من ادعى بالحكم فيه قد تعد
معتبرنا سمع لأصل متبع
نقمن الفروع لا المجموع
أن راجعا لأشهاد الأحصا
والشرط لا فليس بالضمين
ديته ولا قصاص ههنا

كتاب الأقرار

لغيره عليه حيث أخيرا
وحكمه ظاهر ما أقرب به
لكن بمثل نسب الولاد
وليس أنشا لئلا يجري
بالحق والأقرار من غير موافقة
من غير تصديق له بموجبه
نصديقه حتم وذو اعتداد
أقراره لمسلم بالخير

كذلك الأقرار

كذلك الأقرار بالطلاق
وضيح من مكلف حروا أن
ذا قيمة وحلفه مقدر
وقوله على حال مسلم
كذا النصاب وضة أو الذهب
ثلاث الأقل في دراهم
وفي كذا الدرهم فدرهم
وقوله علي وفي قسلي
بقوله وخليفة فضدقا
وقوله عندي وفي بيتي معي
إذا ادعى لالف فقال زينة
أبرأتني وشله قضيتك
يكون أقرارا إذا اقررتنا
في مائة ودرهم درهم
بدانة أقر في اصطبل
يلزمه الدابة والقطاع
وضيح بالحل كذا يصح له
من مكلف ما جاز كما اعتاق
أقر بالمجهول صح وليين
أن مدعنا يصح يقول أكثر
على أقل ما يكون درهم
في قوله مال عظيم قد وجب
والعشر في الكثير فملازم
سلمه فإن ذاك سهم
بالدين أقرارا بالبروصل
وذا مجاز شلما قد حققنا
وحوه أمانة فاسمع
أحلتني به كذا له سند
أياه أو أيا به أحلتنا
مع الصير شلما قد بيتنا
وتوب أن قال البيان لازم
أو بالطعام وهو بالحل
نقط كما يفهمه الكلام
مع صالح الأساب حيث فضله

فان قلد لدون نصف عام
ان ذات زوج لكن المعتدة
ولو بالاقرار لخيار يشترط
وحاز من درهم يستثنى
ولو من الدار التي استثنى
وقض خاتم من بستان
ثم بالاقرار اذا ما يوصل

الاقرار في المرض

ودين صحة عليه مطلقا
بسبب البيان لا الاقرار
وقد سأل على الذي اقرار
شرعا على الارث بالاتفاق
ما حاز ان حص غنما بالوفا
الا اذا اجاز البقية
لكن لغير وارث يجوز
ولو بما كان قد اقر له
لكن بهذا الاقرار يثبت للب

فانه له لا كلام
بدون عاين تكون المدة
صح وباطل يقينا ما اشترط
ما كان كيبيا كذا له الوزن
ما صح والباقي باضمنا
خلته بذلك البيان
ان شارنا فذلك يبطل

وكما في مرض تحققت
تأوي شرعا في الاعتار
فيه به ثم لم يصح ظرا
مقدم حتما على الاطلاق
او انه لو ارث اعترفنا
فصدها حاز بلا نقية
ولو لكل ماله يجوز
فقال ذالبي مبرا بطله
وبعد ما اقر ان يجلد سبب

كان اقر

كان اقر وهي اجنبية
فانه يصح هذا الاقرار
وفي غلام كان مجهول النسب
ومثله لمثله قد يولد
يكون ابنه وشرعا يدخل
وذات زوج ان اقرت بالوفا
وحاز ان تشهد بها من قبل
بشرع او لا اذا اقر
لكن له الارث اذا لا يوجد
وان اقرانه اخوه
نارته مشار كاله وجب
او ان تم مات عن ابنين
بعضه المنصف حيا يحرم

لها فصارت ههنا الزوجية
وبعضهم ابطاله يختار
اقرانه ابنه بلا ريب
وصدق الصنف ليس يجد
مع سائر الوارث فيما يحصل
تصديقه شرط لها فقهه
او غيرها به شرعا تقبل
وليس بزمها ان قد لا يغفر
ذو الارث اذ يقرب او اذ يبعد
وكان قد مات اذ اموه
اذ مقتضى الاقرار هذا الالب
فان اقر واحد من ذين
والمنصف للباقي فقط يلزم

كتاب الدعوى

اخباره القاضي بحقه على
والمدعى من ان اقر لا يومر
وذكر قدر دينه وجنسه

سواء دعوى حصة او فصلا
والمدعى عليه شرعا يجبر
تحت ان لا لللب

وان يكن ما يدعى منقولا
 في يده هذا بغير حق
 ان كان خاضرا او اما الغائب
 ومدعى المقار شرعا بذكر
 بانه في يده اطالب
 واليد في المقار بالبرهان
 تثبت لانتفاءه ويكتفي
 من ادعى وشاهد والشهر
 ثم لذي القاضي اذا ما قررا
 فانقر كان شرعا يلزم
 او منكرا يطلب هناك البرهان
 يقضي والا فهو شرعا خلفا
 فان عن اليمين هذا بكل
 قضى ولكن عرضه للحلف
 ولا يمين مثلا وقد قررنا
 في رجعة والنفى في الابل
 وفي النكاح واللعان ثم حد

لكن اذا

لكن اذا اثنان تضمننا
 كاللارب والانتفاق او كالمهر
 ان ينكل التارق اذ يحلف
 وان الاستحلاف في الطلاق
 فيما التناول يلزم المسمى
 ومنكر القصاص شرعا يحلف
 فان يكن تكوله في النفس
 حتى يقرأ او علمه يحلف
 ودية لديمما فتلزم
 والحلف في النقر حقا فقررنا
 وان يقل يميني في المص
 فلا يحلفه ولكن كفت لا
 فان الى الخصم الكفيل لانه
 الى ائتماع على القضا
 وانما الميمان بالله فقط
 مثل الطلاق والعتاق الا
 تحليفه به فتقاضى الرهن

حقا او النكاح ما لا يقتضى
 والعتق بالملك اليمين يجري
 لا قطع فيه والضمان لمرف
 يكون جاريا بالانتفاق
 او نصفه كما اخطت علما
 وليس فيه عندنا يختلف
 فانه يقتضى به بالحاش
 ودون نفس القصاص يعرف
 دون القصاص فيها فليس
 ففي تكوله اذن يعذر
 فليس الاستحلاف شرعا يجري
 بنفسه الى ثلاث احوالا
 وفي الغيب جازت الملازمة
 يكفله كذا بالامانة
 لا غير فانه يخص شططا
 اذا لم حضه في الا
 يرى اليمين بالاله يستحق

من غير ان يقضى هنا ان ينكل
ولا يغلظ فيه بالزمان
لكن باوصاف الاله غلظا
وان بالله الذي قد ارسل
تحلف اليهود والنصران
على النبي والرسول عيسى
بخالق البيران كن مستحلفا
وليس في معيدهم تحليف
ثم على الحاصل تحليف شرع
كالبيع والنكاح والطلاق
يمرل بالرحمان ما يبيحهما
الان والمرأة ليست باينا
عليك والحق من التفسير
ولا يخالف ههنا على العيب
الا اذا يكون ذامرك النظر
كمراة مبنونة اذ تدعى
او مدع لتسعة الجوارى

اما اذا لم يرتفع

عنه فان قضى به لم تقبل
كيوم جمعة ولا المكان
يمينه شرعا كما يوعظا
موسى وقراته عليه انزلا
بمزل الاجل للشبيان
وان تكن مستحلفا بجوبا
والوثني بالله كن مستحلفا
لهم ففي ذاك لهم لشريف
في تكون سبب يكون مما يرتفع
والعصب والتفسير بالطلاق
نكاح او بيع يكون قائما
منك وحق الرد ليس كايما
ايضا على ذاك النسق المصور
بمحو ما بعث اذا الحلف
للمدعي فمند ذاك لم يمتد
عليه انفاق اياه الشافعي
فالمدع عند الشافعي جار

اما اذا لم يرتفع برافع
كسلم عبد على مولا
وانكر المولا فمنده حلفا
من دون عبد كافر او الامة
ثم على المصلح يكون الحلف
ان كان ما ادعى عليه دينيا
وليس موهوبا له ومن شري
ومن فدى يمينه صحيح

فصل في الحالف

اختلف الحلفان في قدر التمس
اقام برهاننا على دعواه
فان اقامنا ههنا الشهادة
او كان الاختلاف بينهما معا
فجاءه الباب اولي بالتمس
لم يرتفع قول الخصم اذا تحالفا
بيد اباليين من اشترى
ويصح القاضى وكل من نكل

فذا عليه الحلف بالترافع
فذا ادعى اعتاقه اياه
انك ما اعتقته ويكتفى
كافرة تكون ذى او مسلمه
من وارث وليس فيه حلف
او كان ما ادعى عليه عينا
كذلك بل على الثبات قرا
منه كما يصح منه الصلح

او المبيع فايما فكل من
فالحكم له ههنا مدعاه
فالحكم ههنا المثبت الريادة
وكل خصم اثبت الذي ادعى
وفي المبيع المشتري وكل من
وليس برهان اذن تحالفا
لانه البادى حيث انكرا
تلزمه الدعوى اذ الحكم انقل

وأن يكن ذلك الاختلاف قد حصل
أو كان في شرط الخيارا مختلفا
وأن يكن بالعيب قد تقدر
ثم ههنا في ثمن تحت التنا
كذلك المبيع كله عن مثل ذلك
أو بوضعه إلا إذا تركا
وأن يكن في بدل الأجر
من قبل قبضها وفيها معا
فهي كبيع قبل قبضه لما
وبعد قبض النفع لا وحلفا
وبعد قبض بعضه تخالفا
وكان في الما من هذا التاجر
وفي متاع البيت حيث اختلفا
فالقول في الصلح للرجال
وفي الذي يصلح للنساء
إلا إذا اكل يكون صايفا
وفي متاع الرجال يصلح

في قبض بعض ثمن أو الأجل
فالقول للمكس من غير خفا
والرد لم يكن لما تقدر
حلف من شري فلا تخالفا
أن كان خارجا كذا إذا أهله
بأي حصة ما تدهككا
أو كان في المنفعة المختار
تخالفا مع الرأى أحصا
كان مبينا مثلا نقدا
متاجر فقط فلا تخالفا
والنسخ في الباقي الذي تخالفا
القول لقوله هو المقرر
أن النكاح قائم أو انتهى
للزوج باليمين في ذال الحال
القول قولها لا اختار
لصالح الأخر أو بإيما
وللنساء قوله المبرج

وواحد من

وواحد من دين حيث ماتا
وقام وارث مقام الغائب
أو كان مملوكا في الحياة

فصل

فمشكل للحج من لافاتا
في غير مشكل بلا تقاوت
للحج والحي مع المسافات

ذو اليد إذا يقول هذا المدي
أو أنه أجره أو رهنا
عليه كان ذائع الخصومة
لأن يقل برقته أو سرقا

فصل

من ذي يد في كماله مطلق
الأداهما الرضا ودو اليد
لكنها التارخ أن نقدر
وأن يبرهن فيه خارجا
وخارجا في النكاح برهنا
أو ارضاء لغيره أو هي لمن
وأي من اثبت فيه سقفا
وأن قصد في غير ذي برهان

حجة خارج الحق حقق
أسبق فهو فيه ذوقايد
في جانب فقط فلا تاييدا
فانه بينهما قصفا
ثم اترا أن لم يورخا ههنا
كان له قصد يقربا فيه إذن
إذا رجا كان بها أحفا
فهي له بموجب البيان

كثيرا اذ ابرهن ذلك الاخر
واي من برهن ان الله قضى
الا اذا ثبت سبقه كما
له على ذي اليد بالنكاح
على الشرا من ذي يد ابرهنا
لكل واحد وان شئت ترك
بعد الفضا ليس لذلك الاخر
ثم الشرا اولى من التصديق
ثم الشرا ومبرها سيات
ان واحد من خارجين برهنا
كلام برهنا فان الربيع
للثاني اما اذا تكون معهما
ثم على المتاج حيث برهنا
ان تلك في ايديهما او واحد
فانه يقضي لشخص وافقا
والسنة ان يشكل ففني نصفين
او خارجا او لا يقضي لذي اليد

يقضي له بحجة تقدر
فبرهن الاخر فالحكم يقضي
بحجة لخارج لن محكما
الا بسبق ظاهر الايضاح
فمنصفه بنصف ما قد عينا
وعند تركه لهذا المشترك
اخذ جميعه اذن في الاخر
والوهب والرهن يقضي موثق
عصب وايداع كذا امثالان
نصف من الدار وذاك عينا
لاول والباقي منها قطعاً
فانما للثاني كانت منهما
مورخا كل له سبباً
او ثالث يكون منهما زايد
سنة لمسا تارخيه وطابقا
ان زايد كل من الاثنين
كما اذا خالف من فاهته

والقول للصبي

والقول للصبي ان معبرا
وهو لذي اليد اذا اقترأ
وذوا يد يستعمل كن بني
ولا يسور ركب الحصان
ومن على البساط او نقلتا
مع واحد وكان مع ذاك الطرف
ومن له الحذوع فوق الحائط
انحابط بما بني نذا الفصل
اما المهادي فليست تثبت
وصاحب البيت من الدار استوي

فصل

والشيء ينشربه او يستودع
كذلك ان يتاجر او يستوهد
ويدعي النكاح او ملك الامه
فيدعي المالك فشرعا يمنع
كذلك في استنكاحها ان يرغب
فالكل منهما مانع ما قدمه

فصل

مبيعة بيعت فجات بالولد
من منده بيعت فالعاه والنسب
لدون سنة شهود في الداد
منه وفسخ البيع من هذا السبب

ورده ما اذ اودى ام الولد
ومثل حكم الموت حكم المفق
وان تله لما يكون اكثرا
ردون عامين من قد اشترى
وان تله لما يكون اكثرا
مصدق ما ثبت وفي ام الولد
ومن بيع من عهده كان ولده
من مشتريه صح منه فالنسب
وان تله مملوكة شراها
فطفله حرو كان غار ما

كما اذا ماتت فقط فذا يرد
وحكم تدبير بغير فرق
من نصف حول من ذبيعتها جرى
مصدق ما ثبت على ما نزل
من قدر عامين وكان من شري
لكن نكاحا فالصلاح يستمر
ثم اذ عاه بعد بيع فذ وجد
ورده ببعه بذلك الست
ثم استحقها الذي اذ عاه
قيمتها اليوم اذ تخاف ما

كتاب الصلح

صح مع الاقرار والاذكار
فاول الاقسام في الاحوال
ففيه شفعة مع الخيار
وافسدت شرعا جملة البدل
ثم اذا استحق كل المدعي
فالمدعي بقدره يرد

ومثل ذلك السكوت في اعتبار
كالبيع ان عن ماله بمال
وكل نوع منه فيه جاري
فيه ومثلا بجملة الاجل
كذا اذا استحق بعض ما ادعي
من ذلك المقتوض ليس له

كذا ان استحق

كذا ان استحق شرعا البدل
والصلح كالاجاز ان بالنفع
فشطره الوقت فان به اقل
والاخر ان ههنا معاوضه
وحق ذال الداع عن يمين
فان على العقار كان الصلح
والمدعي اذا استحق حكمه
كذلك مما يستحق من عوض
وان على بعض من الذي ادعي
الابان يزيد شيئا في البدل
وجا من نفع بمال صلح
وصح عن جنابة في النفس
ان عامدا او مخطيا فذا طلقا
والصلح عن دعوى النكاح حل
والصلح عن دعوى الحدود ممتنع
والصلح بان كالبيع في العقد حصل
وعن دم العمد وبعض الدين

يرجع بما ادعي بقدر ما حصل
كان عن المال حكم الشرعي
بالموت فز ومنهما الصلح بطل
في حق مدعي بلا معاوضة
والرفع للنزاع والظنون
فشفعة وعنه لا يصح
كالصلح في الاقرار بطله
يرجع الى الدعوى بقدر ما حصل
صالح لم يصح صلح او قضا
كذا ابا بر عن الدعوى حصل
كالنفع بالنفع فذا يصح
مادونهما كذا بغير لبس
والرق فالعبد بمال اعتقا
لا حيث تدعي فتيه منع
اما عن التبرير في نوبل شرع
على الوكيل لان منه البدل
كان على موكل في ذين

اذا الفضولي يصلح عقدا
 كذا اذا اضاف حمله الى
 اوان يشتر للعرض او للتقيد
 كذا انه ان يطلق وهذه نقد
 لكن اذا اطلقت وما نقد
 او انه يجب حيث يعلم
 وصححه ببعض حقه فقط
 ولا يصح جعله معاوضه
 فصح عن الف على خمسين
 صح على خمسين من يوف
 صح على الف هنا موجه
 على دنا بغير مع التاجيل
 كالصالح عن الف له موجه
 والصالح عن الف عند ترويه
 وان يقل ادفع غدا خمسين
 من الذي يبقى يرى ان دفع
 لا كالصريح مثل ان اديت

وبذل الصلح بها القهرا
 ما له كمثل عيدي مثلا
 يصح صلح هذه الفقه
 فالصلح في الجميع مما قد نقد
 فالصلح موقوف يجوز ان يرد
 فبذل الصلح يجوز ان يلزم
 من جاست ما علية اخذ ثم خط
 اذ فيه جملة الربا معارضه
 كذا ان عن الف جواد اجراه
 والصلح عن الف على او الوف
 لا يجوز في الفقه ان يجهل
 ويخون من ذلك القليل
 ببدل نصف منها ان يجهل
 بالنصف من الف عند فقته
 منها على انك يا صدر الفقه
 يبرو الى كل دينه رجح
 كذا الى كنت قد يربيت

فان يتلف

وان يقل في السر ان اقرا
 لمخطص مثل ما ان اخذ
 وواحد من ربي الدين اذا
 شريكه اذا ابتاع يقاسمه
 ان وارث بالمال عن عتار
 عن ذمك وعكسه او عا
 بانه يصلح قل السكند
 لكن على التقديرين لا يصح
 الا اذا المعطى يكون الكرا
 وشرطه الدين لهم ان يدخل

كتاب الحدود

عقوبة واجبة مقرره
 يخرج القصاص والتقرير
 وان مما يوجب الحد الزنا
 وطى مكلف بقبيل مشتهاه
 بالملك عن طوع اذا ما يشهد
 بالقتله لا الوطى والجماع
 بالدين الا ان يخط فعدا
 عنه على منوال ما قد سطر
 صالح من نصيبه على كذا
 او يتبع الغريم اذ يلازمه
 اخرج او عرض وبالنضار
 ان عنهما صالح كل حكم
 او لا فلا يضر التفاضل
 باحد التقديرين فيه الصلح
 من خطه من حينه واوف
 في الصلح اذ صوح عنه مبطل

كتاب الحدود

حقا له سبحانه مقدرة
 للعبد ذ او ما لا يقدر
 وان حده الذي يقتلنا
 خال عن الملك وماله اشتهاه
 اربعة في مجلس سيد
 فيثبت الزنا بلا شرا

فبئس الامام منهم ما الزنا
 بمن زنى فان اجابوا الميلة
 وعد لو اسرا كذا في المعلن
 او ان افزار بها في اربعة
 يقبله ثم بعد ذلك ايضا سيل
 يندب هنا تلقينه الرجوع
 وانه من قبل خذ ان رجيع
 فالمحصن الرجم وذا تدعركا
 وكان منه الوصل قدما وقد صدر
 اذ كان بالاحصان كل وصف
 فيبدا او الشهود فالامام
 فان ابى الشهود او ان غابوا
 ركني المقتصد او الامام
 وعمل المجرم ثم كفنا
 والحر غير محض فالجلد
 واذ بسوط ليس فيه عقده
 متقيا الوجه والراس

الا انزل

الا الا انزل ثم كل حد
 ونصفها اذا جحد العبد
 بغير اذن من امام العصر
 وامرأة ثبانا لا تنزع
 وانما جالس حشد
 والجلد والرجم معا تدنفا
 والجلد والنفي اذا ما جحا
 ويرجم المريض اما الجبلد
 وحامل من بعد وضع ترجم
 ويدر الحدود مثل ما ورد
 كشبهة ثالثة في الفعل
 دلالة اذن فلا يجحد
 من وطئه جارية لاهل
 وهي بان قام دليلنا في
 كامة الابن كذا المعنده
 وان اقترهنا بالحرمة
 كذا في صيغة من قبل ما

يجحد قايما بغير مد
 وسيد العبد لا يجحد
 او باب عنه تحفة الامور
 عالم يكن حشوا او فورا يمنع
 والحفر في الجرح بها اسد
 والجلد والنفي كذا ان يجحا
 سياسة فان ذال ان يمفا
 ليعاد برية به يجحد
 وجلدها بعد النفاس يلزم
 بالشبهات للحديث المعتمد
 كظن ما ليس دليل المحل
 من ظن حلا في الذي بعد
 وزوجة وشبهة المحل
 حرمة ذاتها ينال في
 من الكنايات فلن يحده
 كامة ملك له بالشركة
 المشتري يدفعها سالحا

وان تكن جارية لمحرّم
 كذا يوطئ الاجنبية التي
 وان يكن اعني فان الحركة
 لا ما اذا ما قلن ان ترق
 وما على طبيعة حد ولا
 حد ينفذ مسلم تعقفا
 ان كان بالصرح من لفظ الرنا
 ومثله ان قال وهو معصب
 او ليس هذا الاية بسب
 وهو ثانون لكل حد
 ولو عن المكان كان غايبا
 بالحد مقدف كنفذ حيث
 كوالد وان على كذا الولد
 ولا يطالب بسيد الا ولا
 ولا رث والمفقود صلح المال
 وان يقل لغيره ياركني
 غير الولاد حد شرعا فاهم
 على فراسته لضعف الشهادة
 يكفي بها تميزه ما اذ ركه
 عرسك هذه وليس خلف
 في المال والقصاص كالحق سوا
 عن الرنا حر غدا مكلف
 فان ذ اشرا يكون محصنا
 ان لت با بن خاله وهو الاب
 لا ما اذا يقول وهو يعتب
 والعبد نصفها عليه بحري
 مقدف وله هذا اذا طابا بنا
 يفتح في انتكابه ان يثبت
 ايضا وان سفل نذابه حيد
 ابا ينفذ امه ان فعلا
 في حد قدف لم يحرم بحال
 فقال لا بل انت ذاك الثاني

حد او عرس

حد او عرسه اذا استرد
 لان تقل بحية اني بكا
 ومن يكن شاربا للخم
 ومثله ايضا اذا ما اخذ
 جاوا به سكران لا عقل له
 او صاحباه اقرا وشهد
 وشربه يعلم منه طوعا
 والحد في الثبوت والكمية
 اعني ثمانين لكل حد
 مفرقا في ضربه مثل الرنا
 لكن اذا اقرا وان يشهدوا
 ربح بلا الثبوت او اذا رجع
 كما اذا اقرا حال السكر
 وشاهد بالحد ان فقدا ما
 الا بحد القذف والمال ضمن
 وفي تقادم الحد ود طرا
 كذا افلا لمان بل نخذ
 رثيت اذ هدم يكون ذكرا
مصلح حد الشرب
 وان يكن شربا بقدر قطره
 ورجها موجود كذا اذا
 من السبب او بما مثله
 عليه عد لان ذاك فاعقد
 بحد صاحبنا ذاك شرعا
 كمثل حد القذف بالسوية
 والعبد نصفها عليه بحري
 بترع ثوبه كما ثبتنا
 بعد زوال رجها او يوجد
 عن الذي قرفا الحد استع
 او كان مكرها ذاك النكر
 رد اذا كان بعد زعاد ما
 في سرقة لكن من القطع امن
 بحد غير الشرب ان اقرا

ثم زوال رحيه تفتاد
وان تكن غائبة وبالرنا
لكنهم بسرقه ان يشهدوا
وفي الجنايات اذا استجد

فصل التعذيب

وتسفة مع الثلاث غدا
ودونه الرنا ثم الشرب
اقله ثلاثة وصحوا
وقد كف قريبه يعزر
وان يقل لمسلم يا فاسق
من كل ما يكون منه العار
يا ثورا او يا كلب يا خنزير
لكن اذا ما قاله العلوي
ومن بيت الحمد فهو مبدر
لكنما الزوج اذا عازرا

كتاب الشريعة

احد مكلف لغير العشرة
دراهما مضروبة محرره

جيدة مخفية ان كانت
او حفظ حافظ بدون شبهه
كذا ان يشهد بما اثنان
ما هي وكيف اين كان ومتى
فعندها اليقين منه تقطع
ان كل واحد هنا اصحابا
ولو يكون البعوض في الحال
لا قطع في الثانيه اي مثل القصب
وفاسد لسرعة مثل العنب
والحم والنار من فوق الشجر
والله الله كذلك المطرب
او الصبي الحر لو حلى
ودفن لادفن الحساب
والفهم والكلب كذلك العبد
والخلس والنبت وبيت المال
وكل مال كان فيه يشرك
حالا يكون المال او موجلا

ملكا وعمرزا هنا مكانا
فان اقر مرة بالسرقة
ويقال الامام للبيان
من وكم وبيننا واثبتنا
كذا اذا في سرقة اجتمعوا
من الذي قد سر قواضيا
لا الكل اخذ هذا المال
وسمك والقصد ايضا والحش
مماله رطوبة كذا الرطب
والزروع لم يحصد فذا لا يعذر
من الشراب والصليب الذهب
ومصحف ايضا وان حلى
والباب للمسجد كالكتاب
اعني الكبير ليس فيه حد
والتمت وخيانة الاموال
كذا يمثل حقه ان يفتك
لانه يحقه تاولا

وان يزد لا ما اذا سرقا
 كذا لا قطع بما به قطع
 ولا بمال محرم ذي رحم
 والزوج والمرء ولا من سيد
 وزوج مولاه من مكاتب
 والدة اربالا دن اذا ما دخل
 ولا من الخانوت للتجار
 كذا من الدار اذا ما اخرج
 كذا ان بالتفتب تدخل اليد
 من خارج كذا سارق الجمل
 لكن عليه ربه ان ناما
 لكن بشق الجمل شرعا يقطع
 كذا ان في مقصورة من قمار
 لصفيها كذا كذا ومقصورة
 كذا ان في الصدوق اذا خال
 كذا ان يسرق ويورث
 كذا على الخارج حيث حمله

قطع يمين

قطع يمين سارق من رتبه
 وكالما لا قطع كمن عثرا
 مع جسمها او اذ يقول تقطع
 والقطع حيث الخصم كان المالك
 كمن مودع ومثل غاصب
 ولو اقر العبد فبها يقطع
 وبعد قطع ان يكن مستملا
 وقال في المنيعة للامام
 لسعيه في الارض بالفساد

فصل قطع الطريق

و قطع معصوم على من قد عصم
 فقتل اخذ المال والقتل معا
 وبعد اخذ المال ان اصابا
 فبذره والرجل من خلاف
 وقتله حد الدنيا ان قتل
 والاخذ والقتل معا فالقطع
 او قتله به اذا ان يصلبا

جزاؤه من محكم النص علم
 ان يؤخذ الجبس للبيبا يردعا
 كل من الذي جنى نصابا
 فطعمها شرعا بلا اختلاف
 من دون اخذ المال هذا ان حمل
 والتل او صلب فضاء الشرع
 وبع بطنه بريح اوجب

كأن موت فالاحام خيرا
والجرح لا غير فان شأ وقود
والجرح والاخذ اذا ما ينقل

كتاب الجهاد

بين الثلاث مثلا فذقوا
لصاحب الحق بذال شرع وره
فالقطع والهدم جرح يحصل

فرض كفاية على العباد
شرعا عن الباقي بهذا يضبط
صبي او عبد ومقعد فلا
لجرحهم عن الجهاد حكا
فرض عين لازم محاسن
ولو بلا اذن هناك العبد
في ولم يكره اذا ما يفقد
ذعاهم فان ابوا الكفر
فما التاهم يقينا يحصل
فان ابوا عنها فحقا هوربوا
دعوة الاسلام فلم يسوع
ففسد الزرع ونقطع الشجر
ومثله للنهي في المنقول

بالنص بداء طاعة الجهاد
فان يقيم البعض هذا يسقط
اولا فكل اشرا الا على
وامرأة واقطع واعني
لكن على نفر لنا ان يجهتوا
للمرأة الخروج كي يودي
ويكره الجعل اذا ما يوجد
ثم الى الاسلام بعد الحصر
ذعاهم جزية ان يقبلوا
كذا علمهم ما عليهم ان يوجب
ولا تقتاتل من له لم يبلغ
وحربنا ما لهم به ضرر
من غير ما غدر ولا غلول

وغير ذى

وغير ذى التكليف فيه اوردا
والشيخ فانيا كذا كذا الا هي
الا الذي عد للمقاتلة
او كان ذامال بحسبهم به
وقتل به اياه الكافرا
ومصحف ومراة كن يصحبا
وصولحو اذا يكون الصلح
وجان بالمال اذا ما يقتدر
والمال في الصلح فشرعا يصرف
لكننا للمرجع حيث ننزل
وبنده الصلح لهم لن يمنعا
وقوتلو شرعا اذا ما خانوا
وصولح المرتد والباغي بلا
ولا تباع الة الكفاح
منهم ولو من بعد صلح انفق
وصح في الشرع اما ان الحدر
ينبذ مع التاديب لاذى لاسر

نهي عن القتل كن قد اقمدا
ومراة للنهي عنه حتما
او كان داراي لدي النازله
او كان ذاملك احل حربه
ما جاز بل اذا يقتل جاهرا
في المجلس ان يحق هنا ان يملنا
خيرا والا فهو لا يصح
اليه والا فهو ليس يقتدر
على الذي في جزية سيصرف
بدارهم غنيمة ذاميجل
ان كان بذال صلح حقا انما
من قبل نبذ وابند ارمانوا
مال ولا يرد ما تحت صلا
كالخيل والحديد والسلاح
لانه لهم كالمسد
وحرة وان يكن ذامشر
او تاجر ثم ولا ذى الكفر

ولا امان من يكون اسلما
والعبد مجبور كذا ذوالصبا
ولم يهاجر نحونا سئلما
كذا الجنون في الصحيح مذهبا

فصل العفم

ان يفتح الامام صلحا بلده
وارضها تبقى على الملكية
فتوا وعنوة فالامام
فان يشا تخليصها ويبسها
وان يشا لاهلها اقرا
بحرية الروس والخراج
وان يشا لفيهم نفاهم
بوضعه للخراج لو كفارا
فانه في شاكهم بخير
هذا او تركه لصرا حرا را
الامن ارتد ومشركي العرب
وممنهم جسد كالفدا
كعقوبة امة اذا انقل
وتم قسم معتم بل بوسع

يعمل بخواه كذا من بعده
لهم وان بقوة تشكبه
فيها اختيار واحد الاحكام
تقسيمها يفعل فذي ملك انا
تفضلا فكان كل حرا
على اراضيهم للاحتياج
وانزل البلدة من سواهم
كانوا كذا الجزية والاسارى
في القتل واسترقاقهم والافروا
ودمة لنا اذا انا اختارا
فالسيف او اسلامهم حكم وجب
وجدهم ايضا الى اعدا
شق فلا يجوز هذا القفل
فما لقتله هنا في شرع

والرد مثل الحق

والرد مثل لا حق من المدة
لا ان ميت ثم ولا التوقي فلم
وقسط من مات هنا في نورث
والدمن كالطعام حلثه
كذلك الاحطاب والسلاح
وتم من يصير مسلما سلم
كذلك المال الذي كان معه
لرجل سقيم كذا اسمان
بوقت ما جاوتر نفس الدرب
والخسب للمساكين واليتيم
خص الفقير من دوى القرى على
وحسن الذي لدارهم دخل
من عراون او غير متقه
وجوزوا التفتيل للامام
مثل الذي مع القتل من سلب

ثم كما مقاتل كما يمد
يكن مقاتلا بعد كالمدم
لا من عليه الموت ثم يجرث
عند احتياجه بغير قسمه
لا بعد اخراج ولا يباح
نفسا وطعلا فهو خفاق
او عند معصوم يكون اوده
لفارس في احكم هذا الشأن
معتمرا في شموله الحرب
وابن السيل ثم بالتقديم
جميعهم دون الغنى فهو لا
اذا اغار لا اذ املد احصل
فلم يجر تخليسه في الشرع
نقلا يريده على الترمام
وكالذي في رجه او في القتب

فصل الاستيلاء

وسبى اهل الحرب اهل الذمة
من دارنا لملك فيه ثمة

وسبي اهل الحرب اهل الحرب
 كذا اذا استولوا على الاحوال
 ولو يكون المال عبدا مؤمنا
 والعبد ابقا اليهم دخل
 ولا مكاتب ولا ام الولد
 ثم عليهم اذا استولوا
 كما لهم كانوا بالملك
 لكنهم ان يعلوا علينا
 اذا علينا فالذي منا وجد
 فالأخذ عينا قيل القسمة
 والأخذ بالاثان قد تقررا
 وتاخر اذا اشترى منهم اذن
 وبالمتاع العبد حيثما اتفق
 منهم لتأخر فقد العبد
 وعندهم في دارهم ان اسلموا
 يعتق كما اذا علمهم نكاح
 متاسر هنا اذا انا ادخله

يستبع الملك كما في التلب
 لنا وحرز وابتد الخال
 ومثله مملوكة لا حوزنا
 وان يكن في فترهم هذا حصل
 ولا مدبر فكما حرر بعد
 بشرط ان يخرجهم لدينا
 وما لهم لنا بفير شك
 ويأخذوا المال الذي لنا
 في الناموس ماله الذي فقد
 لا بعد هذا فخذ بالقسمة
 ان تأخر او الناموس شري
 يلحظه المالك لكن بالتمن
 اللهم ثم شراهم اتفق
 لا غير مجانا هنا يرد
 فجاونا من دامتنا
 كما العبد مسلمانا كافر
 لدارهم والعق لا ولا له

فضل الشغل

فصل الثاني

وانه من بالامان يدخل
 من كان سلبا وحريرا فلا
 وما لهم ثم ولا للمال
 متاسر اذ انه دول الحرب
 وبعده جافليس يفضي
 ان كان كل منهما اذ حرب
 في دارنا الحوزان يمكنا
 ان انت عندنا فقيم عامنا
 فان بقم حولا فليس يرجع
 وكلما الصلح عليه قد وقع

لغير داره فشرعا يشتر
 لتأخر هنا فترض الى
 فالشرط مرعي بكل حال
 او عكسه ومثل في الغصب
 لواحد من دين شرعا ايضا
 متاسرنا جافليس يفضي
 حولا بل قيل له وبيننا
 نضع عليك جريرة تمامنا
 اذ اصادره ميا فشرعا يمنع
 من جريرة تعبير قد امتنع

فصل الحزبية

والله ان اعطى الامام النصرا
 املاكم فجزية تقدر
 على الجوس كذا الله الوثن
 في كل عام جزية ثمانية
 كذا اعلى الاوسط نصفها يجب

عليهم فهو اذا افرا
 على كذا في كذا التقدير
 الكعج ثم اذ اعلى الفنى
 واربعون هو هادي جاريه
 وربعها على فقير مكاتب

لا غابده الا وثان اذن العرب
 في لنا ومثله المخذ
 كذا الله لم يقبل سوى الاسلام
 ولا على الراهبان لم يحتلط
 ولا على الصبي والمملوك
 ان لم يكن ملكا ولا اعمى
 ونسقط الجزية بالاسلام
 وعنده في الجزية التداخل
 وخالهم احداث تبعة ولا
 في دارنا لكن يعادها انهم
 ثم اذ الذمى ان اشترى
 لها من المسلم ان بالمصر
 الا اذا الشري منهم يكثر
 وانه في رية مسير
 في سرجه ومثل ذلك المركب
 كلا ولا يمسك بالاسلح
 ويركب السرج من الاكاف

وميزت في

وميزت في الطرف والحمام
 ثم على دورهم لم
 وانه بدارهم ان لحقا
 كما اذ استولى على مكان
 وضار كما لم تده اما ان اسر
 بحرية ثم اباهها اوزق
 بقتل مسلم كذا ان شتما
 صلى عليه الله ثم سلمنا
 ثم الذي يوحده منهم يصرف
 كسده ثمر اوينا فنظرو
 للعلماء في والقضاة
 كذا ان نراهم بقتل يكتفي
 وان يمت في نصف حول منهم

فصل الموقد

مع كشف شجرة له ان تعرض
 بالحلبس اياما ثلاثة ولا
 يقتل او عما اليه انتقلا
 ذوردة عليه الاسلام عرض
 لكنه يمدل حيث استمهل
 فان يئب عما سوى الاسلام لا

وميزت في

فان اي يقتل ولكن كرها
 ومملكه عن ماله يزول
 ان عاد للاسلام امل ان قتل
 ثريه حكم فالمدبر
 ودينه الذي عليه اجملا
 والكسب في اسلامه للوارث
 وكسبه في ردة يعتبر
 بانه يقضي من الذكوب
 وباطل نكاحه والذبح
 لكن خلافة كذا استيلاءه
 والبيع كالمعاملات يوقف
 فانه بعد اذا ما اسالما
 وان يكن بدار حرب محققا
 او ان يمت كذا اذا ما يقتل
 فان اتى من قبل حكم مسالما
 فعندها الولي شرعا ضنا
 وان اتى من بعده وماله
 من قبل عرض قتله ثم رها
 في المشرع موثوقا له يروى
 او مات اولد احم ان يترك
 كام مولوداة يحسب
 يحل ان كان كيت ثري لا
 ان مسالما يحسب على التوارث
 فيا ودين كل حال قرر وا
 في ذلك الحال هذا الحكم
 وارثه ايضا فلا يصح
 مع ولا يبطله ارتداد
 الى اجملا الحال الحيث يوقف
 يعز منه كما تقدم
 ووقع الحكم به محققا
 لم يقد الكل ولكن يبطل
 صار كسب حصص ما ارتداد اقد
 ما كان بالاثلاف فيه فذبحي
 مع وارث فانه يناله

وردة عن

وردة من احد الزوجين
 والحبس في مرتدة قد شرعا
 من غير ان تقتل لكن من قتل
 رصح من مرتدة بضرف
 اما اليهودي اذا انتصر ا
 وصح اسلام صبي يعقل
 اذا ابى للاسلام لكن يجبر

فصل في بقاء

ان خرجوا عن طاعة الامام
 شتمتهم عسا هم ان يرجعوا
 قتالهم بعد هذا يشرع
 تتبعه لكن هذا حيثما
 عازا الى وقت صلاح حالهم
 سلاحهم وخيلهم فتقتل
 لمصية الاسلام ثم الدار
 حقيقة قاربه ان يمتنعا
 مثاله لاشي فيه يقتل
 قوم على شريعة الاسلام
 فاشاند عوهم وترفع
 فاهم تخيروا والحبس
 فتقتل الجريح والمنهزما
 كان لهم جمع وحبس ما لهم
 وجان عند حاجة لتقتل
 من غير ان يسبي لهم دنار
 وقتل باغ عاد لا ان ادعي
 كالعكس والباغي اذا ما يقتل

كتاب الجنائيات

القتل أنواع فمنه العمد وما جرى مجراه ثم بالسب فالعمد ضربان بما يفرق كذا المحدث ولو من الخب والاثم والقصاص لا الكفار والعفو من وليه والصلح وقربة بغير ما قد ذكرنا مثل العصا والحجر الصغير وحكمه الاثم مع الكفار وهي على غافلة تعد والخطا المذكور في اوقات اصاب انسان واما فقد ما جرى مجراه كالذي اقلب حكمها كطارة مع اليه وقتله نسبيا كالمهلك فدية لا غيرها الذي وجب وشبهه وخطا بعد ذي خمسة كل لهم حكم وجب اجزاه فصد اكثار بحرق او حجر او فضة او من ذهب فيه فلبت عندنا مختار جان فكل منهما باصح فصد انشبه العمد فيما نرا ويده والحجر الكبير ودية غليظة مختارة والشيء فيما دون نفس عمدا فعلا كرمي عرض ورمي كرمي مسلم بظن صدق في نفسه فمات زيدا بالخط ايضا عليها اذ هي الموديه بحقرة اليين بغير ملك لا ارث في قتل سوى ما بالسب

بابنا

باب ما يوجب القود وما لا يوجبه

اذا يكون قاتلا مكلفا بعمية الدم هنامويدا وبشمة الولاد ثم ترتفع فالحر بالحر والعبد كما لا واحد من ديني بالمساق وبالصبي بالغ ومن عقل كذا كذا بالاعني صحيح بقتل بامراة كذا كذا فخرج قاتلا وسيد بعبد كذا ولا وان يكن مكات قد قتل وارث وسيد له معا وان يرت على ابيه القود وما بغير السيف يستحق القود وجاز ان يستوفي الكبير وقتل مسلم بظن مشركا يلزمه كفارة مع الديك

كذا القاتل ان يكن متصفا من حيث من لقتله فخذ فالملك والقصاص بعد ما شرقتل بالدمي شرعا مسلما بلذ امثلة لا مرسين بذى الجنون حيثما له قتل وزمن وناقض والرجل باصله لا عكسه وان علا بعد فرعه فذال ان يقتل فمات عن مال يوفى المذلا فقتل قاتله لن يشرعا يسقط اذا احتزله تاكدا كما به نص الحديث قد ورد من قبلنا ان يكبر الصغير اذا التقى صفاهما معتركا ان خطا في القصد كان مريه

ولو قتل المجرم لا ولي له
 كذا من الامام جازا الصلح
 ومن يفعل نفسه فله عاقبة
 مع رجل كان هاتك الدية
 والدم من مكلف شرعا هدر
 كذا القضا لكنا اذ كثر
 وان سوي مكلف كذا انفل
 وقيمة تكون في قتل الجمل
 والخران يغلب على رب الجمل
 بان هذا اذا صد ان يقتله

باب القود فيها دون النفس

والشرط فيما دونها المماثلة
 فعند هاتكان وجوب القود
 من متصل وبارب والا ذنا
 وحفظنا في كل شجة متى
 وضارب العين اذا ازالا
 جزاوه بجمل قطن رطب
 فلامام قتل شخص قتله
 لا العفو فهو منه لا يصح
 واسد وحية اشتركا
 يلزم ذلك رجلا في الاقضية
 اذ اعلى المسلم سيفه شهر
 في المصر بالنهار اذ لا يهدر
 فدية في مال من له قتل
 اذ اغلبه صال او اذا حمل
 فبين عليه بالسلاح قد دخل
 فقتله شرعا هاتنا يحل له

لم يكره

ثم براءة تكون خامسة
 ولا يقام حيث عين تقتلع
 والعظم الا التين ليس بالقود
 فليس من فيه من سدد
 ولم يكن ما بين انثى والذكر
 كالحرق العبد كذا العبدان
 وان يدان نصف ساعد قطع
 كذا في جافية اذ تبرا
 ولا قصاص في اللسان والذكر
 او كان راح التاج جرم الكبر
 من كان مجنيا عليه في القود
 وشرعا القصاص حق الوارث
 كسائر الاموال ليس ليس
 ويسقط القصاص موت من قتل
 وصلى ثم اذن للمات
 والجمع بالفرد كذا ان العكس
 فان وجد واحد منهم حضر
 فويل منه عينه الماوية
 اذ لا ساواة اذ فمنع
 فيه كما الحق بهذا اذ ورد
 والقلم فيه القلم شرعا قود
 في طرف اصلا قصاص بعينه
 ومسلم وكافر سيات
 ولا قصاص فيه اذ قد امتنع
 وان مرت يقتض ليس تدرا
 الا ما فوق الختان ان يذرا
 من راس مشجوع شرعا خيرا
 وكامل الارض بذا الشرع ورد
 كدية تجرى على التوارث
 فالزوج يستحقها والمرس
 وعفو بعض الاوليا ان حصل
 حصة منها بالاستحقاق
 القتل لازم بغير ليس
 يقتل والباقي ليس بعينه

من قتل من كان مسلما بالبدن
 من قتل من كان يوحدهم

وإن يد يقطر بها الثنا
 والعبد بالمقاص ان افرا
 بسمه لهما عهد ان نفذ
 في اول وكان في الثاني اليه
 وان عن القطع غفا لكن هلك
 وان عن القطع وما قد يحمل
 في العهد لا شيء به ويمتد
 ثم المقصا من ثابت للوارث
 وليس بعض الوارثين خصما
 فاذا يبرهن ان لغيره غايب
 يعيدها من غاب حتما خضر
 ولورماه مسلما فارتدا
 من انه يديه حيث المصير
 اختلاف اليهود في المكان
 لكن يدي يقول ليس بسلام
 يقتض ان يهلك يجرح كانا
 او يضره ان ان يريدا قد جرح

حتى فقي الحب

حتى فقي الحب فخصا القود
 يكون لازما اذا عهد اقصد
 فصل لدية
 وانما شرعا يكون ما بذل
 والارث للذي يمين
 وانما من ذمب مقدره
 كذا من لجمال مقدار الما به
 وهي من التبرهم الموصية
 وهذه في بسمه عهد تقسم
 بنت المخاض والبلون جده
 وانما في خطأ وما جرى
 اربعة وابن المخاض الخمس
 في هذه الثلاثة الكفار
 ثم الدييات في النكاح النصف
 في النفس ان كانت دون النفس
 ودية الدمي مثل المسلم
 ومارن الانف كذلك الذكر
 والحس بالسمع وشتم او بصر

عن قتل نفس للمولى من بدل
 لما يكون دون نفس يمين
 بالغدينا رهننا محسور
 لا غير عند المقتدى صدر الفقه
 عشرة الاف غدت فضيه
 اربعا اذا تقليبها محسور
 وحقة قصته الشرعة
 محراه اخماس فما قردا
 فتمت الاخماس ليس ليس
 كما اتفق محكم العباد
 من الرجال ليس فيه خلف
 فانها النصف ليس ليس
 من غير فرق فيما فليعلم
 كذا ان طافوا الختان اذ نذر
 والذوق والعقل كمنس يمين

ولحمة وشعر رأس حلقا
 وفي لسان يمنع النطق وفي
 وكلها فوت بالأتلاف
 كذا ان يزل من الجبال
 فدية تكون مثل النفس
 وكل ما يكون من اثنين
 فدية كاملة والنصف
 كذا في اعشار عجب
 في اثنين منها قدر نصف الكلمة
 وعشرها في كل اصبع عدا
 ودالك غير مفصل الا بالتمام
 ومثله السن ونصف الفرس
 وتقع عضوان يزل كالصلب
 فدية العصور ذاكما الشلل
فصل الشجاج
 ولاقصا من الشجاج عدا
 لاخطا ونصف عشر لرحه

موضحة ذان تكن تعمد
 من دية وعشرها في الهاشمة

وقد روي

وقد روي كان في المنقلة
 وثلاثها في امه وجايضه
 كذا في ثلاثها اذا ما شقذ
 من التي اصبحت تسمى الدامه
 حارصة لاحمة ودامه
 في حكمها اذا كان حكم الكل
 يقوم المستحوج كذا في الاثر
 فتدبر ما بينهما تفاوتا
 فان في اصابع اليد التي
 اذا كانت بنصف الساعد
 ونصف ساعده الحكومة
 ولم يكن شي يقطع الكف
 وان في عين الصبي والذكر
 حكومة العدل اذا لم يعلم
 من الصبي هي ما على النظر
 وزايد الاصبغ والحكومة
 والحكم في موضحة ان يدخل

فتقل العظم بان تحوله
 فالحكم واحد ولا يخالفه
 جايضة ثم نهما ما يورد
 كذا في السحاق ثم الباضه
 فقد مله مسامحه
 حكومة العدل وذي بالنقل
 عبد كذا به وبعد يعتبر
 من دية حكومة العدل التي
 بالكف او سواء نصف اليه
 فالنصف منها في اصابع اليد
 وانما كما مضى معلومه
 ان من اصابع يد الكف
 منه كذا اللسان منه يعتبر
 صحتها بما يدل فاعلم
 ونطقه كذا ان تحريك الذكر
 ايضا به لازمة محنومه
 ان من لها في دية ان حصلا

منها ذهاب العقل لا كذا البصر
 كالعقل والعقل بها اذا يذهب
 كقطع اصبع فثقلت اخرى
 سايرها او ثلث من ذلك اليد
 والجرح قبل البرء لا يفتاد
 وعمد محنون كذا الصبي
 فدية تلزمها من غيرها
 وضارب لبطن انثى ان ضرب
 بذلك غرة وذي جسمه
 وهو على عاقلة الذي ضرب
 وحيث ان الفت فمات تلزم
 ودية وغرة ان ميتا
 ودية الام فقط ان ماتت
 وحيث ان انت فتلقى
 وبعض خلقه فكالتام
 ثم الذي من الجنين او جيا
 ونصف عشرين فيمنع

والسمع والنطق فليس يعتبر
 فماله من فضايل وجب
 او مفضل اعلى فثقل فترا
 فليس في جميع ذلك القود
 اذ قبل لا يتضح المراد
 فخطا حكمها سوى
 كفارة وارثه لم يجزها
 فالقت الجنين ميتا وجب
 دراهم قدرها من براءة
 تكون ذاعليه ذالك وجب
 على الكمال دية عظم
 الفت فماتت بالحديث اثبتا
 فالقت الميت حين فانت
 حيا فماتت مستنيين الخاق
 فيما ذكرناه من الاحكام
 لو ارت له سوى من ضربا
 في امة الفت جنيتهما الذكر

وعشرين

وعشرين قيمة له ان كانا
 من غير مولاهما اذا كانا
 من سيد لها او المضرور
 وميتا ان اسقطت لعقدها
 لغرة هنانودي العاقلة
 الا اقاما الزوج فيه ياذن

فصل من احدث في الطريق

ان في طريق عامة مكانا
 او حرصا ان كان لا يضر
 وان يختص فلا يجوز
 فمن تمت بوقع هذا فالديه
 كذا في الطريق ان يلقوا الحجر
 وكل ما يتلف من بهيمة
 هذا اذا لم ياذن الامام
 وان تمت بالقم وسط البئر
 وكذا من ذبحها بطل ان مالا
 ان مسلم للنقض كان طالبا

جنيتهما انثى قد استباننا
 وغير مضرور بحيث باننا
 لغرة بحكمها المذكور
 بفعلها او بالذواد الولوا
 في سنة تكون هذي كاملا
 فانما ياذن ان ليست تضمن
 احدثه كيف او دكانا
 حار ونقصه لمن يمر
 الا اذا شريكه تجسير
 عاقلة البالي لها موديه
 ومثله البير اذ ابره حفر
 يضمته بماله من قسمة
 به فذا الحكم اذن يقاتم
 او حووه فلا ضمان يجزى
 الى الطريق العام حتما مالا
 ذمي ايضا او مكاتبا

ممن يكون ما لك للنقض
 عليه والوصي والمكاتب
 ان هو لم ينقض وان عاقله
 هذا اذا من نقضه ممكنا
 لا بايع قد باع بعد ما طلب
 او مودع او ساكن او مرتين
 والكل غير مالك للنقض
 وان ميل لدار جارك كان له
 يصح منه مثله ان ابراه
 وان بنى الجدار بدار ما يلا
 وينقض حائط خمسة طلب
 شخصه فحكمه خمس البية
 والفرد من ثلاثة ان حفر
 من دية ثلثين قدر حاجتي
فصل ضمان الراكب
 وراكب بهيمة او متلف
 بغير نفعها برجل او ذئب
 كراهن او ابل طفل ينقض
 وكل عبد تاجر ومكاتب
 تضمن فيه النفس فانهم حاصله
 في مدة نقضها وقد امكنا
 منه انتقاصه وبعد حرب
 ومثله مستاجر فيما ضمن
 فليس بالضمان فيه ينقض
 ان يطلب لنقض حيث اجله
 من حكم ما يجني عليه اجزاه
 فطلقا كان الضمان خلاصا
 من واحد منهم وبعد عطي
 عاقلة له هناموديه
 في دارهم يبرأ عليه قبرا
 ومثله ان حاربها بما يتي

اذا تسير او اذا لما توقف
 او اذا نصيب بالصغير من حجر
 اذ في الكبير لا حترار ممكن
 وسابق وقايد كراكب
 بل يلزم الراكب بالابطاء
 وفارسان باصطدام مائتا
 كل على عاقلة للاخر
 والكلب في الفور اذا اصاب
 لا طيره ومثله النمل انقلبت
 وراكب وناحصر ان كانا
 عليه حرك ركب لا يباخذ
 وفقاعين الشاة فيه يعتبر
 فربح قيمة كذا الحال
فصل جنابة العبد
 والمضطر ان يجني على العبد
 الا اذا اوليه والمولى
 وان عفى وليه وليس له
 للرقبة والبؤلة يتاثل
 عينا وماله الكبير يعتبر
 من اجل ذلك فيه شرعا يضمن
 وفيما التكفير غير واجب
 ويحرم الارث مع الايصاء
 او ما تيان حيث كل فاتا
 دينة في قولنا المحرر
 بسوقه فيه الضمان يعرف
 من دابة فاضمانه ثبتت
 فمنا حصر قد اوجوا الضمانا
 وان يكن بالادن هذا يضمن
 ضمان نقضان ولا كذا البقر
 والخيول والخيول والبغال
 فانه ينقض وهو مد
 نضالها نصح وهو الاول
 بذلك استرقاقه في الجبله

وان علي حادون بها فالعمد
وان مولاه محيرها
فكان ملكا للولي فعدا
لكن في الاستيلاء مولى جاربه
كسعه العبد كذا ان دبره
ان كان لا علم له بما جنى
من ارش او من قيمة لان علم
كخطا في حكمه لم يد
فان يشايد فوده عائد حتى
بالارث كل بالحلول فيدا
مع جملة يكون هذي جانبه
او ان يرب ومثله ان حرره
فقدنا الاقل شرعنا
فالارث لا يرد ما له شرعنا عدم

فصل

وقائل عبد كذا الجارية
فان يكن بقدر ما للحد
فتقص قدر عشرة بحسبهم
وما يكون في ديات الحر
ففي يد العبد يكون النصف
وفقا يعني عبده في الشرع
فيه الى الجاني واخذ قيمته
من غير اخذ نقصه وقال لا
عيلة قيمة بدين جارية
او حرة من الديات يحرق
ولا لذاتي العقب اذ ينتم
مقدر في قيمة ذاجبري
من قيمة له وليس خلف
يحبر السيد بين الدفع
وبين ان يسكه في قبضته
ياخذ منه النقص لا محالا

فصل

مدبر او اقوام الولد

مدبر او اقوام الولد
فلنم يحرك كذا لا شيء على
لكنا الاقل مولى ضمنا
مدبر حتى ومولاه دفع
كان الولي ثانيا مشاركا
قضا او في مولى يبيع
وغاصل المصبي ان يبت
ذ الجاءة فلا ضمان يرف
من يعقل الفاص فيه ضمنا
بقتله عبد الدية يودع
ضمانه لكن بلا ابداع
بما جناه مخطيا شرعا يرد
كل ولو من بعد عتق خلا
من ارش او من قيمة ان يرها
قيمة ثم جنى رسا ارتدع
لاول ان دفعه لذل كما
او الولي او ولي فليشرع
لديه بالحي كذا ان يفت
لكن به شرحية اذ يتلف
ديته كما الصواب حتى
والمال ان يودع لديه يبيع
ضمانه يكون بالاجماع

فصل

ضمت به جرح يكون او اثر
من اذنه او عينه بعض الدم
من كان قاتلا له كالاكثر
ثم ادعى وليه القتل على
شهود فيها يد عليه حلفا
من ضرب او حق كذا اذا ظهر
يوجد في محلة لم يعلم
او نصفه مع راسه ان يظهر
جميعهم او بعضهم فقط ولا
حسبون حرامهم مكلفا

بأن الله ما قتلته أيضا ولا
يختارهم وليه وإنما على
ثم طي جميع أهلها إليه
كذلك فردا منهم ان عينا
لكن بما ان لم يجد حسينا
وان لليمين حبس من نكل
وليس في ميت اذا اتقى الاثر
من فيه او من انته او من الذكر
ثم الجئين بعد كالكبير
لكن على مهمة ان يوجد
كفايد لها كذا الراكب
هنا على لا فرق حيث يسمع
وان يكن بدار زيد تقصم
لكن بدار نفسه ان يوجد
ان كانت الدار له باليهنه
لكنها كاشافعي قال لا
واهلكه خطة عليهم قرا

لكن ابو يوسف فيه قال لا
وقال في السكان والملاك
وهو اذا كان بيت مشترك
وانه في الغلة حيث كانا
وهي على اهل محل يرى
والسوق ملوكا على السكان
اخذ عنده كذا له عن محمد
وان يكن في السجى او في الجامع
ديته تلزم بيت المال
لكن في المحررات يظهر
وان يكن في مزرعة
واستخلف الذي يقول قد حصل
بابه ما قتلته كلا ولا
وفي محلة اذا ما يوجد
بقتل من سواهم او من هم
واشان لا سواها اذا كانا
من دين يقتولان فيقه يدي

يشترك الجميع لا محالة
عليهم كانت تبالا شراك
على الروس لا بقدر ممالك
تلزم ما لكبه والسكان
بمسجد لها كما قد قرا
عند ان يوسف لا النعمان
كانت على ما لكه ان يوجد
والسوق غير الملك او في الشارع
من غير قسامة بحال
بالبعد عن عمانة ذابدر
بمدر لا ان كان في الصغير
ذا القتل من زيدون قد قتل
عرفت فيه غير زيد قاتلا
مجاز من سكانها ان يشهدوا
اذ كلهم خصم هذا يستأمن
في الدار والفرق بها ان ياتوا
عند ان يوسف لا محمد

بقدرية لمراة ان يوجد لها قسامة وعاقلة

فصل المعاقلة

وانما عساكر الديوان
ان منهم اولاد الحى القاتل
طراهم ثلاثة او اربعة
والحى ان لم يتسع لها وجب
ادنى من الاحياء الاقرب
ثم الذي يبقى على الذى حتى
اما العبد معتق فالعاقلة
كذلك المولى وحده هنا
واعندروا فى الحى التناصر
وحيث لا عقل فبيد المال
وما يقتل شرعا فحتم
او ما باقرار له تكذب
لشبهة كذا ان عدا قتل
وما جنى العبد وما كان هنا

كتاب الاكرام

ذاحله العبد

ذاحله العبد على فعلها
لا اختيار بل قد يفسد
اهلية المكرم حينا اصلا
والشرط فيه قدرة للحامل
ابقاعه وما به قد خوف
فالجلى المفسد او موجبا
وكونه مما عليه اكرها
لنفسه او حق من سواه
وانعقدت تصرفات المكرم
كالبيع والشراف والايثار
فان تشايبطه او اجازا
فيملكه المقتضى من قد اشترى
موديا فتمته وقيل لم
وحرى بالمحلى شرب الخمر
ان كان لا يفعلها ويصير
فانه بالصبر فيه يوجر
ورحوا بمحلى ان يظهر

كان رضا العبد بفعل معدما
حينا وحيا لا وليس تقصد
اذ كان الخطا بغير عا اهلا
سلطنا او اوصا وخوفنا
للفنر او للمصنوع كان خلتا
نقد الرضا كالحبس وان يضربا
مستقابلا لحق وجب
او حق شرع الله جل الله
بالقول ان يلجى او غيره
والصلح والابرار والاقرار
وكل ذلك شرعا منه جازا
فصح ان يفتق كذا ان دبرا
ان طايما بقبض او يسلم
وحوه كذا ان هذا الامر
ياثم لا فى الكفر حيث يجبر
كما عن الحب الكرام يوش
كفر اذا الايمان حقا انمرا

كراهية وحض مال المسلم
لا قتله وان فيه الحاملا
والمكره النكاح والطلاق
ثم على الحامل شرعا يرجع
رجوعه ان لم يطأها النصف
والنذر والايلا واليمين
ورجعة نفذه الاحكام
لكن على الاسلام جيثا رجع
وما بالاكراه تصح رده
لاحد بالزنا اذا الاكراه

كتاب

وان منع نفاذ القول
وسب الحجر الجون والمفر
فان هم بالمفعل الا اتلفوا
فالعبد ان اقر ليس بنقد
بحق نفسه فان بالمال
بل بعد عتقه وليس بممل
في الشرع لا منع نفاذ الفعل
والرق والقول اذن لا يعتد
كان عليهم الضمان يعرف
في حق مولاه بل يعتد
اقر لا يطلب ذاق الحال
في الحد والمصاص بل يحل

وجاز شرعا منه

وجاز شرعا منه ان يخلق
كلا ولا الاعتاق والقرار
والجاهل الطيب كالمكاري
كذلك مقت حاجن فيمنع
والدين كالفسق فليس فيه
والطفل ان غير رشيد يبيع
لكن من السبلن اذا بلغا
تسليمه من بعده ولو بلا
منه بماله تصرف نقد
ويحس المديون للديف
ولو قضى القاضى الذي عليه
ان كان جلي دينه والمال
كبيعه الدرهم للدينار
وبيعه المروطن ليس شرع
افلس والذي شري من عرض
من بايع كان على السواء

فصل البلوغ

لامنهما فلم يحزن خلقا
فما الهذي منهما اعتباري
ان مفلسا بخر للاضرار
فالصرا العميم شرعا يدفع
حجر ولا في سفه السفه
اليه دفع المال لا يسوغ
خمسا وعشرين فشرعا سوغا
رشد ولكن قبلها ان خطلا
وان يكن من قبل معدوم الشر
من كان قاضيا بلا امترا
من ماله وامره اليه
محدد فجار في ذالك
من دينه والعلم ايضا جاري
لدينه كذا العقار يمنع
في يديه مع اذنه للمقتض
مع غرضه بلا امتراء

ويبلغ الغلام بالانزال
وهي بالانزال وحيد وجمل
وواحد من هذه ان ما ظهر
ادناه فيها التسع واتنا عشر

فصل الاول

واذن عبدك حجر الرق
فبعدة لنفسه التصرف
لذا على مولاه ليس يرجع
وان له يوما يكون اذنا
كالاذن في نوع له ادعا
صريح او دالة فيثبت
فحالة ان باع كذا ان اشترى
وفيها يجوز ان يوكلا
وجوز ايضا له المزارعة
وجاز للارض ان تقسلا
كذا الى مضارب ان يدفعا
وجاز بالمان ان يشارك

او احتلامه او الاحبال
بواحد منها بلوغها حصل
ففيها قد قدر خمس عشر
فيه فجاز ان به اقرا

عنه من المولى ورفع الحق
منه فذا ابا اهلها يوصف
بعده فذا كذا شرعا يمنع
يكون ما دونها الى الحجر هنا
جميع الانواع عموما حتما
ان باع او اشترى ومولى يكت
ولو عين فاحش تفردا
والرهن وارضاها ان حصلا
ويشترى بذرا يكون زارعه
كذا مضارب اذا ما عملا
مالا فانه بذال ينفع
وفي الوفاض لا يجوز الكا

وصح انه

وصح انه يستاجر
وجاز ان اقرا بالاداع
ولو عقيب الحجر ان اقرا
وحله للعقب شرعا يعهد
وجاز لو اهدى من الطعام
وماله بنيران المولى
ولا كتابة لعبد ولا
والدين ان في تخارة لحقا
من ذلك العبد بنفسه الرقة
الا اذا انا ههنا مولاه
وذا كذا كالبيع او الاجار
وعرضه في العقب او الوديع
والعقري وطى الذي اشترى
ومن العبد بقدر الحصص
كذا بما من قبل دينه كذا
لا بالذي مولاه منه حصلا
وبعد اخذ دينه فما بقي

لنفسه ونفسه لو يجر
والدين والغصب بالامتياز
بالمال اذ في يده استمر
من ثم يجوز ان يعقد
يسيرا او اضاف ذ الاطعام
تزوج ولا نكاحا صلا
تزوج فلهم بجزان ينفلا
او ما بمناها اذن نفلقا
يباع فيه اذ عليه اوجبه
عن دينه بماله فذاه
او اشترايه او استجار
وحجده امانة مشروعه
من بعد ما استحقا فقا تورا
ان بيع يقسم لم يرد او ينقص
او بعده وبالدني كان التيب
من قبل دينه فذا لن يدخل
بها بالمعديه ان يمتق

وَعَلَّةُ الْمَثَلِ هُنَا لِلسَّيِّدِ
وَيَأْخُذُ الدَّائِينَ بَعْدَ مَا بَقِيَ
كَذَا عَجْرُ سَيِّدٍ لِيَجْعَلَ
مِنْ أَهْلِ سَوْفَةٍ فَإِنْ الْمَعْنَى
وَرَدَةُ الْمَوْلَى إِذَا مَا يُلْحَقُ
وَمَوْتُهُ كَمَا إِذَا يَسْتَوْلِي
وَأَنْ لِحَاطِطٍ كَمَا فِي ذِمَّتِهِ
لَمْ يَمْلِكْ الْمَوْلَى الْيَتِيمَ فِي يَدِهِ
وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَبَاعَ بِالْأَقْلِ
وَيَبَاعَ مِنْهُ سَيِّدٌ بِالْمَثَلِ
لَكِنَّهُ مُحْيٍ فِي الزَّوَادِ
إِنْ سَلِمَ الْمَوْلَى الْبَيْعَ قَبْلَ أَنْ
وَسَيِّدٌ أَنْ اعْتَقَ الْمَادُونَا
لَكِنَّهُ الْأَقْلَ مِنْ دَيْنٍ وَمِنْ
إِذَا اشْتَرَى الْعَبْدَ وَبَاعَ سَاكِنًا
فَلَمْ يَبِيعْ فِي دَيْنٍ اسْتَعْرَا
سَيِّدُهُ بِالْأَذْنِ أَوْ أَنْ يَرْهِنَا

جَازَ تَمَعُ الدَّيْنِ بِلَا تَرَدُّدٍ
وَأَنَّهُ مَخْرُجٌ أَنْ يَأْتِيَ
أَنْ كَانَ غَالِمًا فَذَلِكَ الْأَكْثَرُ
فِي ذَلِكَ الْحَالِ الَّذِي قَدْ اشْتَرَى
بِدَارِهِمْ كَذَلِكَ الْخَوْنُ الْمَطْبُوقُ
وَقِيَمَةُ يَضْمِنُهَا إِذَا السَّيِّدُ
بِكِسْبِهِ مَسْقُوقًا وَرَقَبَةً
أَصْلًا فَلَا يَعْتَقُ عَبْدٌ عَبْدَهُ
مِنْ سَيِّدٍ وَجَازَ لَوْ بِالْمَثَلِ
مِنْ قِيَمَةِ كَذَلِكَ بِالْأَقْلِ
بِحِطَّةٍ أَوْ فُسْخٍ عَقْدُ الْعَاقِلِ
يَقْبِضُ مِنْ مَادُونَتِهِ فَلَا مَنَ
جَازَ وَإِنْ يَكُنْ مَدْيُونًا
قِيَمَتُهُ لِلْعَرَفَاءِ قَدْ ضَمِنَ
عَنْ أَدْنَى فَلَا أَدْنَى ثَابِتًا
عَلَيْهِ الْإِحْيَاءُ الْفَرَا
غَرِيهَ بَانَهُ قَدْ أَدْنَى

وَالْعَاقِلُ الصَّبِيُّ

وَالْعَاقِلُ الصَّبِيُّ أَنْ تَضُرَّ
كَذَلِكَ الْمَعْنَى جَازَ مَثَلًا
لَا فِي الَّذِي يَضُرُّكَ لَطَلَا
وَجَازَ فِيهَا النِّعَمُ وَالضَّرَرُ خَمَلٌ
لِشَرْطٍ أَنْ يَعْقَلَ بَيْعًا سَالِبًا
ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَبَ ثُمَّ بَعْدَهُ
بِمَوْجِبِ حُدُودِهِ وَلَمْ يَدَّ
وَجُوزَ وَأَقْرَارُهُ بِالْمَتْنِ

فِيهَا بِهِ النِّعَمُ يَقْتَضِي عَرَفًا
أَنْ يَفْضِلَ الْوَهْبَ كَذَا أَنْ سَلَا
وَأَنْ يَكُنْ بِالْأَذْنِ وَالْقِتَاقِ
كَالْبَيْعِ أَنْ بِالْأَذْنِ ذَلِكَ الْفَضْلُ
لِلْمَلِكِ وَالشَّرَافِيهِ جَالِبًا
وَصِيَّةٌ تَمُرُّ بِكَوْنِ حُدُودِهِ
فَالْقَاضِي بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ وَصِيهِ
مِنْ بَعْدِ أَدْنَى كَذَا بِالْمَتْنِ

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ

تَمْلِكُهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ
جَازَتْ لِمَنْ وَارَثَتْ بِالثَّلَاثِ
لَا زَائِدَ لَكِنْ إِذَا جَازَا
وَالْوَارِثُونَ أَنْ يَكُونُوا نَحْوًا
فَيَأْخُذُ مِنْهُ لِيَسْتَحْبِ
لَكِنْ وَجُوبُهَا بِالْإِشْتَاءِ
وَأَحْرَقَتْ عَنْ دَيْنِهِ وَجِثْلًا
يَحْتَوِي الْمَحْمَلُ كَذَا بِالْمَحْمَلِ

لِلْمَالِ أَوْ لِلنِّعَمِ بَعْدَ الْمَوْتِ
وَلَوْ بِالْإِجَازَةِ مِنْ وَارَثٍ
كَبَارٍ وَارَثَتِهِ ذَلِكَ الْجَازَا
كَذَا إِذَا اسْتَقْبَلُوا بَارِثَ يَقْتَنِي
أَوْ لَا تَقْرُبُ كَمَا هُوَ الْأَحْبَبُ
إِذَا عَلَيْهِ كَانَ حَقُّ أَدْنَى
وَارَثَ بِالْكُلِّ نَصْحٌ مَكْمَلًا
أَنْ يُولَدَ الْمَوْلُودُ لِلْأَقْلِ

من ستة من الشهود عده
وجازت ان يستثنى حال الجارية
كذلك للعبدة بثلاث المال
جازت من المسلم للذمي
ولا مكانة ولو كان ترك
اما الورث فلن تحوزا
كذلك فان لم يترك قتل
ثم اذا اتفق او شرد
بالرقة والقنول بل اذا تقبل
لكن الموصي له ان مات
فانما بقود شرعا ههنا
والموصي بالقول الصريح يرجع
حقا للمالك كما تقدم
بان يزيد في الذمي وصيه
كما اذا الت التوفيق او تني
بييع ما اوصى به والوصف

فصل الميراث

من وقتها فاذا اقل المدة
منها فاما ان يكون جاربه
لا العن حيث لم يخرج حال
كالصبي لا يجوز من صبي
شبابي ما عليه اذ هلك
الامن الوارث ان اجيزا
ان غامدا او مخطيا فمافل
من قتل موته فلا اعتد
من بعده فالملك شرعا يحصل
فلا نقول بل بعد موت فاما
لورث الموصي له استحقا
عنها وفعله كفعل يقطع
في القصب او يمنع ان اسلم
ما يمنع التسليم من جانيه
كذا اذا زال ملكه ههنا
لا بالحود او بفعل التوب

وهبة المريض

وهبة المريض الوصيه
بكمها من بعد هذا بتطل
وان يهب من ايده مسلما
كذا ان اوصى وان افرا
كالابن اذ كان بحال الرق
وغيره فقد كذا المساول
فكالمصحة حكمه والا
لكن وصاياهم اذا اجتمع
وبعضها فرض وبعضه نقل
وان تكلت قوة بقدوم
اوصى بحج عنه راكبا
بحجة ثبات ان من بلدته
اذ اكفى الاتفاق ما قد عينا
اوصى بثلاث ماله لعمرو
فالثلثان ان اجازوا لهما
كن بكل ماله لعمرو
ولم يجزوه كذا لا يشرع

منه لمن تكون اجنبية
لكن اذا اخطا اقر بعلم
في حال كفايته فاسلما
بتطل هذه الثلاث طرا
وبعد ههنا فان قيل العتق
ان سنة عتقه تطول
فكالمصحة الحكم ليس الا
وضاق عنها الثلث اذ لا يتبع
يقدم الفرض هو الاحل
ما ندم الموصي بذالك يحكم
كم به اوصى وكان ذاهبا
ايضا يحل لان كان موته
اولا من اي مكان اسكنا
كذا بثلاث ماله لعمرو
اولا يكون الثلث ما بينهما
اوصى وثلث ماله لعمرو
لكنهما قالا ههنا يدرج

وان بنصف وثلاثة وما
ولو بسدس وثلاث يفتنم
لا يضر الموصي بالزيادة
الامن الدارهم المرسلة
مثل نصيب ابنه ان اوصى
اوصى له من ماله بسمسم
وقيل كالجزة ففيه بيت
قال له دين له فصدقه
كان الى الثلث هنا مضافة
وان من اوصى ثلث من غنم
وان يقل شاة له من مالى

اجيز فالثلث سوال الحما
ثلث مطلقا وقال الاعظم
هنا على الثلث يقول واحد
او الحباية او السعابة
به يجوز مثلاما قد نصنا
كان له السدس بذاتي القسم
بما يشاء الوارثون ههنا
او ما ادعى من ماله انما اعطوه
فيما يقول ليس ذلك مطلقا
ولم تكن فيما به اوصى بدم
كانت له القيمة في المال

باب النصف من الميراث

ليعتبر النصف والانشاء
اذا انفاد ههنا التبرعا
من ماله جميعه يعتبر
وما اخلطوا اضيف يعتبر
ومر من قدح منه حتما

في حالة العقد بالامتناع
وان يكن في صحة ذارقما
اولا من الثلث فقط يعز
من ثلث في اي حالة صدر
كصحة بعد هذا اجرا

ثم الحباية

ثم الحباية كذلك ما وص
في مرض يكون كالوصية

فصل الوصية للاقارب

والاقربا اودوا الارحام
ان اطلقت يراد محرمها
من كل ما يكون منه ذارحم
في الارث فالاقرب لكن الولد
والجار ما كان له ملاصقا
والصهر معناه بعين ليس
وزوج ذات رحم ومحرم
وولد بعينه حيث يذكر
لا الوارثون حيث كان يعتبر
ويشمل الانثى بنو فلان
لفظ المولى مبطل ان يطلق
وعتقه كذا ضمان ما وجب
وانما من ثلث مقتضيه

فصل الوصية بالخادمة

صحت بكنى الدار وان يحتملها
وغلة من عين ثم الرقبه
وربقة مقدار الودايك
مقدارها ان كان في ذى الرقبه

مخرج من ثلث اذن تسلم
مشكتا و جازان ثنا بوا
لكن في حياته ان مات
من بعدها فانه تنتقل
ان صاحب البستان اوصى امر
كان فقط له وحيث ابد
كغلة البستان حيث شمل
وان له بالصوف اوصى اولاد
فبينه اولاد له ما كان
اولا في الدارين يقينا يقسم
والعبد يختص به التمايوا
موصى له تبطل وحيث فاتا
لوارث الموصى بارت يحصل
وكان وقت موته على الشجر
له الذي يبدو مع الذي بدا
ما كان قايما وما يستقبل
اولين من غنم وبالايد
اذ مات موصيه اذن وبانا

فصل وصايا الذي

جازت بما كان لدى الابرار
ان عين الموصى له والا
اما الذي كان لدى الكفار
بعد طاعة فقيه تبطل
وقرية ان كان بالاطلاق
وان يكن تقرنا يعتبر
سرا يصح عنده هذا ولا
معصية كذا الذي الكفار
فلا يجوز ذاك منه اصلا
معصية لكن لدى الابرار
الامن عينه اذ يحصل
عند المحرم صحت بالتفاق
في كفرهم وهو القبيح المنكر
يصح عنه ما قد نقلا

الا القوم

الا القوم عينوا وان ضنع
فانها تورث بالتفاق
في صحة كناية كذا البيع
كسائر الاموال بالاطلاق

باب الايصا

اوصى الى مرند وزيد عنده
ان رد عمدة بجز والا
فمات موصيه يجوز رده
وبعد موته اذا ما ردا
قبوله يصح الا ان نقد
وبيع متزوك وان يكن جمل
اوصى الى الفاسق ذي الحيانة
ككافر وعبد من سواه
ان كل وارث له صفيرا
وان الى شخص مدين يقدر
او عاجز فقير بضم
وان الى اثنين فقيه قرا
تقره لكنما التخصيص
وحاجة الطفل كذا اذا التمت
ابدى قبوله وبعد رده
فلا وحيث لا يجب اصلا
من بعده كما يجوز ضده
وبعد رده القول ابدى
بامر قاض رده حيث اجتمعت
بها صحح وهو اذ باع قبل
بدله القاضي بذي امانه
لا عبده فجاز من مولا
فلم يجوز ان بعضهم كبريا
ليس له الاخراج بل بقدر
الدية فالنفع بذا ابتم
ان ليس للمفرد بدون اخرا
كذا اشراكه في يجوز
للطفل او اذا الدينه طلب

او ان قضى دينا عليه لازما
او اعتق العبد اذا ما عينا
ومثله وصيه ان نفدا
كبيع ماله اذا ايجاف
وجمع اموال تكون ضايعة
ثم اذا وصيه اوصى الى
مال الله ومال موصيه معا
ولم يجز ان باع او ان اشترى
وجاز لو مال الصغير او دغا
وجاز لو ماله يضارب
ثم على الاملا في الحوالة
ولم يجز تجارة الوصي
لكنها جازت بمال الطفل
ثم على ورثة كسان

او كان في حقوقه مخاصما
كان ويرحم مودعا عينا
قد عينت فجاز ان تقردا
عليه ان ما باعه التلاف
فليس في انفراد ماله
شخص فانه يكون شاملا
فمنه ما كان وصيا اجمعا
الا بما تقابل فيه جرى
كذا اذا شارك او ان ايقضا
لا القرض فالضمان فيه واجب
حيث لا الاعسر لا محالة
لنفسه والمال للمصبي
للطفل والرجح له بالاصل
غايوب ابيع ما سوا العقار

كتاب الجنين

هو الذي فرج له مع الذكر
او فرجه فذلك اني حقا
وان يبل من ذكر فهو الذكر
او منهما هنا اعتبرنا الاسبقا

فان تساويا

فان تساويا فذاك مشكل
كذلك في باو غه ان ما ظهر
فمشكل فان يقيم في صفين
فان يقيم في صفين اعاد من
ومن يجنبه وليس بشرع
كذلك الذي الرجال ليس يتكف
كذلك لا يخلو بعير محرم
وماله بعير محرم سفر
له ولكن يشترى بالمال
وحيث لا مال قتلك تشري
ثم له بيعت وذا ان ماتا
ففيه لا غسل بل يمسح
لغسل ميت واما قبره
اما جنازة له ان تحضر
تدبهم جنازة للرجل
فمراة ثم عليهم صلي
ثم اذا مات هنا ابوه

وليس للكثير حكم يعمل
علامة الانثى به ولا الذكر
اعادها اذا حاله لم يستين
يكون خلفه محاذيا اذن
ليس الحلق والحريم يمنع
ولا النساء في حال فيه ما عرف
من رجل وامراة فليعلم
ويكره للحق من انثى او ذكر
مملوكة تحتته في الحال
من بيت مالنا كما ذكرنا
فبطل ظهور حاله وفات
ولم يجز حضوره عندهم
فمثل مراة يكون امره
مع غيرها فصفاقة كروا
قرب الامام ثم اذا ان يحصل
فصكذا او ضمهم بالنقل
عنه وعن ابن فذا اخوه

ادنى الضييعين يكون الحكم
 لكننا الشعي هنا يقول
 وهو هنا ثلاثة من سبعة
 وخمسة تكون من اثني عشر
 للابن سهمان وهذا سهم
 نصف الضييعين له يورث
 عند ابي يوسف هذ في الشعة
 عند محمد كذا الا عند غير

مسائل شتى

كتاب الاخرى والاشارة
 فقيها النكاح والطلاق
 جاز كما وصية كذا الوقود
 ومثله معقل احد
 وعنه من ذوخة فيما الاقل
 وان الله من المحامد
 ثم صلواته مع السلام
 واله وصحبه الامجاد
 معروفة تعدد الامبار
 والبيع والشرا والمناق
 من غير ان يحيد اوله يحيد
 ان ذ الى وفاته يمتد
 ميتا ان يقفل تحت اكل
 ما ليس بحصيه لسان الحيا
 على النبي المصطفى الهادي
 والتابعين مرشدي المصطفى
 ثم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد اضعف البقر موسى

ابن علي غفر الله له ولوالديه ولصنف اليها
 واليه يحضر براني باع عشر شمس

سؤال من يكون
 على صاحبها
 افضل
 م



